الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
-قسنطينة-

كلية: الآداب والعلوم الإنسانية

قسم: التاريخ

معاملات ومبادلات اقتصادية في قسنطينة أواخر العهد العثماني

مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:

يوسفي صرهودة

إشراف الأستاذة الدكتورة:

فاطمة الزهراء قشي

أعضاء لجنة المناقشة	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية
الرئيس:	أ.د.احميده عميراوي	أ.التعليم التعالي	جامعة الأمير عبد القادر
المقرر والمشرف:	أ.د.فاطمة الزهراء قشي	أ.التعليم التعلي	جامعة منتوري قسنطينة
العضو:	أ.د.أحمد صاري	أ.التعليم التعالي	جامعة الأمير عبد القادر
العضو:	د.علي أجقو	أ.محاضر	جامعة بسكرة

المناقشة يوم: 8 نوفمبر 2005

السنة الجامعية: (1425-1426هـ/2004-2005م)

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز للعلوم الإسلامية

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر واصدق الثناء للأستاذة الفاضلة فاطمة الزهراء قشـــي، فأنـــا لا أنسى لها كرمها عليّ ورعايتها لي، وتوجيهها وإرشادها لي إلى أن خرج هذا البحـــث بهـــذه الصورة.

كما أشكر كل أساتذتي بجامعة الأمير عبد القادر لمساعدتهم لي في إتمام هذه البحث.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ محمد صياد على توليه تصحيـــح الرسالة من الجانب اللغوي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيدة حليمة التي قدمت لنا الدعم خلال الفترة الـــتي قضيناها في الدراسات العليا. ولا ننسى الأخت شبيلة زايدي التي سهرت على طباعة هـــذا البحث.

كما لا يفتوني أن أشكر كل من ساعدني في إتمام هذا البحث من قريب أو من بعيد.

فأسل الله سبحانه وتعالى لأساتذتي الأفاضل خير الجزاء إنه سميع مجيب.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى من قال فيهما الرحمان: ﴿ووصينا الإنسان بوالديه إحسان﴾.

إلى أول من وضع قدمي على درب العلم... أبي.

وإلى من علمتني أنا الصبر مفتاح الفرج ... أمي.

وإلى من شاركوني حلو الحياة ومرها اخوتي وأخواتي.

وإلى كل من قدم لي يد المساعدة لإنجاز هذا البحث.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المقـــــدمـــــة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولا: التعريف بالموضوع

عاشـــت قسنطينة زمن طويل تحت الحكم العثماني، وشكلت أحد أهم المدن في الإيالة الجزائـــرية خاصـــة وأنها كانت تمثل عاصمة أكبر مقاطعة في الجزائر آنذاك، ألا وهي "**بايلك الشـــرق**"، وبذلـــك تكون لها حق إدارة كل ما جاورها من المدن التي تخضع للنظام التركي، وقوانيـــنه والـــتي تعطـــيهم نوعـــا من الأمان وحق زيارة المدينة والمشاركة في جميع فعاليتها الاقتصـــادية، والاجتماعية وحتى السياسية، وذلك مقابل دفع رموز الولاء المتمثلة في الضرائب، ولأن قســـنطينة كانت تحتل صدارة المدن الداخلية لما لها من تأثير في الحياة الاقتصادية، خاصة وأنها نقطة تلاقي القوافل التجارية ومقرا لأهم الأسواق التجارية.

وهـــذه المميزات هي التي أهلت قسنطينة لأن تكون أرضية هذه الدراسة، ولأن معرفة الـــبلاد مـــن الداخل تقتضي التنقيب في ماضي المدن الداخلية للدولة، و من بينها قسنطينة التي حافظت على تماسكها عبر العصور السابقة لعهد الأتراك، فهي مدينة تستهوي كل باحث يهتم بدراسة التاريخ المحلي للمدن، و نظرا لما عاشته هذه المدينة من تحولات اقتصادية واجتماعية في الفـــترة الأخـــيرة للـــتواجد العثماني ارتأينا التعرض إلى الجانب الاقتصادي للمدينة من منطلق مجموعـــة مـــن المعطيات التي توفرها الوثائق المسجلة بالمحكمة الشرعية، ومدى تأثرها اقتصاديا بـــالأحداث السياســـية والاضـــطرابات الداخلية، التي أثرت في كثير من الأحيان على الطرق التجارية ومراكزها.

وبالـــنظر إلى المعلومات التي توفرها عقود المعاملات والمبادلات الاقتصادية، فإننا ندخل المجال الاقتصادي من كل جوانبه، فمن الزراعة إلى التجارة مرورا بالصناعة، التي تغذي الأسواق بكل ما تحتاجه من سلع، وهذا ما فرض علينا عنصر آخر وهو العملات والأسعار. وكل ذلك كان مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، ومن أجل تغطية كل هذه المواضيع في دراســـة واحدة، ارتأينا أن يكون عنوان هذه الدراسة: "**معاملات ومبادلات اقتصادية في قسنطينة أواخر العهد العثماني**"، وذلك التنكير الذي صاحب العنوان لأننا لا ندرس كل أنواع الـــتعاملات والتـــبادلات التي كانت سائدة في المدينة، وإنما نقوم بدراسة المعاملات والمبادلات

الموجودة في سجلات المحكمة الشرعية لمدينة قسنطينة.

بالإضـــافة إلى أننا ندرس التعامل والتبادل الخاصين بسكان المدينة وما جاورها، وبهذا تكون قسنطينة هي الإطار المكاني لهذه الدراسة.

ثانيا: دوافع الدراسة

إن أهمية تسليط الضوء على التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمدن الجزائرية أثناء الحقبة العثمانـــية، الفترة التي لا نستطيع فهمها وتحليلها دون الرجوع إلى جانبها الاقتصادي، ومدى تـــأثيره في بـــاقي القطاعات الأخرى، خاصة وأن المواضيع الاقتصادية التي ترجع لدراسة ذلك العهد قليلة جدا، وهذا النقص أدى إلى ترك المجال فارغا وفتح المجال أمام التأويلات، وللكشف عن هذه الحقائق ارتأينا أن نعتمد على الأرشيف المحلي للمدن، خاصة أرشيف المحاكم الشرعية الـــذي يحـــوي مجموعـــة من المعاملات والمبادلات المسجلة فيه وهي تعطي صورة عن الجانب الاقتصادي لقسنطينة.

ثالثا: إشكالية البحث

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكاليات، وضعناها في بداية البحث، وقد تمحورت حول:

مـــاهو واقـــع المعاملات والمبادلات في قسنطينة أواخر العهد العثماني؟ وما هو الواقع الاقتصـــادي للمدينـــة؟ ومـــا هي وسائط المعاملات والمبادلات؟ وما مدى مشاركة الفئات الاجتماعية في المعاملات والمبادلات؟ وما هو واقع المرأة في المعاملات والمبادلات؟

ومـــن البحـــث عـــن الإجابات لتلك التساؤلات يمكننا الإحاطة بالجانب الاقتصادي للمدينـــة، ودور الفئات الاجتماعية كالحضر، الفئة التي وظفت أموالها لإيجاد المكانة السياسية والاجتماعية، هذه الفئة التي طالما أدت دورا مميزا في تحريك الأحداث السياسية في البايلك، كما تعد جزء لا يستهان به في المجتمع الجزائري ككل.

رابعا: هيكل الدراسة

قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة فصول :

الأول بعـــنوان : "معاملات ومبادلات في قسنطينة دراسة إحصائية ومقاربة تصنيفية"، وكـــان بمثابة الفصل التمهيدي، عرفنا فيه بالسجلات المستخدمة في الدراسة ومضامينها، كما تعرضـــنا للأطـــراف الفاعلة في عقود المعاملات والمبادلات كالبائع والمشتري، كذلك الثروات المتبادلة في العقود، بالإضافة إلى واقع المعاملات والمبادلات أواخر العهد العثماني، ومدى تأثرها بالتحولات السياسية.

أمـــا الفصل الثاني، فقد عنوناه بـــ:"الواقع الاقتصادي لقسنطينة أواخر العهد العثماني"، فركزنا من خلاله على دراسة الثروة الزراعية والحيوانية، كذلك الأنشطة الصناعية والحرفية، ثم نعـــرج لدراسة الحركة التجارية وأهم المراكزها في المدينة، ومنها نصل لأهم مجالات الاستثمار في المدينة.

في حـــين خصصنا الفصل الثالث لدراسة أنواع العملات والأسعار في مدينة قسنطينة، وتناولـــنا فـــيه أهـــم العملات الجزائرية والأجنبية المطروحة للتداول في أسواقها، بالإضافة إلى الحولات والسفاتج، كما نتطرق فيه لدراسة الأسعار وحركتها، والعوامل المؤثرة فيها، هذا إلى جانب دراسة أهم العمليات النقدية الشائعة في المدينة ومعوقاتها.

أمـــا الفصـــل الأخير، فقد عنوناه ببنية المجتمع القسنطيني الاقتصادية، وفيه تطرقنا إلى الفـــئات الاجتماعية البارزة في المعاملات والمبادلات، ثم عرجنا للتعرف على أهم العائلات التي عرفت بممتلكاتها ومدى تأثيرها في السياسة واقتصاد البايلك، ومنها ننتقل للحديث عن مكانة المـــرأة الاقتصادية والاجتماعية، وثم ختمنا الفصل بأهم النزاعات التي كانت سائدة في المجتمع القسنطيني.

وبهـــذا نصل إلى الخاتمة التي من خلالها وضع وبلورة أهم الدراسة والنتائج التي توصلنا إليها.

خامسا: التعريف بمضان الدراسة

1-المخطوطات:

1-1-وثائق الأرشيف الولائي بقسنطينة

1-1-1-سجلات المحكمة المالكية:

يحتوي الأرشيف الولائي لمدينة قسنطينة على اثنتا عشرة سجلا خاصة بالأحكام والعقود التي أصدرتها المحكمة الشرعية للمدينة، وقد استخدمنا منها عشرة فقط، ذلك لأنها تحتوي على عقود المعاملات والمبادلات، وهذه الوثائق لم يسبق الاعتماد عليها في الدراسات الأكاديمية، ونراها مصدرا مهما يساعدنا على إعطاء صورة أوضح حول الموضوع خاصة ما يتلعق بالجانب الاقتصادي للمدينة.

1-1-2-سجل أوقاف صالح باي:

يعتبر سجل الأوقاف من المصادر المهمة والمعروفة عند الباحثين في التاريخ العثماني، فهو يحوي معلومات عن الأوقاف وأصحابها والمذهب الذي أوقف عليه، وقد استفدنا منه في معرفة أملاك العائلات ومدى مشاركتهم في عمليات الوقف.

1-2-وثائق المكتبة الوطنية:

1-2-1-مجموعة الوثائق رقم 3205:

تحتوي هذه المجموعة على رسائل متبادلة بين البايات والدايات، ومجموعة أخرى من الوثائق، وقد أخذنا منها وثيقتين، الأولى تحمل رقم 24، وتنص على أمر من عثمان باي إلى عمال الجباية بإعفاء جنان محمود بن كوجك من المطالب المخزنية، أما الثانية فتحمل رقم 31 وهي عبارة عن أمر بإعفاء جنان محمد بن كوجك من الضرائب.

1-2-2-مخطوط قانون الأسواق لمدينة الجزائر:

استفدنا من هذا المخطوط في معرفة قوانين السوق في الجزائر، وهذا من أجل تغطية النقص الواضح في الوثائق التي بين أيدينا خاصة في مجال تنظيم الأسواق.

2-المطبوعات:

2-1-المصادر:

2-1-1-كتابات العنتري المعنونة بـ:"**تاريخ قسنطينة**" و"**مجاعات قسنطينة**"، وتعتبر كتاباته من أهم المصادر التي اعتمدنا عليها في ظل النقص الكبير في المصادر والمتعلقة بتاريخ المدينة، والتي تخدم الموضوع، كما اعتمدنا على هذه الكتابات في معرفة الأحوال السياسية والاقتصادية في أواخر العهد العثماني (1787-1837)، وإلى جانب العنتري وجدنا مصدر آخر يعتبر من الكتابات المحلية وهو على درجة من الأهمية معنون بتاريخ "**بايات قسنطينة – المرحلة الأخيرة-**" لمؤلفه المجهول، وقد أفادنا في معرفة الواقع السياسي للمدينة.

2-1-2-المرآة، مذكرات وليام شالر، مذكرات شريف الزهار:

لم تتطرق معظم المصادر المحلية الخاصة بالعهد العثماني والمكتوبة من طرف الكتاب المحليين إلى الواقع الاقتصادي للمدينة، لذلك لجأنا للبحث في مصادر ثانوية ولو لا بعض الفقرات في كتاب حمدان بن عثمان خوجة "**المرأة**"، لما تعرضا لبعض القضايا كالحوالات والسفاتج ،كما استفدنا من مذكرات الشريف الزهار في معرفة أجزاء العملة وقرارات تعديلها، أما مذكرات القنصل وليام شالر فقد ساعدتنا في التعرف على الألبسة المنتشرة.

2-2-المراجع:

المراجع المستخدمة في هذا البحث هو كتاب " **Recherches sur L'Algérie à l'époque ottomane monnaies, prix et revenus 1520-1830**" لصاحبه لمنور مروش، وفي الحقيقة أن هذا المرجع يكاد يرتقي إلى مصاف المصادر، لأنه هو المرجع الوحيد الذي يتحدث عن العملات الجزائرية والأسعار كذلك المداخيل بدقة، ويعتمد في أغلب الأحيان

على الأرشيف، فأغلب مادته العلمية أرشيفية.

وإلى جانـــبه اعتمدنا على كتاب "Ernest Picard" المعنون بـــ" **La monnaie et le crédit en Algérie de puis 1830**"، والذي أفادنا كثيرا في معرفة قيمة العملات الجزائرية أواخر العهد العثماني.

2-3-المقالات:

2-3-1-مقالات المجلة التاريخية المغربية:

اعـــتمدنا عـــلى مقالات هذه المجلة بشكل كبير، خاصة وأنها تحوي على عدد كبير من المقالات، التي تتعرض إلى أهمية وثائق المحكمة الشرعية في كتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لـــلمدن، ومن تلك المقالات نجد مقال خليل الساحلي: "**سجلات المحاكم الشرعية كمصدر فـــريد لدراســـة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي**"، ومقال ليلى الصباغ: "**ملاحظات حول دراسة الاقتصاد العربي في العصر العثماني**".

2-3-2-مقالات المجلة الإفريقية "R.A":

تعتبر مقالات هذه المجلة من المراجع التي اعتمدناها في هذا البحث، حيث خدمتنا بشكل كـــبير في مجـــال المقالات المتخصصة، والتي تعتمد في معظمها على وثائق أرشيفية، ولعلّ أهم المقـــالات المعـــتمدة "**Charles Féraud**"، مـــثل " **Les corporations des métiers à Constantine**".

وأخـــيرا يمكن القول أن المادة العلمية التي اعتمدنا عليها تنوعت بين الوثائق المخطوطة والمصادر المنشورة، إلى جانب مجموعة من المراجع والرسائل والمقالات، ورغم هذا نؤكد على النقص الكبير للوثائق والدراسات المتعلقة بالموضوع.

سادسا: صعوبات البحث

أول مـــا صـــادفناه من مشاكل هو صعوبة الحصول على المادة الخبرية الخاصة بالحياة الاقتصادية لمدينة قسنطينة، فوثائق المحكمة المالكية تعتبر المادة الأساسية لهذا البحث، بالرغم من

فقـــد مكنتـــنا من رسم صورة دقيقة عن الموضوع، إلا أننا وجدنا أنفسنا ملزمين بالبحث عن مصادر ومراجع لتغطية النقص.

بالإضـــافة إلى ذلك صعوبة اللغة التي كتبت بها هذه الوثائق، وصعوبة الخط الذي كتب بـــه، هـــذا إلى جانـــب صعوبة الترجمة من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية، خاصة وأن أغلب الكتابات التاريخية الخاصة بالعهد العثماني كتبت باللغة الفرنسية.

سابعا: منهج الدراسة

إن طبـــيعة الموضـــوع فـــرت علينا اعتماد المنهج التاريخي الذي يهتم بتتبع الأحداث وتأثيراتهـــا، وهذا من أجل الحصول على وصف شامل للحقبة المدروسة، إلى جانب استخدمنا المـــنهج الإحصائي الذي ساعدنا في معرفة نسب المشاركة في المعاملات والمبادلات، الذي أكد لنا مجموعة من الحقائق التاريخية.

بالإضـــافة إلى المنهج التحليلي الذي من خلاله نصل إلى الحقائق التاريخية التي تؤكدها الوثائق، كما أنه يساعد في البحث عن الأسباب والتفسيرات للوصل إلى العوامل المساعدة على تشـــكل الواقـــع الاقتصادي، وبروز فئات اجتماعية على الساحة الاقتصادية في الفترة الأخيرة للتواجد العثماني.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول:

المعاملات والمبادلات في قسنطينة

مقاربة إحصائية تصنيفية

1-1-لمحة عن أهم المعاملات والمبادلات الموجودة في السجلات

1-2-الأطراف الفاعلة في المعاملات والمبادلات

1-3-أهم الثروات في عقود المعاملات والمبادلات

1-4-واقع المعاملات والمبادلات في قسنطينة أواخر القرن 18 وبداية القرن 19م

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

لقـــد أدرك المختصـــون ما لوثائق المحاكم الشرعية من أهمية في كتابة تاريخ المدن لاقتصادي والاجـــتماعي في الحقبة العثمانية، وهذا بعد أن قام الباحثون أمثال خليل الساحلي وعبد الرحمن عبد الرحيم عبد الرحيم بلفت الانتباه إلى ما تحتويه سجلات المحاكم الشرعية من مادة أساسية في البحث إلى درجـــة يمكن القول معها أن كتابة التاريخ العثماني لا تكون إلا بالأخذ بهذه المصادر المحلية، لكن أين تكمن هذه الأهمية؟

تعدّ سجلات المحكمة الشرعية أهم مصدر لتاريخ الجزائر في الفترة العثمانية بشكل عام، وفي مديـــنة قســـنطينة خاصة، وذلك لما تقدمه من معلومات دقيقة وتفصيلية حول مختلف جوانب الحياة الاجتماعـــية والاقتصـــادية والعمرانية، وذلك في إطار الشرع الإسلامي، الذي عالج أمور المسلمين وامـــتدت مهامهـــا لتشمل أهل الذمة. وبهذا نقول أن المحكمة كانت تمثل القانون العام الذي يحفظ حقـــوق جمـــيع السكان على اختلاف مذاهبهم، إلا أن الاهتمام بهذه السجلات أمر حديث العهد، لذلك فالوثائق التي بحوزتنا إذا درست دراسة عميقة ومتأنية، فستقدم صورة واقعية للفترة الأخيرة من الحكـــم العـــثماني، وقـــبل الدخول في تصنيف المعاملات والمبادلات، ارتأينا أن نقدم فكرة حول السجلات المعتمدة في هذا البحث، انطلاقا من السجل الأول، الذي تعود بدايته إلى صفر (1202 هـــ) الموافق لـــ(1787م)، ولا يمكن أن نعتبر هذا التاريخ بداية عملية التسجيل، لأن وجود هذه السجلات دليل على وجود أخرى قبلها، وقد بلغ تعداد السجلات المستخدمة في هذه الدراسة عشرة ســـجلات تغطي السنوات الممتدة من (1202هـــ-1249هـــ) الموافق لـــ(1787-1833م). وبذلـــك، تكون قد غطت المرحلة الأخيرة من حكم صالح باي[1] إلى آخر بايالها وهو الحاج أحمد بـــاي[2]، ويعتبر السجل الأول أول السجلات من حيث الترتيب (1202هـــ-1205هـــ)، ومن حيث تعداد المعاملات والمبادلات التي بلغت (365) عقدا، أكثرها مبادلات بيع وشراء.

---

[1] ـصالح باي: هو صالح باي بن مصطفى، ولد في أزمير بتركيا عام 1739م -تقريبا-، هاجر إلى الجزائر 1753م، ثم الـــتحق بفـــرقة المليشيات العسكرية للعمل بها قبل أن يعـــمل لقسنطينة لدعم الفرقة التركية المعسكرة بها، فبرزت شجاعته وأثـــارت انتباه أحمد القلي الذي قربه إليه ليتولى أمر البايلك سنة 1771 إلى غاية 1792. ينظر: محمد الصالح العنتري، تاريخ قسنطينة، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت، ص62.

[2] -أحمد باي: آخر بايات قسنطينة تولى الحكم من (1826-1837) تاريخ سقوط قسنطينة، وتولى بعد تاريخ سقوط العاصمة شؤون الشرق فضرب العملة وقاد مقاومة الاحتلال.

أمـــا الســـجل الثاني فقد اشتمل على سنوات نهاية حكم صالح باي، حيث امتد من سنة (1205-1210هـــ)، هذه الفترة تعاقبت فيها الأحداث حيث نفذ حكم الإعدام في صالح باي كذلك قتل إبراهيم باي وتميز بتنوع عقود المعاملات والمبادلات، لكن بتعداد أقل من السجل الأول، إذ بلـــغ (348) عقـــدا، ونسجل الانخفاض الحقيقي في نسبة التسجيل بداية من السجل الثالث (1210-1217هـــ) حيـــث لم نسجل سوى (140) عقدا وإذا انتقلنا إلى السجل الرابع وهو أضخم السجلات حجما ويحمل بين طياته عقود الفترة الفاصلة بين (1218-1232 هـــ) الموافق لـــ (1804-1817م)، وكان أكثر عقوده تركات إلى جانب مجموعة من عقود المعاملات والكل بلغ (104) عقدا، ويعتبر السجل الخامس أكثر السجلات تخصصا فهو لا يحوي إلا عقود الأحوال الشخصـــية، وسنواته عبارة عن السنوات الأخيرة من السجل الرابع، وإذا حاولنا إيجاد تفسير لذلك التكرار فإننا نقول باحتمالين:

الأول: وجـــود ســـجلين في نفس الوقت يسجل فيهما، الأول غير متخصص وربما يكون السجل الرابع، أما الثاني فمخصص لعقود الزواج والطلاق.

الـــثاني: وجـــود مكانين للتسجيل وهذا غير وارد لأن التسجيل كان يتم بالمحكمة المالكية والسجلات العشرة المنسوبة لها. ووجود هذا التداخل في تأريخ العقود بتسجيل عقود شهر مع آخر، يمكـــن أن نفسره بتأخير تسجيلها في المكان المناسب، حتى أن بدايات ونهايات السجلات لم تكن دائما دقيقة، فمثلا نجد السجل ينتهي بشهر معين وعند الانتقال إلى آخر نلاحظ بدايته بذكر عقد أو أكثر خاصة بالشهر السابق، وظاهرة السنون المكررة تلاحظ خاصة في السجل الرابع والخامس.

بعد هذا ننتقل إلى السجل السادس، والذي يبدأ فيه اختلال عملية التسجيل، فيحوي سنوات الفترة الممتدة بين (1233-1240هـ/1817-1824م)، وهذا السجل لا يحوي إلا عقدا واحدا خاصا بالمعـــاملات، وهو عقد وقف مؤرخ في ذي الحجة 1239هـ[1]/1823م. مع ملاحظة اختفاء بعض السنوات من الترتيب والقاضي يباشر عملية التسجيل دون التطرق لأسباب هذا التقطع[2].

---

[1]-السجل السادس، ص441.

[2]-فاطمـــة الزهـــراء قشي، قسنطينة المدينة والمجتمع في منتصف الأول من القرن 13هـــ، من أواخر القرن الثامن عشـــر الميلادي إلى منتصف القرن 19م، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ، إشراف: محمد الهادي الشريف، جامعة تونس الأول، 1998، المقدمة.

وبالانتقال إلى السجل السابع، نجد أنه يحمل سنوات: (1233-1237هـ/1817-1821م)، وقد حوى 33 عقدا، وهذا ينفي كون أنّ الحاكم الشرعي قد فصل بين سجلات الأحوال الشخصية والمعـــاملات ابتداء من السجل الرابع، لأن السجلات اللاحقة تثبت العكس. ومنه نأتي إلى الثامن، الذي يعتبر تكملة للسجل السابع في الترقيم وفي السنوات، وقد وجدنا فيه ستة معاملات.

أمـــا التاسع، فهو يكمل الثامن، ويحمل سنوات منه، ويمتد من سنوات (1240-1249هـ/ 1824-1833م)، وقـــد احـــتوى إلى جانب عقود الزواج والطلاق على وثائق خاصة بالمعاملات والمـــبادلات، بالإضافة إلى أخبار أخرى مثل تغيير أجرة القاضي وأعوانه[1]، والكل بلغ 14 عقدا. وآخـــرها السجل العاشر، الذي حوى (18) عقدا خاصا بالمعاملات والمبادلات، وبعد هذا السجل تصفحنا السجلين الحادي عشر والثاني عشر، والذي لم نسجل فيهما أي عقد.

ومـــن خلال ما سبق، يمكننا أن نحدد بعض الفجوات أو فترات الضياع الموجودة في عقود المعـــاملات، وبما أن الأسباب التي أدت إلى الانقطاع أو الضياع غير معلومة لا يمكن اعتماده للتدليل عـــلى التسلســـل. وأكبر فجوة كانت في عقود المبادلات البيع والشراء، حيث يختف هذا النوع من العقـــود ابتداء من سنة 1210 هـــ الموافق لـــ1795م ليظهر سنة 1212هـــ الموافق لـــ1797 بعقد واحد ثم يختفي مرة أخرى قرابة السنة 1213هـــ الموافق لـــ 1798م، ومن هذا يمكن القول أن عقـــود البـــيع والشراء تظهر مرة في كل سجل ابتداء من السجل الثالث، فهي منعدمة تماما في السجل الخامس والسادس والثامن والتاسع كذلك العاشر، وكأن هذه العملية (المبادلات) اختفت من المدينة، ولا ندري إن بدأت عملية التسجيل في غير هذه السجلات أم هناك أسباب أخرى أدت إلى هذا الانقطاع، إلا أن فترات النقص لا تؤثر كثيرا على السياق العام للتتابع التاريخي فالنقص تعوضه عقـــود أخرى رغم الاختفاء في بعض السنوات مثل غياب العقود الخاصة بالمعاملات والمبادلات في السنوات (1238، 1245، 1248هـــ).

وفي الأخير يجب أن نشير إلى أن كل السجلات التي بحوزتنا كتبت باللغة العربية وبالخط المغربي، لكن لم تكـــن بخـــط واحد كما لم تكن الكتابة منظمة، إذ كانت تبدأ من بداية الصفحة إلى نهايتها مع جوانبها وحتى الصفحة الأولى لم تخل من الوثائق، فالسجل من البداية حتى النهاية مملوء بالعقود هذا

[1] السجل التاسع، العقد المؤرخ في ذي الحجة، 1243هـــ، ص705.

مـــن حيـــث الشـــكل، أما الوثائق نفسها قد كتبت بلغة أقرب إلى العامية، ومع اختلاف الخطوط الموجـــودة في الســـجلات إلا أنها اشتركت كلها في حذف (كاينة، بايع، عايشة، ...) وذلك لغلبة رواية ورش على نافع لدى سكان المدينة والتي لا تنطق فيها الهمزة إلا همزة قطع[1].

الشكل رقم (1): توزيع المعاملات والمبادلات الاقتصادية على سجلات المحكمة الشرعية: 1202-1249هـ

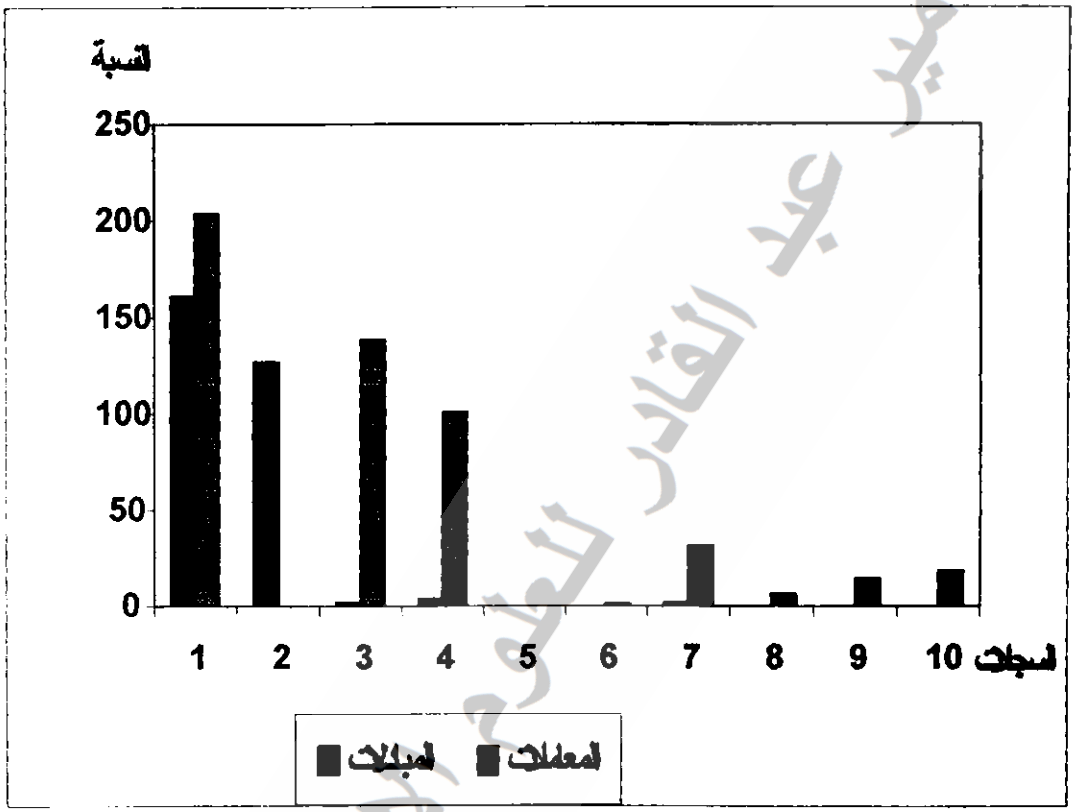

[1]-أحمـــد بـــن حمـــوش: فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري (1549-1830)، ط2، دار البحوث للدراسات الفقهية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص 9.

1-1-لمحة عن أهم المعاملات والمبادلات الموجودة في السجلات:

ومـــن أجـــل التعرف على محتوى السجلات ارتأينا إعطاء لمحة موجزة حول أهم المعاملات والمبادلات الموجودة فيها، وقبل ذلك نحاول التعرف على دلالة مصطلح المعاملات والمبادلات، والتي يقصـــد بهـــا مجموعة الأحكام التي تنظم علائق الناس الناشئة أي المعاملات فيما بينها، وذلك لتنظيم شؤون المجتمع في كل ما تدعو إليه الحاجة، بحيث تكفل لهذا المجتمع الحياة الإنسانية الفاضلة كالبيع، الشراء، الرهن، الشراكة والهبة. وتختلف المعاملات والمبادلات من جيل إلى جيل ومن بيئة إلى أخرى، لذلك جاءت أحكامها في القرآن الكريم مجملة حتى يكون لولاة الأمر من العلماء الحق في الاستنباط والتصـــرف لوضـــع الأحكـــام حســـب ما يتفق مع مصالح الناس ويساير أعرافهم[1]، والمعاملات كالمبادلات هي تعامل الناس بعضهم مع بعض في الأمور المالية والحقوق المتعلقة بها، وذلك مثل البيع، الإجارة، القرض والرهن[2].

تنقسم العقود الخاصة بالمعاملات والمبادلات الموجودة في السجلات المدروسة إلى مجموعات هي:

1-1-1- العقود التي ترد على ملكية (العقود التجارية):

تشـــمل هـــذه المجموعة العقود التي فيها بدل كالبيع والشراء والمقايضة[3]، وقد وجدت في الســـجلات بعدد لا بأس به وصل إلى (300) عقد، وهي ثرية بالمعطيات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، إذ تتضمن أخبارا عن النشاط التجاري بمدينة قسنطينة وعن العملات المتداولة وكذلك الأسعار، وبفضلها يمكننا معرفة تقلبات الأسعار والعملة[4]، ومن خلالها كذلك نتوصل إلى مستوى معيشة العائلات ودرجة الغنى والفقر، كذلك أوضاع أهل الذمة والأطراف الرسمية للمدينة.

---

[1]-محمد علي عثمان الفقي: فقه المعاملات، -دراسة مقارنة-، د.ط، دار المريخ، الرياض 1986، ص19.

[2]-محمد علي عثمان الفقي: المرجع نفسه، ص21.

[3]-محمـــد عـــلى ركي عبد البر: أحكام المعاملات المالية في المذهب الحنفي –العقود، العقود الناقلة للملكية، ط1، دار الثقافة، قطر 1986، ص105.

[4]-عائشـــة غطاس: سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع مدينة الجزائر – العهد العثماني، مجلة الإنسانيات، ع3، الجزائر 1997، ص74.

ومنه تصفح عقود البيع والشراء، يظهر أركان البيع والمتمثلة في:

1. المتعاقدين وهما البائع والمشتري.
2. المعقود عليه ونقصد به كل من الثمن والمثمن.
3. المعقود فيه وهو الزمن الذي يقع فيه البيع.

وغياب الركن الأول وهو الصيغة وهي الإيجاب والقبول، راجع إلى التوثيق فالعملية كلها لا تتم إلا إذا كان بقبول كلا الطرفين (البائع والمشتري)، فلا يعقل أن يدون القاضي ما لم يتفق عليه، وكذلك يمكن أن نضيف عمليات البيوع التي تتم في عقود التركات وأسواق الدلالة من أثاث وثياب وعقارات، وتحتوي هذه المجموعة يمكن إدراج نوع آخر من العقود وهي عقود التملك والمقصود بها تملك الشيء، فإن ورد التملك على الأعيان كان بيعا[1]، وقد وجدنا من هذا النوع (26) عقدا نقل للحاجة والتوثيق، وكمثال على ذلك:

«الحمد لله هذه نسخة رسم نقلتها للحاجة إليها والتوثيق بها ونصه الحمد لله بعد أن استقر على ملك الأجل الأحسن الأنسب السيد أبو عبد الله بن المرحوم بكرم الحي القيوم السيد الشريف جميع الربع الواحد شيعا عدا تسعة أفلس...»[2].

بالإضافة إلى صيغة التملك مثل:

«الحمد لله وفيه تملكت فاطمة بنت بحوش جميع العلوم الكائن بزنقة مقيس الشرقي المفتح قرب سوق الحمالين صار لها ذلك بالشراء كما هو مبين بغيره طايعين للتاريخ»[3].

كما يمكن أن نضيف عقود الإثباتات والشهادات التي غالبا ما تكون إثباتا لملك أو لدين ويوجد منها(16) عقدا ومن هذه العقود:

«الحمد لله الذي ثبت بذمة سعيد بن محمد الزيتوني لأمة الله فاطمة بنت علي العلمي

---

[1]-محمد علي المفتي: مرجع سابق، ص126.

[2]-السجل السابع، ص26.

[3] السجل الأول، العقد المؤرخ في 16 محرم 1203هـ، ص67.

وقدره 60 ريال كبيرة الضرب تقرر ذلك لها عليه من الصداق الثابت لذمته... »[1].

تنتمي عقود هذه المجموعة إلى عقود التوثيقات، ويقصد بها ضمان الحقوق لأصحابها وتأمين الدائن على دينه قبل المدين، فالدائن بهذه العقود يؤكد حقه في استرداده، كما يطمئن المشتري على ما اشترى، ويبعد احتمال الضياع.

1-1-2-العقود التي لا بدل فيها:

أول مـــا نصادفه الوصايا، وهي عقود تصرف في التركة مضاف إلى ما بعد الموت[2]، وهذا الـــنوع وجـــد في السجلات بـــ(183) عقدا أغلبها كانت في ثلث الميراث، إلا أننا وجدنا عقود تنص على وصايا في جميع مخلف الشخص الواحد، مثل:

«في اليوم الموافي للعشرين وصل شاهدان بعد الاستدعاء والإذن مما يجب لأم الاخوة بل لفند هي بحال مرض فأشهدتهما أنها أصت بجميع مالها لأمة الله فيالة بنت الحاج رجب العيساوي ينفذ ذلك لها بعد موتها ولحوقها بدار الآخرة والمعرفة لدى شاهدين...»[3].

ومن هذا كان من الواجب علينا أن نورد شروط صحة الوصية وهي ثلاثة:

1. أن يكـــون الموصـــى به ممن يجري فيه الإرث أو يصلح أن يكون محل التعاقد حال حياة الموصي، وكان الموصى به من الأشياء التي تنتقل بالإرث عند الوفاة.

2. أن يكـــون الموصى به مالا متقوما في حق الموصي والموصى به، والمراد بالمال المتقوم المال الذي أباح الشرع الانتقال به من حال السعة والاختيار.

3. أن يكـــون الموصى به موجودا في ملك الموصي وقت إنشاء الوصية[4]، وما يشترط في الموصى به لنفاذ الوصية يشترط أن لا يكون في أكثر من الثلث إذا كان الموصي وارث. وفي

---

[1]-السجل الأول، العقد المورخ في 29 رجب 1204هـ، ص 176.

[2]-زكي الدين شعبان، أحمد العدوز: أحكام الوصية والميراث والوقف، ط1، مكتبة الفلاح، كويت، 1984.

[3]-السجل الثالث، العقد المورخ في ربيع الثاني، 1216هـ، ص177.

[4]-زكي الدين شعبان وآخر: مرجع سابق، ص178.

الوصـــية التي بين أيدينا نلاحظ وصية شخص لأكثر من واحد وهكذا يصبحون شركاء في ملـــك المنفعة، وكان لكل واحد منه حصة شائعة في هذا الملك، وإتمام الوصية يكون بموت الموصي مصرا عليها، ومن الأمثلة على ذلك:

«في الثالث والعشرين أوصى محمد بن المنجد بثلث مخلفه للمسعود وولديه عمار ومحمد والعـــربي بـــن سي محمد ولتركية بنت محمد ولجرته وهم عمار ومحمد الشريف وسعيد وللونة وأولاد سعيد بن الغرابي يقسم بين من ذكر سواء الذكر كالأنثى ودبر مملوكته مباركة بنت عبد الله تخرج مرة بعد وفاته بحال مرض يعرف ما يقول وما يقال له والمعرفة به ثامة لدى السيد محمد عبد الرحمن والسيد محمد الكرفة»[1].

عقـــود الوصـــايا من العقود الناقلة للملكية بدون مبدل أو ما يعرف بعقود التبرعات سواء للأشخاص أو الجهات تكون منفعتها عامة كالمساجد ، للإنفاق على عمارتها.

أمـــا إذا أتيـــنا إلى الحديث عن الهبات، فهي من العقود التي يكون فيها التملك بغير مقابل وتندرج ضمن العقود الجائز فسخها، لأنها غير لازمة لحق الطرفين فتفسخ برغبة أحدهما[2]، وقد بلغ تعدادهـــا في السجلات (110) عقدا كلها تطلعنا على جانب من العلاقات السائدة ضمن الأسرة الواحـــدة، إذ تـــبرز لنا علاقة الواهب بالموهوب له، كما تعطينا صورة عن الثروة المتبادلة والهبات كذلك توضح لنا أنواع الأثاث والحلي والثياب وطرق استخدامها، فنجد مثلا:

«الحمد لله وفيه ثبت هبة محمد علي الوسلاتي لزوجة خديجة بنت علي خلخالا وخرصين وحريـــرتين ومقواسا وخلالتين كذلك من الفضة قصد بذلك وجه الله وجازت الواهبة ذلك كله بمعايشة... »[3].

بعدها نأتي إلى عقود الإبراءات والتي بموجبها يبرئ طرف لآخر من التزام كان بينهما، كأن تبرئ المرأة زوجها من باقي صداقها ومن أمثلة ذلك:

---

[1]-السجل الثالث، العقد المؤرخ في شوال 1212هـــ، ص244.

[2]-محمد علي عثمان الفقي: مرجع سابق، ص126.

[3]-السجل الثاني: العقد المؤرخ في 30 ذي الحجة 1205هـــ، ص04.

«الحمـــد لله وفـــيه ثبت إبراء فاطمة بنت الحاج بلقاسم بن المجدوب لزوجها رمضان بن الحاج محفوظ من باقي صداقها وقدره بتقديرها أربعون ريالا أمام شاهدين وهي صحيحة لا مرض بهـــا طائعين للتاريخ»[1]. وقد وصل تعداد هذا النوع من العقود إلى (57) عقد تكتسي في الطابع العام حلة التوازن عن الحقوق (الصداق والميراث).

أمـــا الاعترافات فهي من العقود التي يعترف فيها أحد الأطراف، بدين أو بقبض وقد وجدنا مـــنها 85 عقدا، وهي عبارة عن إثباتات لحقوق وإنكار لأخرى، كأن يعترف أحد الأطراف بأن ليس له أي حق على الطرف الآخر من، الأمثلة على ذلك:

«الحمد لله وفيه اعترفت حليمة بنت إبراهيم العيساوي أنها أسقطت على بعلها عباس بن يحي المزاي ما بقي عليه من الصداق وقدره بذكرهما ثلاثون ريال إسقاطا تاما عاما هذا وقد علم الزوج المذكور بجنون زوجته حليمة المذكورة ورضي بها بعد إسقاطها المذكور للتاريخ»[2].

وهـــناك نوع آخر من العقود لا بد من إضافته إلى هذه المجموعة وهي عقود القبض التي بلغ عددهـــا 39 عقـــدا، وهي في أغلبها تنص على أن صاحب العقد قد قبض مستحقاته من المؤسسة كالمحكمة، أو من شخص ومن هذا نجد:

«الحمـــد لله حضر ابن سعادة الخزناجي في التاريخ بالمحكمة المالكية لدى الشيخ القاضي وشـــاهديه وقبض من الشيخ القاضي ابن العباس والسيد أحمد العلمي 11 ريال وخراريب ثلاثة متاب أمة الله تركية... »[3].

1-1-3-العقود الواردة على المنافع:

تندرج ضمن هذه المجموعة الإجارة (الكراء)، وهي من عقود تمليك المنافع بعوض، وإن عقد الإجـــارة كيفما كان، وجد ليفيد المستأجر ملك المنفعة التي كانت موضوعا له، غير أن هذه المنفعة تارة تكون محلها عينا من الأعيان كالسكن، وبالنسبة للدواب كالحيوانات للركوب واللبس للثياب،

---

[1]-السجل الأول، العقد المؤرخ في 6 رمضان 1203هـ، ص110.

[2]-السجل الأول، العقد المؤرخ في 30 ربيع الأول 1202هـ، ص16

[3]-السجل الرابع، العقد المؤرخ في جمادى الأولى، 1228هـ، ص786.

وتارة تكون على الذمم كالأعيان بالنسبة إلى العمال[1].

ولقد ورد التفريق بين الإجارة والكراء، فقيل أن الإجارة اختصت بالتعاقد على منافع الإنسان والمنقولات، بينما الكراء اختص بالتعاقد على منفعة ما لا ينقل كالعقار والحيوانات[2]، إلا أن هذا النوع من العقود يعتبر من العقود القليلة في السجلات، فقد بلغ عددها ثمانية عقود بالإضافة إلى إمكانية استخراجها من عقود التركات.

ومن أمثلة عقود الإيجار: «**الحمد لله وفيه تعاقد المكرم محمد بن خليل الإنجشاري ثم الزمري مع المكرم الحاج عبد الله بن محمد العمراني في كراء الدار القبلية المفتح بل الشرقية القريبة جدا من كوشة بن دورك...بثلاثين ريالا سكة بلد التاريخ**»[3].

وهذا النوع من العقود يعتبر من العقود الواردة على منافع ببدل أي مقابل الشيء المؤجر يؤخذ الثمن، ومن شروطها أن تكون المنفعة ممكنة التقويم، بحيث يمكن منحها ومعلومة ومقدورا على تسليمها للمستأجر[4].

إلى جانب الإجارة يوجد القرض والقراض والأول يكون عقد منفعة بدون عوض، أما الثاني فيعتبر من العقود التي تكون بالمنفعة حيث يقوم الأول بمنح المال على سبيل الدين، أما لاثني فيقدر مبلغا من المال لرجل يستخدمه في التجارة مقابل نسبة من الأرباح، وبهذا يكون القراض قد وفر المال لممارسة العمل التجاري لمن لا يملك رأس مال، وله ركنان، الأول: رأس المال وشرطه أن يكون معلوما، أما الثاني: فخاص بالربح فيجب أن يكون معلوم النسبة، وبالتالي هناك اختلاف بين القرض والقراض فيكون الأول أجرا ومنفعة مادية، أما الثاني بصد الأجر والثواب[5].

ومن ذلك: «**الحمد لله وفيه دفع الحاج ابراهيم بن الحاج عباس ورحمونة بنت الحاج**

---

[1]-علي الخفيف: مرجع سابق، ص180

[2]-نصر سلمان، سعاد سطحي: أحكام المعاملات المالية في المذهب المالكي، د.ط، دار البعث، قسنطينة 1998، ص78

[3]-السجل الأول، العقد المؤرخ في 12 جمادى الأولى 1205هـ، ص 238 .

[4]-أحمد بن حموش: مرجع سابق، ص37.

[5]-حودة عبد الكريم يوسف: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط، خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (9-10م)، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص241.

المـــرجل وصايا محمد صالح بن محمد العمراني...من ماله ثلاثماية ريال وتسعة عشرة ريالا للذمي خليفة بن فن ليعمل بها على وجه القراض»[1].

1-1-4 –العقود الناجمة عن عمل مادي:

وأولهـــا الشراكة: والمقصود منها الاشتراك في إنماء المال أو ما يخرج من العمل[2]، وهناك من يعـــرفها باختـــلاط نصـــيبين فصاعدا، لامتزاج واجتماع بحيث لا يمكن التمييز بينهما، والأصل في الشـــراكة هـــو توزيع الشيء بين اثنين على وجه الشيوع، وصورته أن يملك شخصان فأكثر عقارا واحدا فيرتبط تصرفهم فيه بنوع الاتفاق الذي يتم بينهما، ويكون الاشتراك في المنافع[3].

وعقـــود الشـــراكة الـــتي بين أيدينا رغم أنها لا تتجاوز(9) عقود، إلا أنها تعكس نظام الشركات الصغيرة بين التجار وأصحاب الحرف على أساس أن يدفع كل شريك مبلغا معينا حسب نص العقد، ويصبح المبلغ المدفوع من الطرفين هو رأس مال الشركة التي يتولى أحد الشركاء إدارتها نظـــيرة أخذ التكاليف، ثم تقسم الأرباح المتبقية بعد ذلك بين الشركاء بالسوية[4]، وهذا النوع من الشـــركة يعـــرف بالشراكة المفاوضة، وهناك نوع آخر من أنواع الشركات يعرف بشركة العنان، حيـــث يطلـــق العـــنان فيها لكل منهما فيساهم بما يشاء من رأس المال، كما يمكن أن يتباين الربح وتكون الشراكة بمختلف البضائع[5]، وكنموذج على ما قلناه نأخذ العقد التالي:

«الحمـــد لله وفيه اعترف سي علي بن عبد القادر الونيسي بأنه قد وقعت الشراكة بينه وبين أخيه سي محمد وزاد عليه شهبا اللون وباثنين وعشرين ريالا...»[6].

أما الوكالة فهي نوع من أنواع العقود التي تريح التاجر من عناء السفر ذهابا وإيابا وبشكل

---

[1]-السجل الثاني،العقد المؤرخ في جمادى الثانية 1208هـــ، ص 498.

[2]-محمد علي عثمان الفقي: مرجع سابق، ص163.

[3]-أحمد بن حموش: مرجع سابق، ص48.

[4]-عـــبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: نشوء الرأسمالية المصرية خلال العصر العثماني (1517هـــ-1798م) وأثرها على الحياة الاقتصادية من خلال وثائق المحاكم الشرعية، المجلة التاريخية المغربية، ع37-38، 1985، ص67.

[5]-حودت عبد الكريم: مرجع سابق، ص240.

[6] السجل الثاني، العقد المؤرخ في جمادى الثانية 1208هـــ، ص498.

مستمر، إذ يمكنه أن يُوكل أحد بالقيام بذلك مع بقائه ببيته، وقد سجلنا (10) عقود نأخذ منها على سبيل المثال:

«الحمد لله وفيه اوكل محمد بن عمر بن زهواني سي محمد مصعد بن كرد علي الانجشاري على أن يقوم مقامه في النظر في ثلاثي داره الشرقية المفتح في كرائها... »[1].

وعلى أية حال فإن الوكالة كغيرها من باقي التعاملات، تعمل على ازدهار التجارة والعلاقات بين التجار وغيرهم ممن يهوون الأعمال التجارية، ولا يمارسونها، فالوكالة تمنح لهم فرصة المشاركة. ومن الإطلاع على هذه العقود، نلاحظ أن الوكالة غالبا ما تكون في شكل الوساطة المالية في العهد العثماني، وكانت تمنح للإنكشارية أكثر من الأفراد العاديين، ولا ندري إن كان السبب يرجع إلى الثقة بهم أو لسبب آخر، وهذا ما نحاول البحث عنه في الفصول القادمة.

ضف إلى ذلك عقود الوديعة والأمانة، فالوديعة تحمل معنى الحفظ والترك وذلك لكون المودع يتركها عند المودع ليحافظ عليها ويحميها من الهلاك، وللوديعة ثلاثة أركان هي: المال المتمثل في الوديعة، بالإضافة إلى المودع وهو في حاجة للإيداع والمودع، ويشترط فيه البلوغ والأمانة[2].

وتحتوي السجلات العشر على ثمانية عقود، وتنص أغلبها على إيداع أموال لدى القضاة، وهناك ما ينص على استلام الوديعة أو الأمانة منه، نأخذ المثال التالية:

«في مفتح الشهر حضر المكرم محمد بن سي أحمد البجاوي أمام القاضي في التاريخ أيده الله شاهدين وقبض من الواحد والتسعين ريالا ونصف الريال... كانت تحت يد العالم الفاضل السيد أحمد العباسي على وجه الوديعة والأمانة...»[3]، بالإضافة إلى عقود الكفالة التي وجدت بـ(17) عقدا، وهي في أغلبها عقود خاصة بكفالة الصغار والوصايا على أموالهم.

---

(1)-السجل الأول، العقد المؤرخ في 01 رجب 1202هـ، ص31.

(2)-نصر سلمان، سعاد سطحي: مرجع سابق، ص176-180.

(3)-السجل الرابع، العقد المؤرخ في جمادى الثانية 1222هـ، ص270.

1-1-5-عقود المصالحة والقسمة:

من بين أنواع هذه المجموعة عقود الصلح والدعاوى، هذا النوع من العقود يجسد أمام الباحث أنواع النزاعات التي كان يفصل فيها القاضي، كذلك أنواع الدعاوى والشكاوى التي كانت ترفع إليه يوميا، وبذلك نصل إلى قضايا عدة منها: التعويضات، ومن خلالها كذلك نود الوصول إلى مدى تطبيق القوانين في المجتمع، ومدى الاستقرار داخل أسوار المدينة، وقد سجلنا(57) عقدا من هذا النوع، منها:

«الحمد لله، وفيه اصطلح السيد محمد بن الساسي مع الحاج محمد بن قاسم التلمساني على أن يدفع الثاني للأول خمسة وثمانين ريالا سكة الوقت، وأسقط عنه الدعوة التي ادعاها عليه، وهي أن الامة التي اشتراها منه ظهر عليها الحمل وهو غائب، فلم يقدم حتى توفيت رحمة الله عليها وطال الخلاف بينهما عاما...»[1].

بالإضافة إلى عقود التركات (التفاصل)[2] التي تطلق على الشيء المتروك، وقد اختلف الفقهاء في وقت تقسيمها، فهناك من يقول أن التركة هي مال المتوفي الذي تنفذ فيه الوصية ويستحقه الورثة، وهناك من يذهب إلى القول بأن لا تركة إلا بعد سداد الديون؛ بمعنى أنه لا يحق للورثة في مال الموروث إلا بعد تجهيزه وأداء ديونه من التركة[3]. وفي الحقيقة أن هذا النوع هو أغنى الوثائق من حيث المادة العلمية، التي سنستفيد منها في الفصول اللاحقة، فهي تدخلنا إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمدينة، كما تعطي صورة حقيقية لهذين الجانبين.

غير أن مهمة مراقبة التركات ترجع إلى هيئة يرأسها تركي يعرف ببيت المالجي، يساعده قاض وموثقان وكاتب ضبط، وهذه الهيئة تقوم بمراقبة تركات جميع الأشخاص الذين يتوفون ولا يمكن أن يدفن الميت إلا بأمر من رئيس هذه الهيئة، التي تعين حقوق الورثة، والقاضي الخاص يقوم بتعيين وكيل يمثلهم أي يمثل بيت المال، ومن هؤلاء نجد الطاهر مروش وكيل بيت المال في مجموعة

---

[1]-السجل الأول، العقد المؤرخ في 16 محرم 1203هـ، ص60.

[2]-التركة هي الشيء الذي يقع فيه التفاصل، حيث يلجأ الورثة للقاضي للفصل بينهم في التركة، وغالبا ما يكون التفاصل على شكل دعوى.

[3]-زكي الدين وآخر: مرجع سابق، ص180.

لا بأس بها من العقود، كما تتولى هذه الهيئة تعيين الأوصياء بالنسبة للقصر، وإذا كانت هناك وصية مـــا ينفذ محتواها بعد تسجيلها والتأكد من صحتها، عندئذ يؤذن بحمل الميت، ثم يذهب الموثقان إلى محل سكنه. فيقيدان جميع الأشياء الموجودة فيه، وتنقل الأشياء الثمينة التي يخشى أن تضيع إلى مأمن حتى يجتمع الورثة أو غيرهم من ذوي الحقوق.

وإذا كـــان الميـــت أجنبيا أو مجهولا أو كان أهله متغيبين، فإن هذه الهيئة تمثلهم فتبيع التركة بالمـــزاد العلني وتحتفظ بالقيمة كوديعة بعد خصم المصاريف التي يجب أن لا تتجاوز(7%)، لتدفع أجور الموثق والكاتب والدلالين وكذلك العتالين. وإذا لم يترك الشخص المتوفي وارثا حاضرا أو غائبا تحسم المصاريف المترتبة عن دفنه وتدفع ديونه إن كانت عليه ديون، ثم تنفذ رغباته الأخيرة إذا كانت لا تتجاوز المقدار الذي ينص عليه الشرع، لأنه لا يملك التصرف إلا في ثلث أملاكه[1].

وإذا أمعـــنا الـــنظر في عقـــود التركات نلاحظ أن الوراثة انحصرت في الزوجة أو الزوج، والأقرباء كالابن، والأصول كالأب، بالإضافة إلى الحواشي كالاخوة، كذلك قرابة الرحم كالخال، أمـــا العصـــوبة ففي أغلب العقود التي بحوزتنا تتمثل في بيت المال، إلا أن عقود التركات في بعض الأحـــيان كانـــت ذات قيمة، وفي أخرى تكون تافهة لا تستحق التسجيل، وفي بعض الحالات لا تســـجل التركة كاملة بل تكتفي بذكر أحد الورثة، وهناك تركات لا تحوي دراهم وإنما هي عبارة عن مجموعة من الأثاث البالي و الأواني المستعملة والملابس، وما إلى ذلك مما يباع في أسواق الدلالين، وقد تذكر تقسيمات لتركات تافهة يحصرها موكّل بيت المال، ولا يأخذ إلا ريالا أو نصفه.

أمـــا عـــن عقود الوقف، فهي في اللغة معناها الحبس والمنع، تقول أوقفت الدابة إذا حبستها ومنعـــتها عـــن الســـير، وتقول وقفت الدار إذا منعتها من التملك بالبيع والهبة أو الإرث[2] بغرض اســـتمرار مصـــدر الرزق والثروة، ويرجع الباحثون المعنيون بتاريخ الأوقاف نشأة نظام الوقف إلى أصول إسلامية، وإن يصعب تحديد بداية التعامل به بدقة، إلا أنه تبلور نتيجة الإلمام بتنظيم الصدقات والحث عليها منذ صدر الإسلام[3]. إلا أنّ الوقف في السجلات العشر وجد بنسبة ضئيلة جدا تقدر

---

(1)-حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، ترجمة: محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص ص134-135.

(2)-زكي شعبان وآخر: مرجع سابق، ص245.

(3)-فاطمة الزهراء قشي: قسنطينة المدينة والمجتمع، مرجع سابق، ص129.

لا بأس بها من العقود، كما تتولى هذه الهيئة تعيين الأوصياء بالنسبة للقصر، وإذا كانت هناك وصية مـــا ينفذ محتواها بعد تسجيلها والتأكد من صحتها، عندئذ يؤذن بحمل الميت، ثم يذهب الموثقان إلى محل سكنه. فيقيدان جميع الأشياء الموجودة فيه، وتنقل الأشياء الثمينة التي يخشى أن تضيع إلى مأمن حتى يجتمع الورثة أو غيرهم من ذوي الحقوق.

وإذا كـــان الميـــت أجنبيا أو مجهولا أو كان أهله متغيبين، فإن هذه الهيئة تمثلهم فتبيع التركة بالمـــزاد العلني وتحتفظ بالقيمة كوديعة بعد خصم المصاريف التي يجب أن لا تتجاوز(7%)، لتدفع أجور الموثق والكاتب والدلالين وكذلك العتالين. وإذا لم يترك الشخص المتوفي وارثا حاضرا أو غائبا تحسم المصاريف المترتبة عن دفنه وتدفع ديونه إن كانت عليه ديون، ثم تنفذ رغباته الأخيرة إذا كانت لا تتجاوز المقدار الذي ينص عليه الشرع، لأنه لا يملك التصرف إلا في ثلث أملاكه[1].

وإذا أمعـــنا الـــنظر في عقـــود التركات نلاحظ أن الوراثة انحصرت في الزوجة أو الزوج، والأقرباء كالابن، والأصول كالأب، بالإضافة إلى الحواشي كالاخوة، كذلك قرابة الرحم كالخال، أمـــا العصـــوبة ففي أغلب العقود التي بحوزتنا تتمثل في بيت المال، إلا أن عقود التركات في بعض الأحـــيان كانـــت ذات قيمة، وفي أخرى تكون تافهة لا تستحق التسجيل، وفي بعض الحالات لا تســـجل التركة كاملة بل تكتفي بذكر أحد الورثة، وهناك تركات لا تحوي دراهم وإنما هي عبارة عن مجموعة من الأثاث البالي و الأواني المستعملة والملابس، وما إلى ذلك مما يباع في أسواق الدلالين، وقد تذكر تقسيمات لتركات تافهة يحصرها موكّل بيت المال، ولا يأخذ إلا ريالا أو نصفه.

أمـــا عـــن عقود الوقف، فهي في اللغة معناها الحبس والمنع، تقول أوقفت الدابة إذا حبستها ومنعـــتها عـــن الســـير، وتقول وقفت الدار إذا منعتها من التملك بالبيع والهبة أو الإرث[2] بغرض اســـتمرار مصـــدر الرزق والثروة، ويرجع الباحثون المعنيون بتاريخ الأوقاف نشأة نظام الوقف إلى أصول إسلامية، وإن يصعب تحديد بداية التعامل به بدقة، إلا أنه تبلور نتيجة الإلمام بتنظيم الصدقات والحث عليها منذ صدر الإسلام[3]. إلا أنّ الوقف في السجلات العشر وجد بنسبة ضئيلة جدا تقدر

---

(1)-حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، ترجمة: محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص ص134-135.

(2)-زكي شعبان وآخر: مرجع سابق، ص245.

(3)-فاطمة الزهراء قشي: قسنطينة المدينة والمجتمع، مرجع سابق، ص129.

مدفـــوع في ذلك بعوامل متنوعة تتمثل على الخصوص في ضمان حدّ أدنى من أسباب الحياة لمن هم تحت رعايته كالسكن والمعيشة الكريمة[1].

وقـــد يلجأ إلى الوقف خوفا من المصادرات التي تلحقها السلطة السياسية بمن تمرّد عليها أو بالمغضوب عليهم من موظفي المخزن أو الدولة، والوقف يسمح بالاستمتاع بالغلّة دون المساس بأصل الثروة، كما يسمح باختراق ترتيب الورثة الشرعية[2].

أمّا فيما يخص قضايا استبدال الوقف أو كرائه، فلا يمكن إلاّ بعد تزكيتها من وكيل الأوقاف إن كـــان الوقف خيرا أو متولي الوقف إذا كان الوقف أهليا، وبعد استشارة أهل الرأي والمشورة في الـــبلد، وبعـــد إقـــرار صريح من المجلس العلمي الذي كان ينعقد في الجامع الكبير في كل الحواضر الكـــبرى، مرة كل أسبوع. هذا، ولا يسجل عقد الكراء أو الاستبدال إلا بعد وضع الحبس في المزاد العلـــني لتقدير مقدار العناء (الكراء) الموجب عليه، وذلك حتى لا تتخذ عملية الاستبدال أو الكراء مطية إبطال الحبس أو إلغائه أو تحويله عن أغراضه[3].

وبإجماع المؤرخين، فإن تأثيرات الوقف في العهد العثماني قد شملت كل مجالات الحياة، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية لقسنطينة أواخر العهد العثماني، فقد ساعد الوقف على صيانة المرافق العامة والعمـــل على تماسك الأسرة وحفظ حقوق الورثة، هذا عن عقود الوقف التي لا شك أنها ستعطينا معلومات وفيرة، وعلى درجة من الأهمية تفيد في إثراء والتنويه على الوضع الاقتصادي في قسنطينة، إلى جانـــب بقـــية العقـــود التي وجدت بدرجة ضئيلة في سجلات مثل عقود الالتزامات (10)، الإسقاطات (8). وقبل أن ننتقل إلى نقطة جديدة في البحث، ارتأينا أن ننوّه بأهمية عقود المعاملات والمـــبادلات في مجالات المعرفة الاقتصادية والاجتماعية بالرغم من تميّز هذه الوثائق بالصياغة التقليدية الـــتي لا تســـاعد كـــثيرا عـــلى ظروف انتقال الأملاك ونهاية المنازعات، إلا أنها تفيد في مثل هذه الدراســـات، إذ أنّهـــا تضمن معلومات خاصة بالنشاط التجاري والاقتصادي، فمنها نجد تفسيرات اقتصادية لبعض الظواهر والتطورات الاجتماعية[4].

---

(1)-ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص155.

(2)-فاطمة الزهراء قشي: قسنطينة المدينة والمجتمع، مرجع سابق، ص130.

(3)-ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص151.

(4)-ليلى الصباغ: ملاحظات حول دراسة الاقتصاد العربي في العصر العثماني، المجلة التاريخية المغربية، ع37-38، تونس، 1985، ص99.

فهـــذه العقود تسجّل في أحيان كثيرة بطابع، لكن في أغلب الأحيان دلالتها تشير إلى آخر كـــالوقف من أجل الأهل أو الخير في أحيان كثيرة يكون من أجل التهرب من المصادرة، ومن قراءة العقـــود نـــتعرض على الملكية العقارية وعلى المالكين، وكيفية انتقال هذه الملكية بالشراء أو الهبة أو الوصية، كما نتعرف على معالم المدينة سواء الاقتصادية المتمثلة في الأسواق والدكاكين أو الاجتماعية كالبـــيوتات الكبيرة، وإلى جانب ذلك نتعرف على أخبار النشاط التجاري في مدينة قسنطينة خاصة الـــتعاملات النقدية و العملات المتداولة، والتي تثبت العقود أنّ أسواق المدينة كانت تعجّ بالعملات المحلـــية والأجنبية، وبفضل المعاملات والمبادلات، دائما نتمكن من معرفة تقلبات الأسعار وحركاتها، كمـــا أنّ هـــذه الوثائق تمكّن الباحث من معرفة الأنشطة الاقتصادية الممارسة في المدينة من صناعة وطوائـــف حرفـــية، حيث تظهر العقود الدباغ، السمار، كذلك السراج... إلى جانب الزراعة التي تظهر في العقود بالمحاصيل التي عرفتها تلك الفترة، كما ذكرت أسعارها، وهذا يعطي لمحة عن الزراعة في ذلـــك العهـــد، وتظهر الوثائق إلى جانب هذا مدى اهتمام سكان المدينة خاصة الأعيان بامتلاك الأراضـــي، وبالإضـــافة إلى ذلك فالوثائق تعرّفنا بالعلاقات السائدة ضمن الأسرة الواحدة ودرجة ترابطها، كما تكشف عن الذهنية المسيطرة وقتئذ كاستفادة المرأة من ممتلكاتها وحريتها في التصرف في أموالها، ومدى سيطرة الأب والأخ والزوج عليها، ضف إلى ذلك فالعقود تفيد في معرفة الطبقات المشـــاركة، وأهـــم العـــائلات الـــتجارية والصناعية المعروفة في قسنطينة خلال تلك الحقبة ومدى مشاركات الأطراف الرسمية في المبادلات والمعاملات، وتشكيلة المجتمع (أتراك، حضر، برانية).

وهكـــذا، مـــن مجمـــوع المعاملات والمبادلات المسجلة بسجلات المحكمة المالكية للمدينة، نتعرف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي لقسنطينة أواخر العهد العثماني. و لمعرفة أوقات التسجيل ارتأينا توزيع المعاملات و المبادلات على شهور السجلات، فكان الشكل التالي:

الشكل رقم (2): توزيع المعاملات والمبادلات على الشهور الهجرية من (1202-1249هـ/1787-1837)

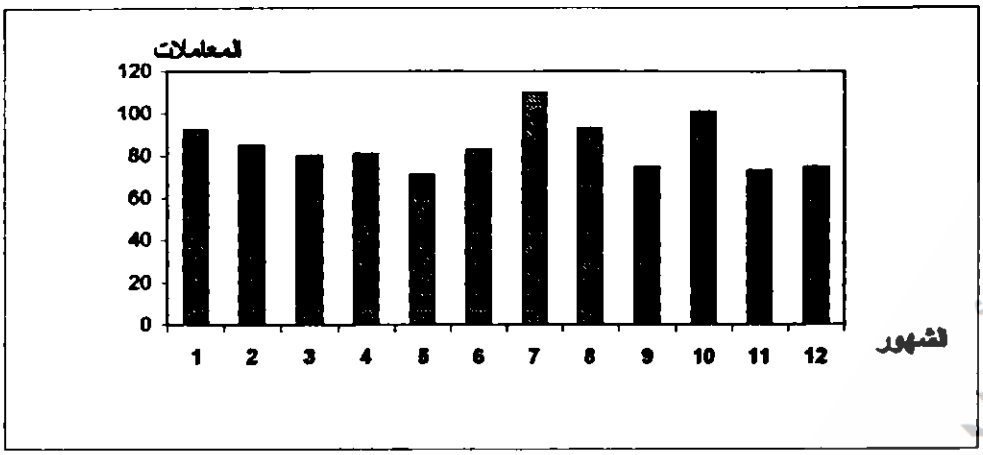

1-2-الأطراف الفاعلة في المعاملات والمبادلات:

قبل التعرض للأطراف المشكلة للمعاملات والمبادلات ،لابد من التطرق إلى الهيئة التي تصدر عنها هذه الوثيقة ،وتضفي عليها طابع الرسمية والفعالية لتكون صالحة للاستعمال في وقتها.

1-2-1-القضاء:

يعتبر القضاء الهيئة التي تراقب العدل ومجراه، كما تتكفل بحمايته، وبهذه الهيئة تستقيم الحياة وترتقي، وتتشكل في مدينة قسنطينة من قاضيين، أحدهما مالكي لأغلبية السكان، والآخر حنفي للأتراك وبعض العرب، وقد اجتمعت مهامها في النظر في كل قضاياها المدنية[1]، مثل: تسجيل عقود الزواج والطلاق، والمعاملات والمبادلات كالوصايا والبيع والشراء وتنفيذها فيما أباحه الشرع، بالإضافة إلى فصل المنازعات وقطع التشاجر والخصومات، إمّا صلحا عن تراض أو إجبارا بحكم بات، وقد تميزت المحكمة المالكية بصرامة أحكامها، وهناك مهام أخرى تقوم بها، منها: تصفح الشهود والأمناء، واختيار النائبين عن القاضي أو خلفائه[2]. والمحكمة تتشكل من المفتي والرئيس

---

[1]-Eugène Vayssettes : Histoire de Constantine sous la domination Turque, De 1517 à 1837, éditions Bouchene, 2002, p28.

[2]-منير العجلاني: عبقرية الإسلام في أصول الحكم، ط2، دار النفائس، بيروت، 1988م، ص347.

الشـــرفي وعدلين (شاهدين) يساعدان القاضي ويحرران العقود القضائية، ويمضيانها، وكبير الكتاب يستطيع أن ينوب عن القاضي إذا غاب[1].

إلا أنّ مهمة القاضي تختلف عن مهام المفتي، لأنّ الأول يشترط فيه التنفيذ فورا، بينما الثاني قـــد تـــتعدّد الآراء فيه، وقد لا يؤخذ برأي واحد، وكما يتساوى المذهبان في المهام يتساوا في عدد الأعـــوان، فلكـــل منهما إثنى عشرة عدلا يشاركون في كتابة المعاملات وإمضائها، والقاضي يضع الطابع الضابط، وأي وثيقة ممضية من طرفين ولو كانت تحمل إمضاء شاهدين من العامة لا يُعمل بها، ولا تعتبر صحيحة، ويمكن إنكارها أمام المحكمة ولو كانت تحمل ختما، فلا تكون الوثيقة صحيحة ولا قانونـــية إلا إذا حُـــرّرت على يد عدلين رسميين[2]، ويستعين القاضي بالمفتي في بعض أحكامه، وغالبا ما تكون شخصية المفتي من الأهالي، وعادة يُختار من بين العلماء المعروفين في المدينة، وهو من أبرز الشخصيات المحلية[3].

وإلى جانب القاضي وأعوانه، كان يوجد لكل نحلة دينية أو طائفة مذهبية محاكمها الخاصة، فالـــيهود يحـــتكمون إلى أحـــبارهم ومقدموهم، ولا يعودون إلى محاكم المسلمين إلا إذا تعلّق الأمر بمخالفـــاتهم مع المسلمين[4]، ومن خلال السجلات التي بحوزتنا، يتضح لنا تواجد مجموعة لا بأس بها مـــن المعاملات والمبادلات المسجلة بالمحكمة المالكية والخاصة بأهل الذمة، وهذا ما جعلنا نقول بأنّ خضـــوعهم لمحاكمهم الخاصة، يكون فقط في الأحوال الشخصية، لكن في معاملاتهم المالية يخضعون لـــلمحاكم الشـــرعية الخاصة بالمسلمين. وهذا راجع في أغلب الأحيان إلى انعدام الثقة بينهم وبين أحبارهم كذلك لما عُرف عن القضاة المسلمين من عدالة.

كمـــا تتصـــف السلطة القضائية بقسنطينة ببساطة مرافعاتها، وتتم في الغالب بدون تأخير،

---

(1)-Eugène Vayssettes: Op. Cit, p28.

(2)-أحمد توفيق المدني: محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791 سيرته- حروبه- أعماله-نظام الدولة والحياة العامة في عهده، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص171.

(3)-خـــالد زيادة: السلطة المدنية من خلال وثائق المحكمة الشرعية، المجلة التاريخية المغربية، ع39-40، تونس، 1985م، ص511.

(4)-ناصـــر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ-العهد العثماني-، ج4، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص23.

وتعتمد على رأي القاضي وأقوال الشهود، وفي بعض الأحيان وإذا تعسّر الحكم، توجّل المحاكمة، وقد أدّى نظام اللامركزية الذي تميّز به نظام الحكم العثماني بإعطاء المحاكم الإقليمية سلطات واسعة في معالجة القضايا المحلية بجميع أنواعها، ومهما كانت أحجامها، وبهذا تكون محكمة قسنطينة ذات أحكام مستقلة عن الجهاز القضائي المركزي[1].

ومن جهاز المحكمة، كان الحاكم الشرعي يقوم بدوره في المدينة، وهو الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع، وفي الغالب يخرج عن وظيفته الدينية، فتمتد صلاحيته إلى مختلف مجالات الحياة، فمن الوثائق يظهر دوره المهم، فإلى جانب كونه رجل عدل وقضاء، أضحى يمثل الإدارة ومسائلها، بالإضافة إلى أنه كان يقوم بدور كاتب العدل الغربي (Notaire)، فهو الذي يسجل القروض والبيوعات عندما تبلغ قيمتها مستوى التسجيل، فالإقرار بالدين من فلان لآخر هو بلا أدنى ريب يعتبر سنديا، كما يصحّ أن نطلق عليه سند القروض، أو المعاملة الشرعية[2].

وهذا ما جعل المحاكم الشرعية في العصر العثماني تقوم بمهمة دوائر الطابو أي "Cadastre" قديما، فقد كانت تسجل شرعا بيع الدور والمنازل[3]، غير أنّ المحكمة لم تكن ملزمة بدفع أجور القاضي وأعوانه، حيث لا يأخذ القاضي إلا ريالا فقط عن كل عقد بوضع الطابع وإقرار الصحة في آخر كل شهر، ويوقع، فيكتب أن كل ما ورد فيه "صحيح ولا يعتريه ريب"[4]، ولا تتعدى أجرته السكة الجزائرية، ولا يرتفع هذا الريال إلا عندما يتعلق الأمر ببيع عقار، لأنّه فيه يلزم القاضي بمراجعة الرسوم والتحقق من الملكية، وفي قسمة المواريث (التركات)، فينال القاضي منها (10%)[5].

وفي عهد القاضي أبو العباس أحمد العباسي، أصبحت أجرة القاضي وأعوانه في عقد دونه في

---

(1)-خليفة إبراهيم حماش: العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1797 إلى 1830م، إشراف: خليل عبد الحميد عبد العال، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، قسم التاريخ، 1988م، ص82.

(2)-خليل الساحلي: سجلات المحاكم الشرعية كمصدر فريد لدراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، المجلة التاريخية المغربية، ع1، تونس، 1974، ص30.

(3)-خليل الساحلي: المرجع نفسه، ص32.

(4)-فاطمة الزهراء قشي: قسنطينة المدينة والمجتمع، مرجع سابق، ص30.

(5)-أحمد توفيق المدني: محمد عثمان باشا، مرجع سابق، ص171.

ذي الحجة (1243هـ[1]-1827م)، ريالا واحد وثمنه للأعوان والربع للنواب والشهود على كل عقد بيع أو اعتراف، وثلاثة أرباع للقاضي، أما التركات، فأصبح يؤخذ من قسمتها ربع العشر من كل مائة ريال، وقلة المداخيل المالية لمنصب القاضي جعلت الأتراك يصرفون النظر عنه، لذلك كان تعيين القاضي من بين العلماء الملمين بالمذهب المالكي[2]، وفي الغالب يكون من الحضر الذين اهتموا بالقضاء والإفتاء، كذلك الكتابة، وأدّى عدم تقاضي موظفي العدالة أجورا معينة من البايلك عن عملهم إلى شيوع الرشوة وانحراف بعض القضاة[3].

ومما يلاحظ على القضاء وأجهزته، تمركزه في محكمة عاصمة البايلك قسنطينة والمناطق القريبة منها، بينما البوادي والأرياف كانت تخضع لقضاء شيوخها ومرابطيها وأهل الرأي[4]، ويكون ذلك وفقا لقانون العرف[5]، مثل قبائل الأوراس وبني خطاب، والقاضي المالكي والحنفي منهما يتألّف المجلس من القاضيين المالكي والحنفي اللذين يجتمعان بالباي كل جمعة برئاسته للنظر في الأحكام المطلوب فيها الاستئناف أو تقدم مباشرة للمفتي من غير صدور الحكم فيها، واستمرّ العمل بهذا النظام حتى أوائل العهد الفرنسي[6].

1-2-2-طرق المعاملة:

يشكل الاسم البطاقة التي تقدّم الفرد للتعريف بنفسه وسط المجتمع في دائرة من العلاقات تتوسع باستمرار[7]، فيمكن تصنيف أطراف المعاملة انطلاقا من الاسم، فهل يمكن التعرّف على مدى

---

[1]-السجل التاسع، ص705.

[2]-أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث -بداية الاحتلال-، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص53.

[3]-ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830م)، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص51.

[4]-تذكر بعض المراجع أن القاضي يقوم بتدريب مساعدين له، ويرسله إلى القرى الصغرى لكي يتظروا في القضاياالتي تعرض عليهم ، ويصدروا أحكام بالنيابة عنه، ويطلق علىالشخص اسم "الوكيل". ينظر: عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ونهاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص71.

[5]-Feraud(L) : Mœurs et coutumes kabiles, R.A, n°07, 1863, pp 68-75.

[6]-Vayssettes (E) : Histoire de Constantine sous la domination Turque, Op. Cit, p29.

[7]-فاطمة الزهراء قشي: قسنطينة المدينة والمجتمع، مرجع سابق، ص171.

فعالية الأطراف في الحياة الاقتصادية والاجتماعية؟

للإجابة عن هذا السؤال المطروح، ارتأينا تصنيف الأسماء أولا على أساس الجنس، وذلك لمعرفة نسبة مشاركة كل جنس في المعاملات والمبادلات من تعداد العقود التي بلغت (1020) عقدا، مختلفة وموزعة على الجنسين، إلا أنّ النساء أكثر إقبالا على المعاملات والمبادلات، فمن بين المجموع المذكور، يوجد (533) عقدا خاصا بالنساء، وتكون المرأة فيها هي الطرف الأساسي سواء في البيع الوصية أوالهبة.

أمـا الرجال، فقد سجلنا حضورهم في (394) عقدا، بالإضافة إلى أنهم كانوا ينوبون عن المـرأة في بعض العقود، وهذا يظهر في (64) حالة، وأحيانا نسجل حضور المرأة إلى جانب الرجل، وذلـك في (30) عقـدا، ومن هذه الأعداد نخرج نسبة مشاركة كل جنس على حدة، فنجد أكبر نسبة عند النساء بـ53,03 %، ونسبة الرجال بلغت 39,4 %، وإذا انتقلنا للحديث عن المهتمين بعمليات تسجيل معاملاتهم ومبادلاتهم، نجد أنّ سكان المدينة هم أكثر المسجلين، وهذا ما يؤدي إلى احـتمال أنّ هـؤلاء السكان الذين تحيط بهم الأسوار هم أكثر وعيا بأهمية العملية، إلا أننا نسجل تأرجح هذه العملية بين الغزارة تارة، خاصة الفترة الممتدة بين 1202 حتى 1210هـ الموافق لـ 1787-1795م، خاصـة في مجـالات المـبادلات، وبعد هذه الفترة نلاحظ نقص تسجيل هذه العملية، ولا ندري السبب الذي أدّى إلى هذا النقص.

كما نسجل حضور بعض الأطراف من مناطق بعيدة عن المدينة من أجل التسجيل لعملياتهم المالـية، كـبني عـباس، جيجل، ميلة، وهذا يعبر عن مدى اهتمام الأطراف خلال هذه الحقبة. أما بعدهـا، فـنجد نوعا من التكتم على عمليات التبادل، فأصبحت تتم بناء على "الكلمة"، وقانون الجماعة التي تشهد بحدوث العملية إن لزم الأمر، وهذا ما نلاحظه في بعض العقود التي تنتهي بعبارة "بشـهادة من حضر العملية"[1]، وإذا حاولنا البحث عن أسباب تأرجح هذه العملية، نجد أكثر من سبب:

1-قلـة اهـتمام موظفي البايلك بهذه العملية، مما أدّى إلى انصراف السكان عن التسجيل، عـلما أنّ الفترة الغزيرة من حيث تعداد العقود هي الفترة الأخيرة من حكم صالح باي، الذي عُرف

[1]-سجل التاسع، العقد المؤرخ في ذي الحجة 1243، ص705.

عنه الاهتمام بالإدارة والتنظيم.

2-البعد عن مقرّ البايلك (قسنطينة) وخطورة المسالك المؤدية إليها، وامتلائها بقطاع الطرق والقبائل المتمردة.

3-عـــدم الخضوع للقوانين العثمانية وإدارتها التركية التي لا يعترفون بها، أدّى إلى الإعراض عن هذه العملية.

4-اهتمام المحكمة الشرعية بسكان المدينة، الذين يشكلون أكبر نسبة مشاركة، لأنّ سكان المـــدن في الغالب لا يعرفون بعضهم بسبب كثرتهم، وبذلك يكون تسجيل وثائقهم أضمن لهم. أمّا الســـكان الذين سكنوا خارجها، فهم يسكنون جماعات جماعات، ويعرفون بعضهم لقلتهم وسرعة تنقل الأخبار بينهم.

5-انعـــدام الوعي بأهمية تسجيل الوثائق لدى أغلب سكان الأرياف الذين يشكلون أغلب سكان البايلك[1].

وهـــذه هي الأسباب التي أدّت إلى عدم وجود عقود المعاملات والمبادلات بعدد يقارب عدد العقود الشخصية، فنسبة حضور القاطنين خارج المدينة لا تتعدى (1,7%)، وهذه النسبة تعكس لنا حقيقة ما تقدّم من الأسباب، ومنها نصل إلى نتيجة مهمة، هي أنّ العثمانيين لم يهتموا بترسيخ أبسط الأمور الإدارية وهو التوفيق الخاص بمعاملاتهم المالية ومبادلاتهم التجارية والعقارية، وقد أدّى هذا إلى انعـــدام حـــق الملكية لكثير من الأراضي بسبب عدم وجود الإثباتات، فانتزعت منهم بسهولة بعد الاحتلال الفرنسي.

بالإضافة إلى هذا، هناك نتيجة أخرى هي أنّ المعاملات والمبادلات التي بين أيدينا لا تعكس الحقـــيقة الاقتصادية والاجتماعية، لأنها لا تشمل كل سكان البايلك، فهي خاصة بسكان قسنطينة، والحقـــيقة أنها لا تشملهم جميعا، مع أنهم أكثر المشاركين فيها بجميع فئاتهم كالأتراك الذين يسجل حضورهم بنسبة لا بأس بها خاصة في الصفوف العسكرية التي كانت حاضرة بـــ(74) عقدا، منها (44) عقـــدا خاصـــة بالمبادلات، بالإضافة إلى مشاركات الخوجات خاصة في البيع والشراء، حيث

---

[1]-فلـــة القشـــاعي –موســـاوي-: النظام الضريبي للريف القسنطيني، أواخر العهد العثماني، 1771-1837، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1990، ص27.

وصل عدد مشاركاتهم إلى (10) عقود.

جدول رقم (1): خاص بمشاركة النساء والرجال في أبرز المعاملات والمبادلات

الجنس / نوع العقد	الرجال	النساء
بيـــع	128	140
شـــراء	195	88
وصيـــة	28	155
هبـــة	10	100
اعترافات	58	27
إبراءات	17	40
الوقف	05	02
شراكة	07	02
قرض وقراض	30	20
الإيجار	06	07
الصلح	40	12
تركات	40	32

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الشكل رقم (3): توزيع المعاملات والمبادلات بين النساء والرجال

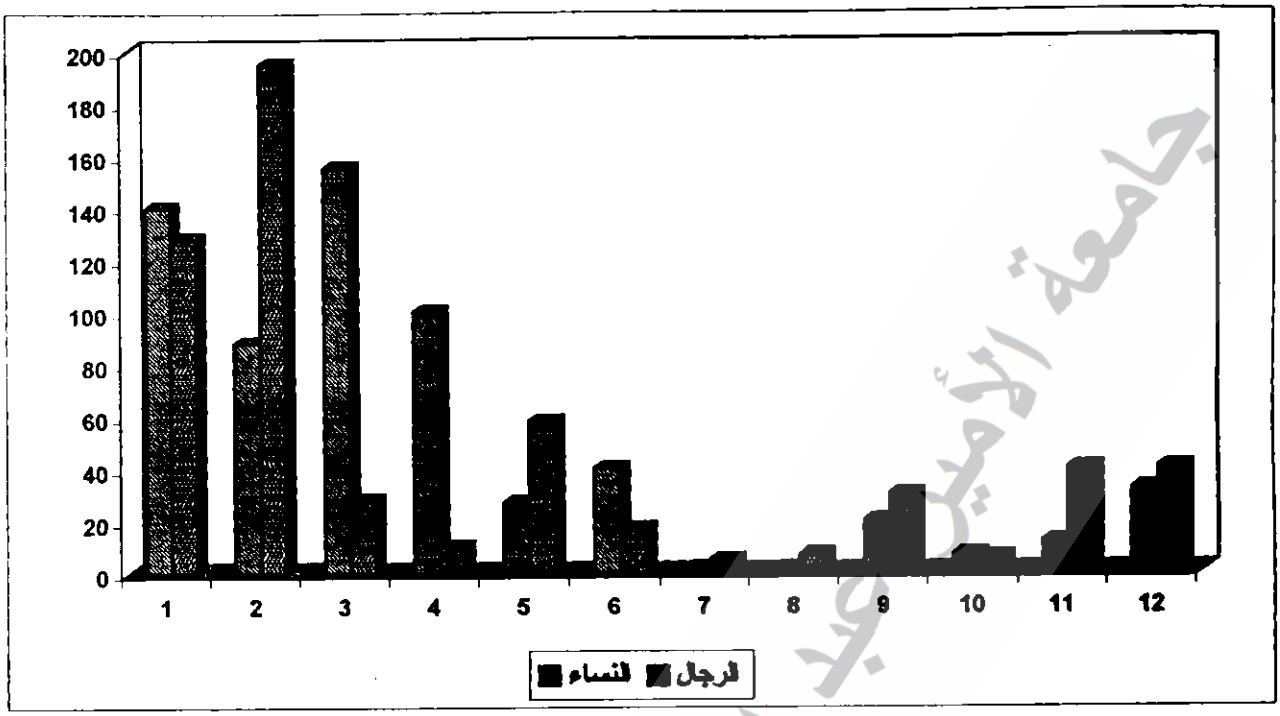

شكل رقم (4): منحنى بياني يمثل توزيع المعاملات والمبادلات بين الرجال والنساء

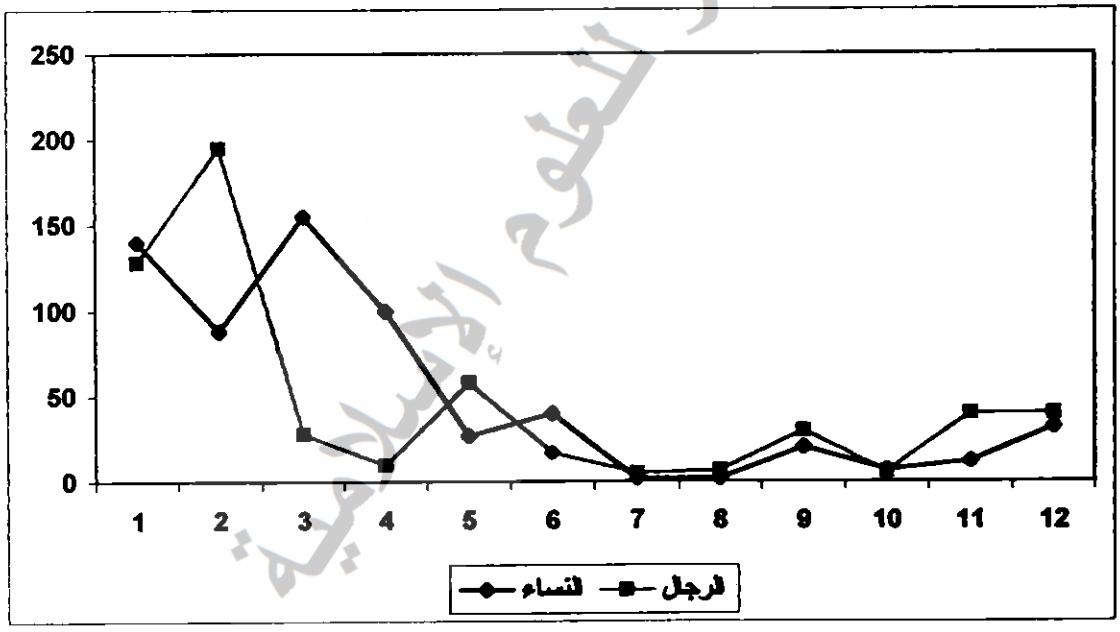

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أما الحضر، فهم أكثر العناصر السكانية الحاضرة في وثائق المعاملات والمبادلات، وهذا منطقي نظرا لما يملكونه من عقارات دكاكين وبساتين، وأكثر العائلات إقبالا على تسجيل المعاملات والمبادلات العلمي، بن عباد... أما البرانية، فقد ظهروا في (150) عقدا، وقد كان النصيب الأكثر للحيجليين بحضورهم في (11) عقدا من المجموع المذكور، نجد منها (30) عقدا خاصا ببعض أفراد الجاليات الموجودة في قسنطينة مثل: التونسي، المغربي، الحجازي وغيرهم، ومن معاملاتهم ومبادلاتهم نستشف نوعا من الاستقرار في المدينة مع بقاء انتسابهم للوطن الأصلي، كذلك من الوثائق نلاحظ كراء المارين بقسنطينة مقرات للسكن، ومن هذا ما يذكره الزياني أنه «اكترى دارا أقام فيها واكترى له خليفة حسن باي البهائم»[1]. وبالحديث عن النسب، وجدنا أنه من الضروري التطرق إلى القبائل التي سجلت حضورها كالحركاتي والحناشي والزواوي، وهذا إن دلّ على شيء، فإنه يدلّ على مدى استقطاب المدينة لهؤلاء من جهة، واستقرار القبائل في المدن من جهة أخرى، كما تؤكد هذه الانتماءات حركات أفراد القبائل.

وبعد النسب القبلي نجد النسبة من نوع آخر وهي النسبة إلى الحرفة أو الوظيفة كالتاجر، الدلال والدباغ، وبهذا تأخذ الحرفة مكانة بارزة ضمن العناصر المكونة للهوية والمميزة للفرد، وتعد عاملا من عوامل إندماج في المجتمع المدني، ومن التمييز الذي تفرضه الحرفة أو الوظيفة نكتشف مشاركات الأطراف الرسمية في المعاملات والمبادلات واهتماماتهم بها، حيث سجلنا حضورهم في (12) عقدا، ابتداء من الباي[2] أول شخصية في البايليك ووصولا إلى أبسطها.

ومن خلال المعلومات التي توفرها الوثائق نتعرف على الأطراف الفاعلة كما نتعرف على صفة كل المشاركين، وإلى أي فئة اجتماعية ينتمون ودرجات ثرائهم التي تعرفنا بدورها على المكانة الاقتصادية التي تحتلها كل فئة، وعلى طرق انتقال الملكية بين أفراد المجتمع القسنطيني.

---

[1]-أبو القاسم الزياني: الترجمانة الكبرى في أخبار المعمورة برا وبحرا، ت: عبد الكريم الفيلالي، د.ط، عشت 1967، ص

[2]-في عام 1818 طلب أحمد باي عندما كان خليفة على قسنطينة الحصول على ملكية "دار البشماة" التي لم يحصل عليها بقبول المؤرخين مجانا رغم المنصب الذي يحتله، بل فضل أن يكون لها مقابل مادي معتبر إذ استبدلها بدار يملكها بحي من أحياء المدينة. ينظر: بوضرساية بو عزة: الحاج أحمد باي رجل الدولة والمقاومة (1826هـ-1837م)، رسالة الماجستير في التاريخ جامعة الجزائر، ص95.

-محمد المهدي بن علي شغب: أم الحواضر في الماضي والحاضر -تاريخ مدينة قسنطينة-، دط، مطبعة البعث، قسنطينة، 1980، ص443.

جدول رقم (2): خاص بأهم الوظائف الرسمية وأصحابها الموجودة في المعاملات والمبادلات

الرقم	الاسم	الوظيفة	نوع المعاملة المشارك فيها	عدد المشاركات	ملاحظات
1-	رضوان خوجه	نايب بيت المال، تولى كذلك منصب قائد الدار	بيع	03	باع جزء من دار برايغة 244 ريال
2-	محمد بن محجوبة	أحد عدول المحكمة	شراء	02	-شراء جزء صغير من دار بـ 3 أريلة وثمن الريال -بيع دار بالنيابة بـ 333 ريال من النحت
3-	علي الغربي	أغا الصبايحية	شراء	02	شراء دار 1250 ريال سكة الوقت
4-	عمر بن عبد الرحمن	كاهية الزواة	شراء، بيع	02	شراء دار 140 ريال وباع الأخرى 240ريال
5-	أحمد باي	باي مقاطعة الشرق	صلح	01	بين الإنكشارية وحسين بن حسان
6-	حسين بن حسان	وكيل الحرج	صلح	01	دفع هو 400 ريال للإنكشارية وأسقطوا عليه الدعوة.
7-	بلقاسم بن الزشر	وكيل بيت المال	بيع	01	شطر من دار 834 ريال
8-	أحمد بن بار	ناظر بيت المال	شراء	01	جزء من دار 260 ريال
9-	علي بن خليل	باش كاتب	شراء	01	فرسا زرقاء بـ 151 ريال
10-	محمد بن خليل شاوش	قايد الدار	احضر تركة	01	5ريالا من متروك المسعود بن طاحين
11-	عبد الله الشريف	نقيب السادة الأشراف	تملك (توثيق)	01	جزء من دار
12-	حضر المسيح	ناظر أوقاف مسجد عبد الرحمن	بيع	01	باع جزء من دار بالنيابه عن المسجد المذكور
13	محمد بن الستار	المحتسب	شراء	01	ربع دار بـ 300 ريال كبيرة الضرب في ريال من النحت

1-3-أهم الثروات في عقود المعاملات والمبادلات:

تعتبر الثروة التي نصت عليها المعاملات والمبادلات أحد البنود الأساسية من أجل صحتها وصلاحيتها، سواء كانت قليلة أو كثيرة، وفي غالب الأحيان تحددها أطراف المعاملة، وقد تنوعت الثروات الموجودة في العقود وتأتي على رأسها:

1-3-1-العقارات:

العقار هو ما يراه علماء الفقه ما لا يمكن نقله وتحويله من مكان إلى آخر، سواء تغيرت هيئته بالنقل أو لم تتغير وهو الأرض فقط، أما المالكية فقد عرفوه بأنه ماله أصل ثابت لا يمكن نقله وتحويله من مكان لآخر مع بقاء شكله وهيئته، إذ أنه حين ينقل من مكانه لا يبقى على شكله، بل يصير أنقاضا[1]، وقد وصل تعداد الوثائق التي تنص على تبادل العقارات إلى (285) عقد، وتحتل الدور والمنازل صدارة العقارات الموجودة في المعاملات والمبادلات بظهورها في (232) عقد بيع وشراء، بالإضافة إلى تواجدها في عقود التركات ويشمل عقد المعاملة سواء البيع وغيره، جميع ما هو ملصق بها من أبواب ورفوف أوغيرها، وعقود العقارات احتوت على مجموعة من المعلومات تمكن الباحث من رسم خريطة عمرانية للمدينة في ذلك العهد، فالعقد يعطي الوصف الكامل للدار وما تشتمل عليه من أبواب ونوافذ، كذلك يذكر المبلغ المتفق عليه وإن كان الدفع كاملا أو بالتقسيط، بالإضافة إلى ذكر إن تم الاستلام أم لا.

وقبل المرور إلى عقار آخر لابد أن نعرج على أهمية امتلاك الدور والبيوتات في قسنطينة في العهد العثماني، وخاصة عند النساء والذي يعتبر من بين مجالات استثمارها الحيوية بل يعتبر أول مجال يفتح أمام المرأة الجزائرية بصفة عامة في العهد العثماني، ولم يكن هذا المجال خاصا بها فقط بل وجدنا كل المشاركين قد اهتموا به .

كما سجلنا حضور نوع أخر من العقارات ويعرف بالعلو (الهواء) و هو الجهة التي تعلو الملكية حيث تنص القاعدة الفقهية على أن من تملك أرضا ملك ما فوقها من الهواء، وما تحتها وهو متعارف عليه ، وقد اشترط الفقهاء في معاملة البيع أو الإجارة المتعلق بالهواء، أن يتم الوصف الدقيق

---

[1]-محمد علي عثمان: مرجع سابق، ص78.

الـــذي ينفي الجهل والغرور ونسجل حضور هذا النوع في العقود العقارية بـــ (12) عقدا ويقصد بـــالعلو في العهد العثماني الطابق الثاني، وإذا لم يكن مبينا، فإنه كان يباع ليستغل في البناء أو يؤجر لإقامة الحفلات، ومن بين تلك العقود نسجل:

«الحمـــد لله وفيه اشتر الحاج علي بن علي الضرسوني جميع العلو الشرقي المفتح الكائن قـــرب ســـيدي محمد الحليريفي زنقة الحباسية من المكرم عبد القادر وبوزيار بن قاره علي الملاخ صنع وأمة الله راضية بنت محمد الشفار...بثمن قدره 900 ريال و30 ريالا كبيرة الضرب سكة بلد التاريخ وتقابل ثمنا ومثمنا»[1].

أمـــا الأنقاض فتعتبر من العقارات وفقا لقاعدة من ملك أعظم فهو يملك إلى أعلى ما يكون ويملك ما تحته إلى أسفل ما يكون، فإنه يمكن بيع الهواء والعمق[2]، ولهذا فإنه بيع الأنقاض أو الخراب وقـــد وصل تعداد عقود هذا النوع إلى (11) عقدا، إلا أننا لا ندري إن كان المقصود ببيع الأنقاض يعنيها هي في حد ذاتها أو بيع الأرض التي تحتها، وإذا كان المقصود ببيعها فإن صفة العقار قد تنتفي عنها لأنها أصبحت صالحة للنقل.

هذا بالإضافة إلى الحوانيت (الدكاكين) التي توحي بوجود نشاط تجاري وصناعي يمارس في المديـــنة رغم قلتها في عقود البيع والشراء، حيث وصلت إلى (10) عقود بالإضافة إلى تواجدها في عقـــود التركات كذلك عقود الإيجار، ولعل أسباب قلة هذا النوع هي تمسك أهلها بها، لأنها مصدر الـــرزق ولـــلخوف مـــن المصادرة أي محاولة إخفاء الملكية، التي توحي بالثروة كذلك الخوف من الضـــرائب، إلا أننا نلاحظ أن أغلب العقود التي بين أيدينا عبارة عن بيع وشراء أجزاء من الحوانيت وليس كلها وذلك راجع إلى تمسك التجار والصناع بها، وربما يكون بيع الجزء لأجل الحاجة.

كمـــا يمكـــن أن يكـــون البيع من أجل إيجاد شريك يحمل معه عبء الغرامة ومشقة العمل بالإضافة إلى أن البيع كان يتم من أجل تسديد الدين، ومن الأمثلة على ذلك:

«الحمـــد لله وفـــيه ثبت بيع الشيخ القاضي وقت التاريخ نصف الحانوت الجوفية المفتح

---

[1]-السجل الأول، العقد المؤرخ في 19 رجب 1204هـ، ص174.

[2]-أحمد بن حموش: مرجع سابق، ص55-56.

الكاينة بسوق السراجين الثابت الملك من غير الشك في ذلك مكرم عمار بن حاج حمود السكتيالي لغبنة الملك المذكور وثبوت ديون تستغرق ما يملكه منها شطر الحانوت المذكور من المكرم الأجل الناسك المبجل محمود بن المرحوم إسماعيل توجب على ثمن قدره 100 ريال واحدة كبيرة الضرب...»[1].

وهناك عقار آخر على درجة من الأهمية وهو الأرض، ونقصد به أي الأراضي التي يملكها الخواص ويطلق عليها اسم الملكية الخاصة، وهي الأرض التي يحق لأصحابها التصرف فيها بالبيع والوقف ، وكانت الملكيات الخاصة بمنطقة قسنطينة تشتمل 14,810 هكتار يستغل منها 9000 هكتار لإنتاج الحبوب، و4000هكتار لإنتاج الفواكه والخضر[2].

وقد وردت الأرض في العديد من عقود المعاملات والمبادلات باسم الجنة، الأرض والبستان، وهذا النوع من العقارات نجده قليلا في عمليات التبادل حيث لا نجد سوى (8) عقود تنص على بيعه، في حين نجده بكثرة في الهبات، والتي في غالب الأحيان تكتسي طابع التنازل خاصة العقود التي تهب المرأة فيها حقها في الميراث، والمتمثل في الأرض لأخيها أو عمها، ومن الأمثلة على ذلك نجد:

«الحمد لله وفيه ثبت هبة حفصة بنت المسعود البدوي ثلث ما تملكه من بلاد حرث وزيتون لاولاد عمها محمد بلقاسم وسعيد سوية بنهم هب باتلة...»[3].

ويذهب بعض المؤرخين إلى أن الملكية الخاصة جاءت نتيجة للمصادرة من طرف البايليك ، والذي كان يبيعها وكان المشترون أساسا أفرادا من أعيان المدينة، وهكذا نما تدريجيا عدد كبير من ملاك الأراضي، كما أن استغلال الأراضي بواسطة العمل الفردي يولد حق امتلاك الأراضي. [4]

والملكيات الخاصة بقسنطينة كانت في أغلبها ملكا للعائلات الكبرى منها عائلة الفكون،

---

[1]-السجل الأول: العقد المؤرخ في 2 ذي القعدة 1205هـ،ص277.

[2]-André Nouschi: enquéte sur le niveau de vie des populations, rirales constantinoises de conquete, jusqu'en 1919, Essai d'histoire économique et sociale, paris 1961.

[3]-السجل الأول، العقد المؤرخ في 9 شعبان 1205هـ ص257.

[4]- أحمد سيساوي: نظام الإداري ببايليك الشرق، 1791-1830م، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 1988، ص ص155-156.

وأكـــبر المـــلاك أولاد صالح باي و بن جلول، بالإضافة إلى أولاد باش تارزي الذين عثرنا على عقد يخصهم:

«الحمـــد لله باعت الحرة الصينية خديجة بنت المرحوم بكرم الله الحي القيوم... أحمد باي جميع الوطنين المعروف بالتفاح والوطن المعروف ببعوا كل الكاين بالساحل الموالي للوطن المذكور كلاهمـــا بـــأرض الساحل خارج قسنطينة منها وجميع الجنة والدشرة الذين هما بوطن التفاحة من المكرم...عبد الرحمن باش تارزي»[1].

أمـــا عمليـــة الـــتملك فكانت تتم عن طريق عقد يقوم بإمضائه القاضيان المالكي والحنفي للمدينة، والملاحظ ان عملية مبادلة الأرض بين الأهالي كانت قليلة، وذلك راجع بأسباب التالية:

1. الكـــرامة والشرف تمنع التخلي عن الملكيات الموروثة، كما أن الأرض كانت تمثل الهوية بالنســـة للمالك، فيصبح الذي يتخلى عن أرضه بمثابة المتخلي عن نسبه بالإضافة إلى كونها مصدرا للرزق.
2. كمـــا كـــان بيع الأرض أو شراؤها يخضع لموافقة الباي، فإن حق الملكية لم يكن محرما وبذلك أغلب الملاك الخواص قدموا حقهم في التملك إلى مؤسسات الأوقاف، وذلك خوفا من المصادرة[2].

ومـــن هذيـــن السببين نفضي إلى سبب ثالث ويتمثل في العقلية السائدة آنذاك، حيث لا يســـمح للغريـــب بالاقتراب من أرض العائلة، وإذا حدث أن أراد أحد أفرادها أن يبيع فإن البيع لا يكـــون إلا لأحد أفرادها الأخ او ابن العم، وبالتالي تبقى الأرض في العائلة ولا تخرج عنها، بالإضافة إلى تجريد المرأة من الأرض بمجرد التفكير في زواجها، سواء بالهبة أو الوصية أو كتابة عقد صوري، يـــنص على وقوع عملية بيعها لعائلتها، ومن العقود كذلك نلاحظ أن أسعار الأرض تخضع لدرجة القرابة أكثر من خضوعها للمساحة والموقع.

أمـــا إذا تحدثـــنا عن مميزات الملكيات الخاصة الواقعة بجوار المدينة فإننا نلاحظ تميزها بعدم

---

[1]-السجل الثاني، العقد المورخ في صفر 1210هـ، ص626.

[2]-أحمد سيساوي: النظام الإداري لبايليك الشرق، مرجع سابق، ص117.

الاســـتقرار في يد مالك واحد، وهذا راجع لكثرة الإقبال على امتلاكها من طرف السكان وموظفي البايليك، وفي الغالب تكون حيازتها للأتراك والحضر، وأشهر ملكية خاصة ملكية صالح باي بالقرب من عين سدي محمد الغراب بضواحي قسنطينة[1]، كما كانت هذه الأراضي تتمتع بميزة أخرى هي أن البايات كانوا يهتمون بها أكثر من الأنواع الأخرى، فيمنحونها حق امتلاكها لأتباعهم ، كأسرة الفكـــون الـــتي قدم مارسي (Mercier) عقود امتلاكها لأراض تحمل إمضاء أربعة بايات أو خمسة تولوا حكم المقاطعة[2].

وهناك عقار آخر عرف في الوثائق اسم الإسطبل وهو المكان المخصص لاستراحة الحيوانات في المدينة وله أهمية كبيرة في ذلك العهد، حيث نجده في أغلب العقود ملحقا بالمنازل، وذلك لانتشار الحـــيوانات كالأحصنة والبغال والحمير ، وذلك باعتبارها أهم وسائل النقل، وهذا العقار موجود في ســـتة من عقود البيع، بالإضافة إلى عقود الهبات والوصايا، ومنها نأخذ العقد المؤرخ في 11 شعبان 1205هـــ:

«الحمـــد لله وفيه ثبت البيع والابتياع بين المكرم الغازي السيد إبراهيم بن الحاج عبد الله الشـــرقي وبين محمد بن محمد المعروف بابن نجد ذلك ان الأول اشترى من الثاني خمسة أثمان من جميع الدار القبلية المفتح الكاينة قرب المسجد شيخ البركة سيدي أحمد بن علي الناسر ومثل ذلك من الإسطبل الملاصق لباب الجابية...»[3].

كما نجد الحمامات في عقد واحد ينص على عملية بيع إلا أنه يدل على مكانة هذا العقار في الأوساط القسنطينة، ويمكن الاستفادة منه في مجموعة من المعلومات، وهذا العقد ينص على:

«الحمد لله وفيه باعت تركية بنت محمد بوتقاية البلعلي جميع الحمام الكاين برايغة شرقية غير نافذة مشتملة عليه وعلى غيره من حومة أقواسنبين نجدة الذي أخذت قبله أبو عمار المذكور

---

[1]-ناصـــر الديـــن سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية –فترة حديثة–، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ص 80.

[2]-Mercier (E) : constantine au Xveme sieck, R. A-1878, P229.

[3]-السجل الأول، ص275

من العالم الفاضل السيد عبد القادر بن عباد بثمن قدره 300 ريال وتقابض ثمنا ومثمنا...»[1].

ومن هذا نتعرف على إحدى مجالات استثمار المرأة لرأس مالها، ولهذا العقار (الحمام) أغراض اجتماعية واقتصادية هامة، زيادة على الجانب الاستثماري، فالحمام هو المكان الذي يلتقي فيه الرجال والنساء الحضر كل في قسمه المنفصل، وفيه يتفق على الزواج أو بداية مبادراته الأولى، وفيه يتحدث عن مراسيم الدفن وتحمل الأعمال التجارية إلى مرحلة الاتفاق، كما تحكى فيه الحوادث العائلية بين الأصدقاء[2].

جدول رقم (3): خاص بأنواع العقارات الموجودة في المعاملات والمبادلات:

نوع العقار	عدد مرات الظهور	تطور السعر	ملاحظات
الدور والمنازل	232 عقد بالإضافة إلى عقود التركات	من 405 ريال إلى 2200 ريال	السعر يتغير وفقا لمعطيات منها موقع الديار كذلك واقع العملة
الحوانيت	10 إلى جانب عقود التركات	أول عقد 200ريال حتى 250 ريال	أغلب الحوانيت في ذلك الوقت كانت تكره ويظهر في عقود التركات
العلو	12 عقدا	من 100 ريال حتى 900 ريال	/
الخراب والأنقاض	11 عقدا	من 100 حتى 187 ريال	/
الأرض	8 عقود	500 ريال ثم 3800 ريال	تخضع أسعار الأرض لدرجة القرابة
الإسطبل	6 عقود	80 ريال إلى 100 ريال	يخضع للموقع كذلك السعة
الحمام	01	300 ريال	/

[1]-السجل الثاني، العقد المؤرخ في 1 شعبان 1207هـ ص444.

[2]-وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب: عبد القادر زبادية، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 1980، ص95.

1-3-2-الحيوانات:

تعتبر من أهم عناصر الثروة في العهد العثماني فقد كانت توفي بحد الكفاية لاستهلاك السكان، كما توفر مبادلات ضخمة وبارزة من المواد الصناعية كالجلود، الصوف واللحوم، وقد أورد نوشي (Noushi) عدة إحصائيات جزئية لمنطقة قسنطينة وضواحيها بسنوات محدودة بين 1830-1870، تثبت وجود عدة ملايين من مختلف الأنواع[1]، وعلى كل حال فأغلب سكان الريف يعتمدون على المواشي كمصدر للثروة ويمكن أن نرجع الأسباب إلى استطاعة الفرار بمواشيهم من الجباة، إذا لم يستطيعوا توفير قيمة الضرائب المفروضة، وهذا عكس الحبوب التي تشدهم إلى مكان معين[2].

تعتبر الأغنام من أهم الحيوانات المتداولة في وثائق المحكمة الشرعية، وهذا راجع إلى كونها أهم الحيوانات التي ترمز للثروة، فتمثل أساس حياة الناس الاقتصادية والمعيشة، فيبيعون خرفانهم وأصواف أغنامهم وجلودها، ويشترون حاجاتهم من الحبوب والمواد الغذائية المختلفة[3]، بالإضافة إلى الاستفادة الشخصية منها فتؤكل لحومها وتستخدم أصوافها وجلودها في تأثيث المنازل، وقد سجلنا تواجد عقود بيع الغنم في (5) عقود، بالإضافة إلى تواجدها في عقود الهبات والتركات، وكانت تباع الغنم بالجملة ومن بين العقود نأخذ العقد:

«الحمد لله وفيه باع الحاج أحمد بن سعيد 100 شاة و9 شياة من الضار بـ200 ريال 18 ريال كبيرة الضرب من عمار بن ثابت وابن عمه حمد بن محمد العريسياز...»[4].

أما البقر: فيربى في ضواحي قسنطينة حيث تتوفر الأعلاف والماء، وقد لقي هذا النوع اهتماما من طرف الفلاحين، وذلك لاستغلالها في حرث الأرض، واستغلال حليبها في صناعة الزبدة، والسمن بالإضافة إلى الجلود إلا أننا لم نصادف هذا النوع في عقود البيع بل وجدناه في عقود

---

(1)-Nouschi (A) : Enquête sur le niveau de vie, Op.Cit, P141.

(2)-مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، دط، مكتبة النهضة، الجزائر، ج3، دت، ص307.

(3)-يحي بوعزيز: الحالة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الريفي والشرق الجزائري خلال القرن 19 م، مجلة الثقافة، ع 80، 1984، ص167.

(4)-السجل الأول: العقد المؤرخ 14 رجب 1202هـ، ص34.

التركات والهبات، ومن هذه العقود نتعرف على مكانتها في أوساط التجار والفلاحين.

وإلى جانـــب هذا توجد الأحصنة البغال وكذلك الأحمرة التي تستغل في الأشغال اليومية التي يقـــوم بها سكان المدينة، وهي شحن السلع للأسواق والأمتعة للمنازل وفي السفر، وتعتبر الأحصنة (الخيول) أهم هذه الحيوانات على الإطلاق، فهي تستخدم في الحروب بالنسبة لخيول البايليك ونقل الدنـــوش إلى العاصـــمة، وكانت تساهم فيه الحيوانات الثلاثة، كما أن الخيول كانت ترمز لفروسية صاحبها ونبله وفي أغلب الأحيان كان يملكها أعيان المدينة وأعضاء الإنجشارية، الذين تميزوا بشرائها وبيعها في كثير من الحالات. وهذه الحيوانات الثلاثة الموجودة في جميع المعاملات والمبادلات وكمثال على ذلك نأخذ العقد المؤرخ في 22 صفر 1204هـــ:

«الحمـــد لله وفيه وهبت نونة بنت المسعود المحبوى لشقيقها رجب بغلا أحمر اللون قارح السن وهي صحيحة العقل والبدن...»[1].

وكانت الأحصنة معروفة في ضريبة مهر الباشا وهي في شكل إعانة إلزامية تؤخذ على الخيل بغـــرض المساهمة في الدنوش الفصلية أو السنوية التي يلتزم بها بايليك قسنطينة، وتستخلص في فصل الشتاء وبفضل هذه الضريبة تتجدد خيل فرسان المخزن وتوفر للبايليك ما بين 600 و700 حصان سنويا[2].

---

[1]-السجل الأول: ص 141.

[2]-فلة القشاعي: مرجع سابق، ص69.

جدول رقم (4): خاص بأنواع الحيوانات المتداولة في قسنطينة:

نوع الحيوان	العقود التي يظهر فيها	تطور السعر	الملاحظات
الغنم	تظهر الغنم بـــ 5 عقود بيع	تـــباع بالجملة الواحد بريال وأقل وأحيانا تصل إلى ريالين	تخضع الأسعار إلى الظروف المعيشية والمناخ
البقر	توجـــد في عقود التركات والهبات	تـــباع بالجملة وأسعارها تختلف من عقد لآخر ما بين 8 حتى 10 ريال	/
البغال	في عقود البيع بـــ 6 عقود كذلك في الهبات والتركات	سعر من 35 حتى 160 ريال	كـــان لهـــا قيمة كبيرة في المجتمع القسنطيني
الأحصنة	في عقـــود البيع بـــ5 عقود كذلـــك في عقـــود الهبات والتركات	من 100 ريال حتى 200 ريال	/
الأحمرة	في عقود التركات	من 40 حتى 70 ريال	أهم وسيلة لنقل البضائع في الأسواق وتستخدم كذلك في تنظيف شوارع المدينة

1-3-3-الثياب (الملابس):

تميز القسنطنيون بثياب مكونة من عدة قطع بعضها بأكمام وآخر بدونه، ونوع اللباس يختلف باختلاف الناس وثرواته، وفي الغالب تكون الثياب مزينة بحواش من الذهب أو الفضة، وكذلك تصنع أو تـــزين بالحرير والمادة التي تصنع منها الملابس، هي مقياس الحكم على قيمة الرجل الذي يرتديها، وقد احتوت عقود المعاملات والمبادلات على ما يثبت قيمة الملابس في المجتمع خاصة عقود التركات والهـــبات، ونجد على رأس قائمة الثياب "البرنوس"، وهو نوع من المعاطف له شكل دائري ينسج في وسطه "قلمون" يمكن للرجل أن يتركه معلقا بدون استعماله، وهو وسيلة من وسائل الوقاية من البرد والمطـــر، ويصنع في العادة من قطعة واحدة بدون تخريط، وهو بهذا الشكل يتسم بالبساطة والأناقة، ويســـتعمل لصـــنع نسيج البرنوس الصوف الناعمة البيضاء التي تمزج أحيانا بالحرير، إلا أن البرنوس الذي يلبس في فصل الشتاء ويحمل في الأسفار يصنع من خيوط أمتن[1].

[1]-وليام شالر: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر، 1816-1824ـــ، ترجمة: إسماعيل العربي، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص83.

أما "الحايك" فيصنع من الصوف أو الحرير، وتستخدمه المرأة لسترها عند خروجها في النهار وغطاء بالليل، فلا يوجد ما هو أفضل منه في توفير الدفء بالرغم من خفة وزنه، ويظهر الحايك في الوثـائق بـألوان مختلفة منها الأبيض والأحمر، وهذا النوع من الملابس يوجد بكثرة في عقود الهبات والـتركات، وإلى جانـبه توجد" القندورة" أو "الجبة" والتي يصفها بعض المؤرخين بأنها أهم أثواب سكان قسنطينة ويصفونها بأنها فضفاضة وبلا أكمام ومتعددة الألوان[1]، وتصنع من المخمل والحرير، وقد صادفنا لفظ القندورة في عدة عقود منها عقد تركة مؤرخ في محرم 1239هـ:

«الحمـد لله توفيـت فاطمـة وعصبها جانب بيت المال لا وارث لها في علم الشاهدين وانحصر مخلفها في لحاف ومطرح وحايك ومحرمتان وقمجة وقندورة...»[2].

أمـا الحـزام فتستعمله المرأة كما يستعمله الرجل، وحزام المرأة يصنع من الصوف المغزولة، وتلفه المرأة لفة واحدة على خصرها، أما حزام الرجل فيصنع من الصوف أو الحرير يلفه عدة مرات حـول وسطه ويعلق عليه "يتجانا" أو المسدس ويضع في طياته ساعته ومحفظة نقوده[3]، بعده يظهر "القفطان" ويعتبر من الألبسة غير الأصلية بالجزائر، ويعتقد الكثير من الباحثين أنه قد قدم مع الأتراك وهـو من أغنى الثياب الذي يرتديه السكان الجزائريون، وتتراوح قيمته ما بين 50 إلى 60 ريال، ويصنع من المخمل أو الحرير ويزين بخيوط من ذهب أو فضة على الكتف، ومن الأمام حتى الحزام له أزرار كـبيرة مزينة بخيوط ذهبية أو فضية على الجانبين[4]، وتضاف في بعض الأحيان جواهر لتزينه ونظـرا لثمنه الباهظ فإنه يلبس من طرف أعيان المدينة خاصة العائلات التركية، ومن أنواعه "قفطان القارمسود"[5].

وبالإضـافة إلى ذلـك نجـد "الشال" تتزين به المرأة في بيتها وكذلك في الحفلات خاصة الأعـراس، ويصـنع من الحرير كثير الألوان وفي وسطه شريط لكي يساعد في تثبيته ويستعمل هذا

---

[1]-Morelet (M) : les maures de constantine en 1840 , P298.

[2]-السجل الرابع، ص996.

[3]-وليام شالر: مصدر سابق، ص83.

[4]-Venture de paradis : Alger au XVIII[e] siecle, Edite par efagnan, Alger, typographie adolphe jourdan 1898, P36.

[5]-السجل الرابع: العقد المؤرخ في شعبان 1226، ص603.

الشـــال كذلـــك كأداة للتدفئة في أيام الشتاء، وهنا يكون مصنوع من الصوف وفي أغلب الأحيان يكون لونه أحمر وأبيض. وإلى جانبه يوجد "السروال" الذي يرتديه الرجال غالبا في مدينة قسنطينة، ويكون فضفاض بين الرجلين ويتزل حتى العقب ولا يلبس وحده وإنما يلبس مع القندورة والبرنوس، وهـــناك ثياب أخرى تابعة للملابس التي ذكرناها منها: الترخيمة المحرمة (عصابة)، القمجة العمامة والبلغة

جدول رقم (5): خاص بأنواع الملابس المنتشرة في المجتمع القسنطيني

نوع الثياب	مما يصنع	سعره	ملاحظات
الحايك	الوصف	10 أريلة	تستعمله النساء
ترخيمة	/	4 اريلة إلى 6 اريلة	تستعمل لتغطية الوجه
قندورة	المخمل، الحرير	1ريال إلى 2 ريال	تلبسها المراة
برنوس	الصوف	18 ريـــــال إلى 30 ريال	بمثابة المعطف للرجال
شال	من الصوف والحرير	/	للنساء
قفطان	حرير	2ريال إلى 50 ريال	/

1-3-4-الحلي:

في الوثـــائق التي بحوزتنا نلاحظ أن المرأة القسنطينية تملك مجموعة من الحلي الثقيلة والخفيفة، مـــن كـــلا المعدنـــين الذهب والفضة، فالحلي هي التي تعكس انتماءها، فالذهب يدل على غناها وانتماءها إلى أعيان المدينة، والملاحظ أنه قليل التواجد نظرا لقيمته الثمينة والغالية، كما أنه يستخدم في صناعة العملات إلى جانب أنه قليل في الجزائر فهو يأتي مع القوافل من السودان[1]، ثم تتزل المرأة إلى حـــلي من معدن الفضة، ويعتبر من أكثر المعادن انتشارا في المدينة خاصة في الحلي والنقود ولعل سبب شيوع تلك الحلي الفضية يرجع لقربها من بلاد القبائل التي عرفت بإنتاجها للفضة، ولعل أبرز

[1]-Lemnouar Merouche : Recherches sur l'Algerie a l'epouque ottomane Monnaies, Prix et revenus 1520-1830,Edition Bouchene, Paris, 2002, P21.

الحلي سواء الذهبية أو الفضية تمثلت في الخلخال الذي يعتبر أكثر الحلي شيوعا في المعاملات التي بين أيدينا، فهو بالنسبة للنساء في ذلك الوقت علامة من علامات الأبهة والغنى، كما تستخدمه النساء للفت الانتباه، ويمكن للمرأة أن تضع من واحد إلى خمسة، الواحد فوق الآخر، والمرأة الواحدة تحمل في رجلها ثروة فهو من أغلى الجواهر الفضية[1]، يصنع من الذهب ومن الفضة في غالب الأحيان.

أما المقياس فهو من الحلي التي تلبسها المرأة في أيديها، ويصنع من الذهب والفضة، ويكون عريضا وفضفاضا، وكلما قل عرضه عرف باسم "المسايس"، بالإضافة إلى الأقراط، التي تضعها المرأة في الجزء الأسفل من الأذن وتكون عند المرأة الغنية أو الفقيرة، لكنها تختلفان في المعدن والحجم، بالإضافة إلى الخواتم فهي في ذلك العهد كانت تدل على درجة غنى المرأة إذ لا تتمكن من وضعها إلا المرأة الغنية التي لها خدم وحشم، وتكون غالبا من الذهب، وتظهر كذلك "الخلايل" وهذه الحلي من أدوات تثبيت المرأة لشالها، وهدامها، وتكون من الذهب والفضة لكثرة استعمالها اليومي، لكن الذهبية عادة ما تستخدم في المناسبات، ولأجل التعرف عما يوجد من حلي في وثائق المعاملات والمبادلات نأخذ المثال الآتي:

«الحمد لله أشهدت أمينة بنت محمد بن الصالح وهي بحال الصحة تعلم ما تقول وما يقال له أنها أوصت بأربعة خواتم لأمها وأوصت لربيبها خلايل ذهبا وحضر زوجها بلقاسم فأجاز ماوصت به... »[2].

---

[1]-Venture de paradis : Alger au XVIII^e, Op.Cit, P36.

[2]-السجل الرابع: العقد المؤرخ في محرم 1220هـ، ص120.

جدول رقم (6): خاص بأنواع الحلي الواردة في المعاملات والمبادلات:

نوع الحلي	معدنه	سعره	ملاحظات
خلخال	فضة	من 31 ريال حتى 100 ريال	من خلال أسعاره نلاحظ أن له أحجام وأوزان كثيرة وهي التي تتحكم فيها
مقواس	الفضة	من 15 ريال حتى 25ريال	/
	ذهب	50 ريال حتى 80 ريال	يوجد بقلة في العقود
قرطين	الفضة	/	/
	ذهب	من 50 ريال حتى 100 ريال	تباع حسب الحجم
الخاتم	الفضة	7 ريال	عند عامة الناس
	الذهب	10 ريال	يوجد عند النساء من طبقة الأعيان
خلالة	فضة	40 ريال	كثيرة الاستعمال
	ذهب	35 ريال (صغيرة الحجم)	نادرة الوجود

1-3-5-الأثاث والأواني

من ملاحظة الوثائق التي بين أيدينا نستنتج بساطة تأثيث المنازل القسنطينة وتشابهها، وفي أغلبها تتشكل من أدوات مصنوعة من الصوف أو الخشب والفخار، فالأثاث في أغلبه صوفي، مثل المضربة (المطرح)، والمخدة بغطائها المخطط، والأغطية والملاحف والزرابي والتليس، والحنابل، والمزاود المصنوعة من الجلد.

أما الأثاث الخشبية فتمثل في المعالف والمغارف الكبيرة والقصعة، كذلك المثارد (المثرد) والصناديق التي ذاعت في عقود التركات والهبات والخزائن والغرابل بالإضافة إلى الكراسي والطاولات، كما توجد بعض الأدوات المنزلية المصنوعة من النحاس، كالمحبس والمهراس، بالإضافة إلى الكروانة والبريق والطاس، أما الأواني المنزلية المستعملة في الحياة اليومية، فقد كانت في أغلبها من الطين والفخار، ومنها نجد الصحون والطواجن والقدور والكساكيس، وقد اختلفت أحجام الأواني من كبيرة ذات سعة إلى صغيرة متوسطة وتمتاز بكونها ملساء لا تسمح بتسرب الماء الذي يوضع فيها، وسنتطرق في الفصول القادمة إلى أهم الصناعات والحرف المكلفة بصناعة مثل هذه الأدوات.

جدول رقم (7): خاص بالأثاث الظاهر في المعاملات والمبادلات

أنواع الأثاث	مما يصنع	ثمنه	أين يصنع	ملاحظات
مضربة	الصوف	2 ريال	من طرف النساء غالبا	يرد كثيرا ضمن عقود التركات
المخدة	الصوف	2ريال	//	//
حنبل	الصوف	16 اريلة	//	يستعمل للغطاء
بساط	القماش	-	//	//
صندوق	الخشب	16 اريلة 5أثمان	النجار في المدينة أو يجلب من الخارج	يستعمل للحفاظ على الملابس والأشياء الخاصة.
المزاود	الجلد	2ريال عدا الربع	الدباغ	ذات أحجام مختلفة تستعمل لتخزين الدقيق والكسكس
وزرة	الصوف	1 ريال إلى 5ريال	النسيج	تظهر في عقود التركات
طنجرة	الطين	/	الفخارين	للطبخ واللبن
قدح	الطين	/	الفخارين	للشرب وقد يكون من النحاس والفضة
محبس	نحاس	5 اريلة	النحاسين	يستعمل لحفظ الحلويات
مهراس	نحاس	10 اريلة	//	أداة للرحي
كروانة	نحاس	6 اريلة	//	تستعمل للغسل
تليس	/	4 اريلة	/	أداة لكيل
زربية	الصوف	/	تصنعها النساء	غالبا ما تكون لدى الأعيان
الملحفة	الخيط	2-6ريال	النساجين	/

1-3-6-العبيد

العبد هو الإنسان المحروم من الأهلية، مملوك لإنسان غيره يتصرف فيه تصرفه في ملكه، فله أن يستخدمه أو يؤجره أو يرهنه، ويبيعه أو يهبه..[1]، وكان العبيد يشترون للقيام بأعمال كثيرة، كالكتابة والحراسة والأعمال المترلية، كما باستطاعة هؤلاء العبيد القيام بأعمال تقوم بها الحيوانات، فهم يحملون المون والحجارة والأخشاب وينقلونها من مكان لآخر، كذلك يستغلون في التحطيب والبناء، وكان بعض تجار العبيد يعلمونهم مختلف الفنون والصنائع، وهذا للرفع من أثمانهم التي تراوحت بين 100 و150 ريال للذكور، أما الإماء فقد وصل ثمنهم إلى 250 ريال.

والعبيد التابعين للبايلك يتقاضون مقابل الخدمات التي يؤدونها علاوات شهرية وهدايا متنوعة في المواسم والأعياد، ولا يحد من حريتهم سوى قضاء الليل في سجون البايلك المخصصة لهذا الغرض[2].

ويباع العبيد في أسواق مخصصة لهم تعرف بأسواق النخاسة[3]، أما البائع فيبدو وكأنه يقوم بمهمة الجلاد، فقد وجد سوق النخاسين ويباع فيه العبيد إلى جانب الأبقار والأغنام ونحوها، هذا بالإضافة إلى النخاسين المتخصصين في بيع العبيد والجواري[4].

ومن خلال المعاملات والمبادلات التي بين أيدينا، نحصي وجود (6) عقود أربعة منها خاصة ببيع العبيد، واثنان بالوصية والهبة، ونفسر قلة هذا النوع من المعاملات بأنها كانت في الغالب تحدث في الأسواق فلا تدون، إلا أنها مع قلتها تثبت وجود هذه الظاهرة وممارساتها في المجتمع القسنطيني، كما أن معاملات العتق كانت موجودة بكثرة في السجلات، حيث سجل في السجل الأول والثاني 53 عقدا، وهذا يدل على أن الاهتمام بتسجيل العتق كان أكبر من تسجيل الشراء والبيع.

والعقود الستة (06)، اثنان منها خاصة بالرجال، وأربعة بالنساء، مع العلم أن أربعة عقود

---

[1]-منير العجلاني: مرجع سابق، ص413.

[2]-ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ، مرجع سابق، ص105.

[3]-كان القراصنة في الجزائر يبيعون أسراهم في سوق العبيد المعروفة باسم "البادستان" بعد أن يأخذ الباليك نصيبه منهم. ينظر: صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830م)، دط، دار هومة، الجزائر، 2005، ص360.

[4]-جودت عبد الكريم يوسف: مرجع سابق، ص101.

مسجلة في (1202-1204هـ)، أما الاثنان الآخران فقد سجلا في سنة (1231هـ)، وهذه العقود تعطي صورة مصغرة عن عملية بيع العبيد في ذلك الوقت، والمقاييس التي تخضع لها، فإذا لاحظنا العقد وحيثياته نجد أن بيع العبيد كان يتم كبيع أي سلعة مع وصفه وذكر ما به من عيوب، ومن هذا العقد التالي:

«الحمد لله فيه باع عبد القادر بن علي الغربي مراح سكرا عبدا اسمه عدة بن فاتح من ولد الحاج محمد بن بودماية بخمسة وخمسين ريالا سكة الوقت وذكر له أن به عيبا الأباق فرض به والتزم نفسه القيام لديه وسلمه له فتسلم...»[1].

وكان الغش كذلك موجودا في أسواق الرقيق، ولذلك كان الناس يحذرونه، ومن هذا ما حدث لمحمد بن الساسي في 16 محرم 1203هـ الذي اشترى من محمد بن بلقاسم أمة، لكن الحمل ظهر عليها وهو غائب، ولما جاء وجدها توفيت، ولهذا طلب بالتعويض واستمر ذلك مدة سنة، وفي الأخير حكم القاضي له بتعويض قدره 85 ريال سكة الوقت[2].

وهناك رقيق رخيص الثمن وهو الصنف العادي -في الغالب يكون أسود[3]- ويعرض في الأسواق، أما الرقيق الغالي، فقد كان يعرض في المنازل تعظيما له، ولا سيما الإماء أي الجواري الحسان، ويرجع الباحثون عناصر التمييز بين العبيد إلى عاملين هما اللون والجنس، كما اهتموا بتحديد الأهمية بالنسبة لكل منهما، وهي القدرة على الإنتاج الواضحة بالنسبة للمجتمعات العبودية، وهي القدرة على التكاثر، ثم سهولة الاندماج وتسهيله عن طريق الخدمات المترلية، أمّا العامل الثاني، فيتمثل في وظيفة الجارية المنظمة للعلاقات الزوجية، وهذا ما جعل النساء أعلى سعرا من الرجال[4].

ومن معاملات العتق، نلاحظ إقبال المتعاملين على عتق الأسرى أو الرقيق، وذلك بطريقة "التدبير" الذي يعلق فيه العتق على موت سيده، وقد وجدنا من هذا عقد "وصية":

---

(1)-السجل الأول، العقد المؤرخ في 30 ربيع الأول 1202هـ ص16.

(2)-السجل الأول،العقد ا لمؤرخ في شوال 1203.

(3)-لمزيد من المعلومات عن العبيد السود في قسنطينة وواقعهم ينظر:

-Feraud (L) ; **Délivrance d'esclaves Nègres dans le Sud de la province de Constantine** R.A. N°16, 1872.

(4)-فاطمة الزهراء قشي: قسنطينة المدينة والمجتمع، مرجع سابق، ص218.

«الحمد لله وفيه وصى أحمد الحمروشي بعتق إمائه الستة لدى من له الحكم الشرعي وهن: زهرة الغربية المولودة البيضاء، ثم عائشة، ثم عافنة، ثم شويخة ثم سعا...»[1].

إلا أن الوصية لا تنفذ إلا في الثلث من ماله، لأن العبد يؤلف جزءا من التركة كبقية الأموال.

1-4-واقع المعاملات والمبادلات في قسنطينة أواخر القرن 18 وبداية القرن 19

عاشت مدينة قسنطينة فترة طويلة من الاستقرار امتدت من 1713م إلى 1792 م حكم خلالها خمسة بايات .كما عرفت توازنا ماليا في تلك الحقبة[2]، لكن إذا أتينا للحديث عن قسنطينة أواخر العهد العثماني و بداية العهد الفرنسي نجدها في وضع اقتصادي متدهور، وسياسي لم يكن أحسن منه حيث عرفت هذه الفترة 1787 م1837 مجموعة من التحولات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية نذكر منها :ظهور الثورات الشعبية التي عملت علي زعزعة نظام البايلك واستقراره إلى جانب استفحال المجاعات والأوبئة في إقليم المدينة.

وقد أجمع الباحثون على أنّ بداية التدهور الفعلي لأوضاع المدينة يبدأ بتاريخ وفاة صالح باي، حيث نجد من يقول: «بعد صالح باي أصبح المعيار الوحيد هو الأصولية لدى الداي حتى يتمكن أيا كان من تولي هذا المنصب»[3].

وعلى العموم، فإن تدهور الحكم العثماني في العهد الأخير بالجزائر هو محل اتفاق بين المؤرخين الذين تناولوا تلك الفترة، ويرجع ذلك إلى سببين: أولهما الصراع الذي قام على أشدّه على مستوى السلطة المركزية، ثانيهما: ما كانت تلقاه الطبقات الشعبية من التنكيل والبطش من طرف الحكام وأعوانها[4]. وإذا رجعنا للحديث عن تاريخ السجلات، فالسجل الأول والثاني يغطيان الفترة الأخيرة من حكم صالح باي، وهما أكثر السجلات غزارة من حيث كمية المعاملات والمبادلات،

---

[1]-السجل الأول، العقدة المؤرخ في 1 ذي القعدة 1202هـ، ص50.

[2]-Isabelle Grangaud: Histoire sociale de Constantine XXIII^ème siècle, P7.

[3]-سيساوي أحمد: فريدة مؤنسة في حال دخول الترك قسنطينة واستيلائهم على أوطانها وذكر شيء مستفاد من سيرة بايانها إلى انقضاء دولتهم واحتواء الفرنسيين على مملكتهم المشهورة بتاريخ قسنطينة، جامعة قسنطينة، د.د.م، 1979، ص85.

[4]-فيلالي السايح: العلاقات السياسية الجزائرية التونسية (1800-1830)، جامعة قسنطينة، د.د.م 1983، ص9.

كمـــا نلاحظ أنّ المعاملات والمبادلات أكثر استقرارا من أي وقت بعدها، ولعلّ أبرز حدث نلمس تـــأثيره على المعاملات والمبادلات هو محرم 1207هـــ الموافق لـــ1792م، وهو تاريخ تنفيذ حكم الإعدام في صالح باي، حيث تتوقف عملية التسجيل تماما، وكأنّ المحكمة أُغلقت، كما تشير المصادر إلى توقـــف كل الحركات اليومية للمدينة قبل هذا اليوم، وقد أشار إلى ذلك أحمد بن مبارك العطار، الـــذي أشار إلى ذلك بقوله: «ونادى منادي في البلد: يا أهل البلاد افتحوا أسواقكم وبيعوا واشتروا وإنما نحن مع بعضنا بعض، وأنا خير لكم، ولا عليكم من الجزائر...»[1].

وبعـــد إعـــدام صـــالح باي، لم يعد البايات يختارون بالمقاييس المعتادة كالكفاءة والشجاعة والحكمة، وإنما أصبحوا يختارون وفقا للمحسوبية والصلات التي تربطهم برجال الأوجاق بالعاصمة، ووفقـــا لما يدفعونه من رشوة لمن بيدهم الأمر، كما تميزت هذه المرحلة بقصر حكم البايات، نهايتهم الأليمة كمصادرة أموالهم وبقتلهم في أغلب الأحيان، فخلال هذه الفترة التي لا تتجاوز (45) عاما تـــداول عـــلى الحكم عشرون بايا بمعدل سنتين وشهرين تقريبا لكل باي، وهي مدة قصيرة إذا ما قورنت بالمدة التي كان يشغلها كل باي في بداية عهد الأتراك[2].

ولعـــلّ أخطـــر ما وقع في مقاطعة قسنطينة قبل الاحتلال الفرنسي ثورة ابن الأحرش[3] سنة 1218هـــ الموافق لـــ1804، والتي تسببت في مقتل عثمان باي، وكان لها أثر كبير في الأحداث التي وقعت بمدينة قسنطينة، وقد علّق صالح العنتري على تأثير هذه الثورة بقوله: «أُتلفت فيها خزائن البـــاي وانعدمت الحرافة وافتقدت الحبوب وقل من يأتي إلى السوق، فحصلت للناس شدة وبجاعة، وقـــد أشرف فيها الضعفاء على الهلاك...»[4]، ودام الحال كذلك مدة ثلاثة سنوات متتالية حسبما ذكـــرت المصادر وأدت الكارثة إلى نقص فادح في العملة وارتفاع في الأسعار، خاصة في (1219

---

(1)-أحمد بن مبارك بن العطار: تاريخ قسنطينة، ت: رابح بونار، دط، دم، دت، ص73.

(2)-أحمد سيساوي: فريدة مونسة في حال دخول الأتراك، مرجع سابق، ص2.

-Berburgger (A) : Epoque de l'établissement des Turcs à Constantine, R.A, N°10, 1866, PP193-194.

(3)-ابـــن الأحـــرش: هـــو محمد بن عبد الله الشريف، مغربي الأصل، مالكي المذهب، درقاوي الطريقة، جمع جيشا من الأعـــراب وانظم للمصريين لمقاتلة نابليون، وبعد رجوعه حلّ بتونس، ولقيه حمودة باشا، وفاوضه على الحكومة بالجزائر. ينظر: محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، ت: ممدوح حقي، ط2، دار اليقظة العربية للتأليف، دم، ج1-2، 1964، ص117.

(4)-محمد الصالح العنتري: بجاعات قسنطينة، تحقيق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

هـــ)، وهذا ما أعطى للعملة قيمة كبيرة، وذلك بسبب إفراغ الخزينة ولمئتها، لجأ البايات إلى رفع الغـــرائم وتشديد الرقابة على الأثرياء من أجل الحصول على أموال لتغطية حاجيات الخزينة، مما أثر ســـلبا على سكان المدينة بسبب الخوف على أموالهم[1]، ونلاحظ هذه الاضطرابات في السجلات، خاصة في عملية التسجيل، ففي سنوات (1218-1219م)، هي متداخلة، فسنة (1218هـــ) لم تســـجل فـــيها العقود إلا خلال شهرين فقط، في محرم وربيع الأول، وبعدها تنطلق عملية التسجيل بشـــكل عادي (1219) مع وجود تداخل بينهما بخمسة عقود، وهكذا كان لهذه الثورة تأثير على أســـواق التبادل داخل المدينة وخارجها، وعلى سيرورة الأسعار ومهور النساء التي انخفضت خلال هـــذه النكبة، وفي هذه الظروف الصعبة التي عاشتها المدينة، «قرر حمودة باشا باي تونس الاستيلاء على قسنطينة تحت قيادة وزير الحربية سليمان كاهية، فنزل عليها وألحّ في حصارها حتى أشرف على فتحها لولا تخاذل الأعراب الذين كانوا معه فتفرق العساكر وولوا أعقابهم في (1221هـــ) الموافق (1806م)»[2]، وكـــان ذلك في عهد حسين بن صالح باي، وفي هذه الأيام سادت الفوضى المدينة مرة أخرى، لكنها كانت أخفّ من سابقتها، فأفرزت قتل حسين بن صالح باي لتخاذله في المقاومة.

وما أن هدأت هذه الحرب حتى ظهر تمرّد أحمد شاوش[3] في سنة (1808م)، والذي استولى عـــلى خزائن الباي على حدّ تعبير العنتري «وأخذ يفرق أموالها على الانكشارية من سكة المحبوب والدنـــانير، ولا زال في كل يوم يبذل الأموال بإفراط مدة ولايته وهي 15 يوما»[4]. وخلال هذه الأيـــام، حدثـــت في المدينـــة فوضى كبيرة، وتعرّض الناس للمصادرات والنهب والسرقة، وتشتت الســـكان، وانتشر الرعب، ومن هذا نستنتج أنّ الحياة اليومية في قسنطينة كانت شبه متوقفة إلى أن جـــاء أحمد طوبال باي (1808-1811م) وهو التركي الذي تولّى حكم المدينة، ومع هذا الباي

---

[1]-كمـــا أدت هذه الثورات إلى تخريب الطرق بين قسنطينة وباقي المدن، وهذا ما يذكره مولاي بلحميسي: «وخير ما مررنا به من الجزائر إلى قسنطينة من المدن فكله خراب». ينظر: مولاي بلحميسي: الجزائر من خلال رحالات المغاربة في العهد العثماني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص40.

[2]-حسين حسني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس، ط2، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، دت، ص158.

[3]-أحمـــد شاوش: عاش في قسنطينة خلال هذه الفترة، وكان يعمل بدار الداي في الجزائر، ويلقب بالقبائلي، لأنه عاش فـــترة طويلـــة في القبائل، وفي عام 1802هـــ شارك في مؤامرة لقتل الداي مصطفى، فنُفي بعدها استقر بقسنطينة بجوار الثكنة في رحبة الجمال. ينظر: محمد الصالح العنتري، تاريخ قسنطينة، مصدر سابق، ص76.

[4]-محمد الصالح العنتري: المصدر نفسه، ص77.

رجع نوع من الاستقرار للمدينة.

وفي 1225هـ تولّى حاقر باي (1814-1817)، ورغم قصر مدة حكمه إلا أنه ترك آثارا سلبية على سكان المدينة، فقد عُرف بمصادرة أملاكهم والاستحواذ على مصادراتهم، ويصفه العنتري بقوله: «...رجل ذو بطش... يأخذ أرزاق الناس ولا يبالي...»[1]. وقد كان لتصرفات هذا الباي وأعماله تأثيرا على المعاملات والمبادلات داخل المدينة، إذ أصبح الذي يملك شيئا من الثروة سواء القليل أو الكثير يخفيه وأضحى الناس يخفون تعاملاتهم المالية، ونلاحظ هذا في السجلات، حيث أنّ سنوات حكم هذا الباي موجودة بتعاملات قليلة جدا، لا تعكس السيرة الحسنة للمعاملات والمبادلات للمدينة.

وفي هذه الفترة التي نتحدث عنها، انتشر الجراد الذي أدى إلى إتلاف المزروعات وتسبب في قلتها، وقد انعكس ذلك على المعاملات والمبادلات، ونلاحظ ذلك في العقد المؤرخ في رجب 1233هـ:

«في التاسع عشر منه وصل شاهدات باستدعاء لهما والأذن ممن يجب إلى أمة الله تعالى عايشة بنت المسعود بن دباح العمري فاشهدتهما أنها إن ماتت يخرج الثلث من مخلفها لأمة الله فاطمة بنت محمد الحداد على وجه الوصية... واشهدتهما أن جميع ما في بيتها من طعام ليس لها، وإنما لأحمد بن محمد وأخته فاطمة»[2].

وهذا يدل فعلا على قلة الأقوات في قسنطينة في السنوات الممتدة من 1813 إلى 1815، بعد هذا لم تعرف قسنطينة بايا مستقرا، حيث جاء قارة مصطفى باي، و لم يبق في سدة الحكم إلا 30 يوما، ثم جاء أحمد باي المملوك، و لم يبق إلا أياما، وجاء قرار عزله، وبعده جاء محمد باي الميلي ذو الأصول التركية واتصف بظلم الناس وأخذ أرزاقهم، لذلك لم يدم حكمه طويلا، وهذا ما حدث مع الذين جاؤوا بعدهم، فإذا طالت مدة حكم باي، لم تتجاوز العامين إلى أن جاء محمد باي مناماني (1824م) الذي عُزل وعُين أحمد باي[3] مكانه.

---

[1]-محمد الصالح العنتري، تاريخ قسنطينة، مصدر سابق، ص77.

[2]-السجل الرابع، ص280.

[3]- صالح بن محمد العنتري: تاريخ قسنطينة، مصدر سابق، ص100.

وخـــلال هـــذه الفترة المضطربة وخاصة (1222هـــ) نلاحظ أن الاتمان على معاملات الـــتركات أكبر من أي معاملة، فبعد أن كان يشار إليها بوقوع التفاصل أصبحت تدون كاملة مع ذكر نصيب بيت المال، ونلاحظ كذلك اختفاء المبادلات نهائيا إلا الواقعة في عقود التركات، فتأثير الأحـــداث كـــان واضحا على مثل هذه العقود، ومن التعمق في البحث يبدو أنّ السكان أصبحوا يخفون أيّ رمز من رموز الثراء خوفا من البايات وعمالهم.

أما إذا أتينا للحديث عن أحمد باي الذي جاء إلى قسنطينة، فوجدها تعيش فترة من الفوضى، ولهـــذا أراد إصلاح الإدارة والتخلص من الإنكشارية أصحاب المشاغب والفتن، وربط علاقات مع القبائل، واستطاع في ذلك أن يعمل على إعادة تنظيم المدينة[1].

كمـــا أقدم أحمد باي على إصلاحات اقتصادية، حيث أمر الباي بسك عملة جديدة سنة (1831م)[2]، أمـــا فـــيما يخص نظام الجباية فقد غيره من أجل كسب ثقة الشعب، فبدلا من أن يشترك حمولة بعير من القمح وأخرى من الشعير عن كل محراث، فقد اكتفى بأن يقبض مكان ذلك مبلغ (15) فرنك، كما أنه اكترى للفلاحين مقابل (27) فرنك كل ما يمكن أن يغطيه طوال السنة محراث يجره ثوران[3].

وقـــد كان تأثير الأحداث الممتدة من 1804 إلى 1837 واضحا في السجلات، فالنقص الفـــادح في المعـــاملات والمبادلات وهذه الأخيرة تناقصت بشكل يؤدي إلى الانعدام، وكأن أنظار ســـكان قسنطينة انشدت إلى الأحداث التي كانت تجري فيها، أما عملة أحمد باي فلم تظهر في أي عقد، وكان لتعدد الأحداث تأثير كبير على الملكية في المدينة بعد أن باع السكان أملاكهم العقارية وأراضـــيهم، ويذكـــر العنتري «لقد أدت مجاعة (1808) إلى زحف الفلاحين إلى قسنطينة نساء ورجـــالا، فالطرق بهم ممتلئة يمينا وشمالا ووجوههم مقشعرة»[4] بالإضافة إلى الضغوط المختلفة التي

---

[1]-عـــبد الجلـــيل التميمي: الحاج أحمد باي وبايلك قسنطينة (1830-1837)، المجلة التاريخية المغربية، ع15-16، تونس، 1979، ص83.

[2]-أرجمـــند كوران: السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي إلى الجزائر (1827-1847) ودراسة حول الحاج أحمد باي قسنطينة، ت: عبد الجليل التميمي، ط2، تونس، 1974، ص82.

[3]-حمدان بن عثمان خوجة: مصدر سابق، ص145.

[4]-محمد الصالح العنتري: مجاعات قسنطينة، مصدر سابق.

أحاطت بالسكان وملكياتهم كتراكم الديون وارتفاع الضرائب التي شكلت مستلزمات مالية تستخلص من سكان قسنطينة، كما كانت موردا ماليا أساسيا للجهاز الإداري والعسكري للبايلك، وتنقسم هذه الضرائب في مجملها إلى أقسام، فهي ضرائب اعتيادية، وفي أغلبها كانت تستخلص من الإنتاج الزراعي، وتحدد حسب عدد الجابدات[1].

أما الزكاة، فقد كانت تؤخذ على المواشي وكانت تستخلص في شكل مطالب محددة، وهذا ما جعلها تندرج فيما كان يحصل عليه البايلك من حيوانات ومن الأهالي. وإلى جانب ذلك، كان سكان المدن يدفعون مطالب مالية من أجل إثراء خزينة البايلك، فتهتم بالتركات والودائع والأملاك العقارية التي تبقى شاغرة وليس لها وارث، كما كان شيخ البلد "القائد الدار" يحدد الرسوم المفروضة على الدكاكين مقابل ممارسة النشاط التجاري، وقد قُدّر الرسم الشهري بـ(30) سنتيم على كل دكان[2].

هذا بالإضافة إلى رسوم النقابات المهنية، حيث كان كل صنف من الصناعات يقوم بإدارته أمين مكلف باستخلاص الضرائب والرسوم على الصناع وأصحاب الحرف، وذلك بمساعدة قانون يضعه شيخ البلد، وتتراوح الضريبة ما بين ½ بوجو إلى 1 بوجو عن كل شهر، ويقدّم الأمناء تحصيلاتهم لغائب الدار لكل شهر، وكمثال نأخذ أمين الحدادين الذي يقدم سنويا للبايلك (50) بوجو، أما أمين السراجين، فيدفع (100) بوجو سنويا، أما الدباغين فـ(1000) بوجو سنويا، بالإضافة إلى تمويل البايلك بالجلود مجانا، والجلد الكافي لصناعة النعال[3].

وكان اليهود كذلك يدفعون أموال لـ"المقدم"، حيث يتولى تقديمها إلى شيخ البلد، وفي هذه المدينة كانت نسبة اليهود تعادل (10%)، وقد بلغت عشية الاحتلال (9000) يهودي، وبغضّ النظر عن بقية الطوائف السكانية فإنّ المجموعات السكانية بالمدينة كانت ملزمة بتقديم عوائد فصلية وسنوية متعارف عليها كضيفة دار الباي، التي يقوم شيخ البلد بتسليمها لقائد الفرقة العسكرية

---

[1]-الجابدات: هي مساحة من الأرض الزراعية يقوم بحرثها ثوران، وهي تختلف في ساعتها حسب طبيعة الأرض، بحيث يصل إلى اثنى عشرة هكتارا في الأراضي السهلة، ولا تتجاوز ثمانية هكتارات في المناطق الجبلية، ينظر: فلة القشاعي: النظام الضريبي بالريف القسنطيني، مرجع سابق، ص61.

[2]-ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ، مرجع سابق، ص33.

[3]-أحمد سيساوي: النظام الإداري لبايلك الشرق، مرجع سابق، ص127.

"الآغـــا" عند تجديد الحامية أو حلول الأعياد والمواسم[1]، كذلك فرض الأتراك على سكان قسنطينة ضريبة (25,2) سنتيم على كل دار[2].

ضـــف إلى ذلـــك رسوم الأسواق التي كان يقوم بجمعها في مدينة قسنطينة قائد السوق أو خوجـــة الرحـــبة، وأغلب الرسوم تدفع نقدا وفي بعض الأحيان تؤخذ من السلع المتداولة كالحبوب والحـــيوانات، وتؤخـــذ كذلك الجلود عوضا عن تلك الحيوانات، وهكذا أصبحت الأسواق توفر للبايلك جزئا مهما من المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني مع كميات كبيرة من السلع الأخرى مثل: الملح والخشب وغيره[3].

وهكـــذا، كـــان للأحداث السياسية والنظام الضريبي تأثير كبير على المعاملات والمبادلات وســـيرورتها، الضـــرائب تمـــس كل أنواع النشاطات الاقتصادية في المدينة وما يتصل بها من تبادل داخلي[4].

وإلى جانـــب ذلـــك تظهر في الوثائق خاصة وثائق البيع والشراء أن البائع أو المشتري دائما يـــتفقان عـــلى أن أجل التسديد يكون مع بداية أو نهاية دنوش الخريف، أو دنوش الربيع أو دنوش الكـــبير وهـــذا ما يدفع إلى التساؤل، هل الدنوش له تأثير على الحركة الاقتصادية وحركة المبادلات خاصة؟ وكمثال على ذلك العقد المؤرخ في 12 جمادى الثانية 1202هـــ:

«الحمـــد لله وفـــيه اعترف سي حسن بن صالح أنه ابتاع ثلاثة بغال من سي الحاج محمد الإنكشاري بمائة وأربعة وعشرون مرجلة لأجلين، الأول منهما دنوش الخريف يدفع فيه وأربعين والأجـــل الـــثاني دنـــوش الربـــيع الآتي بعد اعتراف معتبرا شرعا والجميع بحال كمل الإشهاد للتاريخ»[5].

---

[1]-ناصر الدين سعيدوني: المرجع نفسه، ص33.

[2]-أحمـــد سيساوي: المرجع نفسه، ص127. ومن الأمثلة على ذلك العقد المؤرخ في 28 رمضان 1208هـــ، حيث التزم المشتري لدار درويش الأبحشاري، فاطمة بنت عرفة بأداء مسترد طعام وسكة لمحلة المنصورة. انظر: السجل الثاني، ص 533.

[3]-فلة القشاعي: مرجع سابق، ص75.

[4]-ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية والوقف، مرجع سابق، ص81.

[5]-السجل الأول، العقد المؤرخ في 12 جمادى الثانية 1202هـــ، ص27.

وهذا ما يؤدي بنا إلى القول باحتمالين هما أن الدنوش يحدث حركة غير طبيعية في المدينة، وتسفر عن ازدهار في الحركة الاقتصادية، وخاصة النشاط التجاري، فيتحصل التجار والصناع على مـــا يكفي لتسديد ديونهم، والثاني هو أن يفرغ التجار من أداء ما عليهم للبايلك من أجل الدنوش، وبعـــد سيره يلتفتون لديونهم، ويمكن أن نقول أن مجرد رمز من رموز التوقيت المتوقف عليها خاصة وأنّ وقـــت الدنـــوش الشتوي والربيعي ثابت ولا يتغير، وبذلك لا يسمح أن يكون أجلا من آجال التســـديد، وذلك لعلم البائع والمشتري بوقته، وهناك يتساوى بالشهور، كأبريل والشهر الأخير من الخريف وغيره من الآجال المدونة في الوثائق. هذا عن تأثر المعاملات والمبادلات بالأحداث التاريخية والاقتصادية في المدينة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الشكل رقم (5): توزيع المعاملات والمبادلات على السنوات الهجرية المعتمدة من (1202-1249هـ)

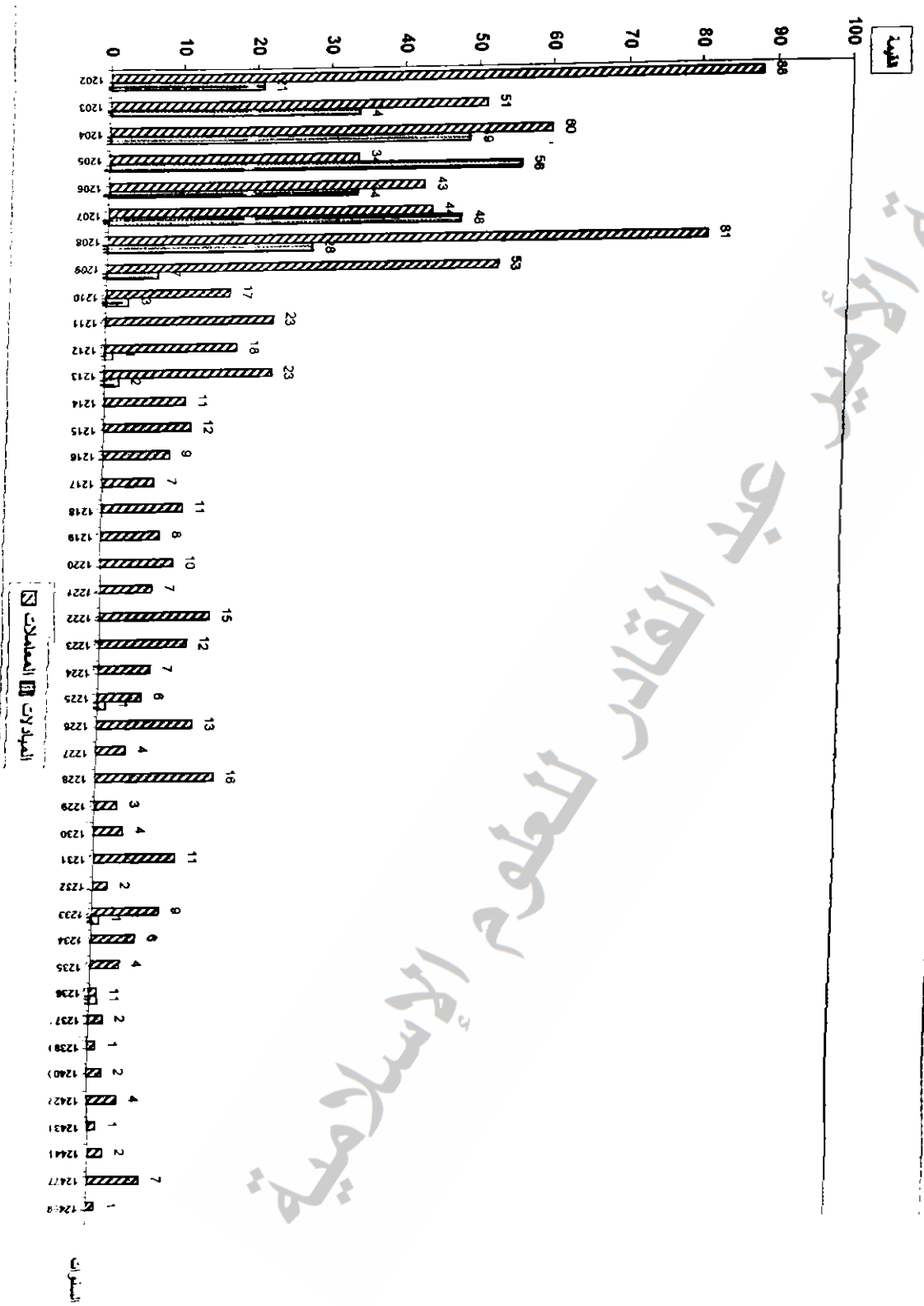

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني:

الواقع الاقتصادي في قسنطينة

أواخر العهد العثماني

2-1-الثروة الزراعية

2-2-الأنشطة الصناعية في قسنطينة

2-3-الحركة التجارية في مدينة قسنطينة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

من تصفح المعاملات والمبادلات المسجلة في المحكمة الشرعية للمدينة، ارتأينا أن نتوقف عند أهم النشاطات الاقتصادية المشجعة على التبادل والتعامل اليومي للسكان، وذلك للكشف عن أهم موارد السلع والنقود المتبادلة في الأسواق، وفي المحكمة على حدّ سواء، وللوقوف على الواقع الاقتصادي للمدينة قبيل الاحتلال الفرنسي، من منطلق المعطيات التي توفرها المصادر في مجالات شتى منها الصناعات والحرف، كذلك الزراعة والتجارة، فهذه الأنشطة هي التي تعطي للمدينة القوة الاقتصادية المحركة للتعامل والتبادل، ومن هنا نجد أنفسنا أمام السؤال التالي: هل ساهمت هذه الأنشطة الاقتصادية فعلا في إعطاء هذه القوة ؟ ولا تكون الإجابة على هذا السؤال إلا بالتطرق إلى دراسة كل نشاط اقتصادي على حدة.

2-1-الثروة الزراعية:

اكتسبت الزراعة أهمية كبرى لما لها من تأثير على الحركة الاقتصادية للمدينة وارتباطها المباشر بالمبادلات التجارية، فهي التي توفر أغلب عناصر التبادل اليومي من مواد غذائية ومواد أولية لتمويل الصناعات، كما أنها تشكل أهم المواد المعدة للتصدير، وهذا ما جعلها تشكل أساس الحياة الاقتصادية، و لم تكن المنتوجات الفلاحية وحدها موضع التبادل، بل كانت الأرض كذلك محطّ أنظار السكان، فالكل يسعى لامتلاكها، ولهذا كان لزاما علينا أن نتطرق إلى الحديث أولا عن الملكيات السائدة في فحوص المدينة.

2-1-1-الأراضي الزراعية بفحوص المدينة

-ملكيات البايليك: تكون عادة بالمناطق المحيطة بالمدن، وهي الأراضي الأكثر خصوبة، حيث توجد حاميات الجند، وتخضع ملكية هذه الأراضي مباشرة للباي، ويحق له التصرف فيها بصفته الوصي الذي يسيطر على نظام القوى المنتجة وعلى نظام علاقات الإنتاج[1].

---

[1]-عبد اللطيف بن أشنهو: تكوين التخلف في الجزائر، ترجمة: بإشراف: محمد يحي ربيع، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م، ص27.

وقد أُلحقت بسجلات البايلك بطرق عدة منها: المصادرة مثلما هو الحال حين صادر الحاج أحمد باي أملاك أولاد عبد النور[1]، ومن خلال التركات التي تعود لبيت المال بسبب عدم وجود الورثة، وقد انتشرت على مساحة شاسعة حول المدينة تقدر بـ(60) ألف هكتار تستغل منها (48) ألف في زراعة الحبوب و(12) ألف لإنتاج الخضر والفواكه[2]، وتعدّ أراضي البايلك أجود الأراضي من حيث الإنتاج، كما كان جزء منها للرعي بخيول الباي التي كانت تحت إشراف قائد الدار[3]. وقد اهتم البايلك بتوزيع هذا النوع على الأراضي كصالح باي وأحمد باي الذين تمكنا من توسيع أراضي البايلك حول قسنطينة، كما اهتم بعضهم بامتلاك الأراضي له ولأسرته، ومن هذا شراء أحمد القلي أراضي عائلة ابن باديس وبوحنك الذي استولى على أراضي عائلة بن جلول[4].

-الملكيات الخاصة: وهي الأراضي التي ارتبطت بقدرة أصحابها على ممارسة الزراعة والتعهد لدفع الضرائب المتوجبة عليهم، ويتميز هذا النوع من الملكيات بكونه يخضع للمعاملات والمبادلات كالبيع والشراء ولأحكام الوراثة والشفعة وغيرها، وعوامل تكوينها تاريخيا تعود إلى استصلاح الأراضي وحيازتها عن طريق الشراء. هذا، وقد حرص أصحابها على الاحتفاظ بعقود مسجلة تثبت ملكيتها وتعرف كل ملكية خاصة باسم العائلة التي تملكها، وغالبا ما يحصل أصحابها على الملكية من القضاة، بينما العائلات الكبرى منهم كانت تحضى برضى البايات، فتحصل على الفرامانات من البايات تقرّ حقهم في الأراضي، وتنقسم الملكيات الخاصة إلى قسمين، أحدهما ينتشر في فحوص المدينة، والجهات القريبة منها، خاصة الواقعة على واد الرمال وبومرزوق والحامة. حيث تمارس الزراعة المروية وتنتشر بساتين الأشجار المثمرة، أما النوع الآخر فيرتكز بالمناطق الجبلية[5] كبني عباس.

---

(1)-Nauschi (A) : Enquête sur les nivaux de la vie, Op. Cit, P80

(2)-ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ، مرجع سابق، ص52.

(3)-جميلة معاشي: الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن العاشر الهجري إلى القرن الثالث عشر الهجري (16-19م)، دراسة اجتماعية سياسية، مذكرة ماجستير في التاريخ، جامعة قسنطينة، 1992، ص161

(4)-فلة القشاعي: مرجع سابق، ص109.

(5)-المرجع نفسه، ص101.

ويقـــوم باستغلالها مالكوها، وعند الحاجة إلى عمال إضافيين في موسمي الحرث أو الحصاد، يستأجر صاحب الأراضي الفلاحين (الخماسين) مقابل خمس الإنتاج، أما إذا كانت مساحة الأرض صـــغيرة، فـــإن مالك الأرض وأفراد أسرته يقومون مباشرة بخدمة الأرض وبزراعة الخضر والفواكه، وهذا كان شائعا بفحوص المنصورة والحامة ووادي بومرزوق، وكان الكثير من الملاك يقطنون على بأراضـــيهم، حيث ضمت المزارع والبساتين الخاصة والقريبة من قسنطينة ما لا يقل عن (2000) نســـمة، فكـــانوا بذلـــك يغنمون أكبر ربح من إنتاج الأراضي أو مدخراتها الفلاحية بخدمة أحسن الأراضـــي إنـــتاجا[1]. وقد حدّدها نوشي بـــ(14810) هكتار، أغلبها بواد بومرزوق والرمال، ويملكهـــا (70) مالك، من بينهم (35) يملكون أقل من (20) هكتار، والعائلات المالكة هي: ابن لفكون، ابن جلول، ابن كوجك علي، وبشتارزي[2].

-أراضي الأوقاف (الأحباس): وهي الأراضي التي حُبست للإنفاق على الأهل والأعمال الخيريـــة، وأوكـــل التصرف فيها إلى ناظر الأوقاف ومساعدين من الوكلاء والشواش، وقد تولّت الإشراف على أوقاف قسنطينة عائلات ذات نفوذ مثل عائلة لفكون، وقدرت مساحة هذا النوع من الأراضـــي بـــ(946) هكتار من المزارع والبساتين، أغلبها يشرف على وادي الرمال وروافده[3]، ونظرا للأحكام الشرعية المتعلقة بها والمعاملات القانونية الخاضعة لها، فإنها لم تكن تخضع لأي ضريبة أو رسم، و لم تكن تتعرض لأي مصادرة أو حجز من طرف البايات.

وبعـــد الحديـــث عـــن أنواع الأراضي المنتشرة في فحوص المدينة، نتطرق إلى التعرف على المنـــتوجات الزراعـــية التي كانت سائدة فيها، بالرغم من أنها تميزت بالتشابه، وذلك راجع إلى عدم حرية الفلاح، ويفسر ذلك بأثر التقليد والعادة وسلطة المالك، بالإضافة إلى حاجة المجتمع، وهناك ما يفســـر ذلك الالتزام بأنّ الأراضي التي كان يعمل فيها الفلاحون متلاصقة، ومن ثمة كان عليهم أن يـــزرعوا إلى حدّ ما المحصولات نفسها، أو على الأقل المحصولات التي تحصد في الوقت نفسه، حتى

---

[1]-أندري برنار، أندري نوشي، إين لاكوست: الجزائر بين الماضي والحاضر، ت: استنبولي رابح ومنصف عاشور، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص164.

[2]-أحمد سيساوي: النظام الضريبي في بايلك الشرق، مرجع سابق، ص67.

[3] فلة القسنا عي: مرجع سابق، ص109.

يتفادوا ضرورة المرور على مزروعات الجار والإساءة إليها عند المرور إلى الأراضي التي يعملون بها[1].

2-1-2-المنتوجات الزراعية:

إن الحاجة الاقتصادية التي ظهرت أواخر العهد العثماني بسبب تراجع القرصنة والإنتاج الزراعي أدت بالبايلك إلى خلق زراعة موجهة من أجل الحصول على منتوج يمكن الباي وموظفيه من توفير الحدّ الأدنى للتبادل التجاري، خاصة بعد أن أقبلوا على استهلاك البضائع الأوربية[2]، وأول منتوج لقي الاهتمام هو الحبوب، فبعد أن استولى البايات على الأراضي الخصبة التي تنتشر حول المدن، حاولوا أن ينتجوا منها أكبر الكميات من الحبوب كالقمح والشعير والخرطال، وخاصة القمح الذي يعتبر الغذاء الرئيسي للسكان وأحد المواد المهمة للتصدير.

فلتجارة القمح مكانة مرموقة عند التجار والباي، فكلاهما يبحث عن الصفقات المهمة الخاصة بالقمح، إلا أنّ مردود الهكتار يختلف من أرض لأخرى، فالإنتاج يتأرجح بين قنطار واحد و(10) قناطير في الهكتار، وذلك حسب خصوبة التربة وكمية الأمطار النازلة، وهذا يدل على أنّ كبار الفلاحين والبايلك لم يبذلوا جهودا لتحسين وسائل الزراعة وتطويرها، فالمهم بالنسبة إليهم الإنتاج الوفير بأقل الخسائر الممكنة، ومن الصعب تقدير إحصائيات مضبوطة لكمية الإنتاج المتحصل عليه، إلا بالنظر إلى ضريبة العشور في قسنطينة التي تصور حجم الإنتاج[3].

وإلى جانب ذلك، شكل القمح أحد الركائز الأساسية في المعاملات والمبادلات، فكان يشكل أحد العناصر الأساسية في التركة، وأحد أهم عناصر التبادل في الأسواق، وهذا ما نلاحظه في تركة الطاهر بن حمود بن عباد الذي خلّف ثروة لا بأس بها قدرت بـ900 ريال، وكان من ضمنها

---

[1]-ليلى الصباغ: مرجع سابق، ص104.

[2]-ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ، مرجع سابق، ص56.

[3]-قُدّرت ضريبة العشور بزويجات، وقد قدرها نوشي بـ33000 زويجة منها 13000 أغزال، ويذكر مقدار العشور للمساحة الممتدة بين 200000 و 400000 هكتار، هو 400000 فرنك ذهبي، وهناك تقديرات أخرى تقول أن مساحة 25000 زويجة، أي ما بين 200 و 25000 هكتار. ينظر: نوشي وآخرون: مرجع سابق، ص193.

(23) صاع من القمح ركز كاتب العدل على ذكرها[1].

ونظـــرا للأهمية التي تمتعت بها الحبوب في الأسواق، اتبع الباي سياسة احتكارية ليسيطر على هـــذا المنتوج وتجارته، حيث كان يشتري الحبوب بأبخس الأثمان من الفلاحين، ويعيد بيعها للتجار الأجانـــب بـــثمن أعلى، وكمثال على ذلك ما حدث في (1808م)، حيث اشترى البايلك القمح بســـعر 8,80 قرش للصاع، وباعها للمحتكرين الأجانب بـــ26,30 قرشا[2]، وفي بعض الأحيان يلجأ البايات بعد هذه العملية للاستيراد من أجل تغطية العجز بأسعار مرتفعة من الخارج[3].

هكذا كانت الحبوب أحد الموارد الرئيسية المعدة للتبادل الداخلي والخارجي، فهي من المواد الاســـتراتيجية التي يتحكم البايلك فيها، ويسيطر على أراضيها، ويمكن أن نشير هنا إلى أنّ الشركة الإفريقـــية كانـــت تصـــدّر سنويا من ميناء عنابة كميات ضخمة قدرت عام (1787م) بحوالي (25000) قنطار من الحبوب[4]، إلا أنّ إنتاج الحبوب في الجزائر تميّز في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر وحتى (1815م)، وبإنتاج وفير مع تسجيل بعض التذبذب خلال سنوات الجفاف مثل (1803م) في قســـنطينة، وهـــذا ما شجع التصدير في ذلك الوقت، بينما عرفت السنوات الأخيرة للـــتواجد العـــثماني مـــن 1816م إلى 1837م بقلة الإنتاج ورداءة المحصول الذي لم يتعدّ عشية الاحتلال (7.500.000) قنطار[5]، وهذا راجع للتحولات الاقتصادية والسياسية التي تعيشها البلاد في ذلك الوقت.

أمـــا الأشجار المثمرة، فقد ظهرت في عقود المعاملات بالأراضي القريبة من قسنطينة، حيث انتشرت زراعة أشجار التين والزيتون والرمان، وقد عرفت الأراضي باسم الجنة أو الجنان، وفي بعض الحالات يطلق عليها اسم الأشجار المزروعة، ومن ذلك وطن التفاح الموجود في العقد المؤرخ في أول

---

(1)-السجل الرابع، العقد المؤرخ في شعبان 1226هـــ، ص603-604.

(2)-الفرش هو: La piastre ويساوي ما يقارب 5 فرنك أو أربعين سنتيم. ينظر: فلة قنتاعي: مرجع سابق، ص72.

(3)-ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ، مرجع سابق، ص56.

(4)-Ventir de paradis : Alger au XVIII[em] siècle, Op .Cit, p278.

(5)-ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ: المرجع السابق، ص58.

صفر (1210هـ)[1].

ويمارس هذا النوع من الغراسة في أحواض الأودية ذات الموارد المائية، ولهذه الأشجار مردودا معتبرا بالنسبة للفلاحين، حيث يبيعون إنتاجهم من الفواكه، ويشترون بدلها ما يخصهم من الحبوب والمواد الغذائية الأخرى، أو يبادلون بها، ويبدو أنّ أغلب الأشجار المنتشرة هي أشجار الزيتون التي تظهر في أغلب عقود المعاملات إلى جانب الأراضي التي في الغالب تهبها المرأة للرجل.

وإذا أتينا إلى الحديث عن زراعة الخضر، فإنها موجودة على ضفاف الأودية، وتحديدا في فحوص الحامة، التي أنتجت أجود أنواع الخضار التي كانت تسدّ حاجات المدينة وتوفر المعاش لما لا يقلّ عن (10000) نسمة يشتغلون في هذه الزراعة[2]، وتتمثل هذه الخضر المزروعة في البصل والثوم والفت والبطاطا... إلى جانب الخضر البعلية الجافة التي تعتمد فقط على مياه الأمطار وتفلح في المنحدرات ومنها اللوبيا والعدس... وتضاف إلى هذه المزروعا تزراعة الكتان والخشخاش والنيلة التي تميزت بضآلة مردودها، وقد عرفت زراعتها بالساحل والمنطقة الجنوبية لقسنطينة[3].

وكثيرا ما يجمع الفلاحون بين فلاحة الحبوب والخضر، كذلك الفواكه، خاصة في المناطق التي تتوفر فيها المياه مثل ضفاف الأودية المحيطة بالمدينة، إلا أنّ المردود يختلف حسب خصوبة التربة ووفرة المياه، ويشتغل في هذه الزراعة عدد لابأس به من سكان المدينة، وتقدم لهم دخلا معتبرا إلى جانب مدخول الحبوب الذي يكون في الغالب مرتفعا نظرا لأهميته بالنسبة للإنسان والحيوان، وقد وجدنا في مجموعة الوثائق التي بين أيدينا محاصيل مختلفة نوضحها في الجدول التالي:

---

[1]-السجل الثاني، ص626.

[2]-فلة القشاعي: مرجع سابق، ص11.

[3]-فندلين شلوصر: قسنطينة أيام أحمد باي (1832-1837)، ت: أبو العيد دودو، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص182.

جدول رقم (8): يبين أهم المزروعات السائدة في المعاملات والمبادلات

الترتيب	نوع الزرع	العقد المذكور فيه
1	القمح	عقود التركات والهبات كذلك الوصايا
2	الزيتون	عقود الهبات والاعترافات كذلك التركات
3	الشعير	عقود التركات
4	التين	عقود البيع الخاصة بالأراضي
5	الكروم	//

إلا أنّ النشـــاط الفلاحي لقسنطينة وضواحيها لم يعرف تطورا في مردوده نظرا لعدة عوامل مـــنها: اســـتعمال الآلات البسيطة التي أصبحت منذ أواخر القرن (18م) لا تتعدى المحراث الخشبي الـــذي لم يتطور، والمكون من قطعتين قصيرتين ومجتمعتين والمزود بسكة حديدية في طرفه الأسفل، وقـــد حالت دون تعمقه في التربة، واقتصر أثره على ملامسة الأرض، بالإضافة إلى استعمال المنجل البسيط الذي يتلف السنابل أكثر مما يحسبها والاتجاه إلى رماد الأعشاب المحروقة، وفضلات الحيوانات لإخصاب التربة، وأحيانا يلجأ الفلاح إلى ترك الأرض بورا لمدة سنة أو أكثر لتستعيد خصوبتها[1].

إلى جانـــب الآفـــات الطبيعية المتمثلة في الجفاف، فترات الفيضانات، اجتياح الجراد وتراكم الـــثلوج، مما تسبب في بعض الأحيان في حدوث المجاعات وانتشار الأوبئة وهلاك المزارعين، وهذا ما جعـــل الإنـــتاج يتذبذب من سنة لأخرى، بالإضافة إلى ذلك الظروف الصعبة التي يعيشها الفلاح القســـنطيني والمتمـــثلة خاصـــة في تعرضه للحملات الجائرة من موظفي البايلك، مما دفع الكثير من الفلاحـــين إلى إهمـــال الزراعة والتحول إلى تربية الماشية، وبذلك تقلصت الملكيات الخاصة وزادت ملكيات البايلك، كما تحولت بعض الأراضي الصالحة للزراعة إلى مراع موسمية جنوب قسنطينة.

هـــذا إلى جانـــب ما للظروف الاجتماعية الصعبة التي يعيشها الفلاح القسنطيني من أمراض

[1]-ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ، مرجع سابق، ص57.
-فلة القشاعي: مرجع سابق، ص13.

وجهلـــه الوسائل الوقائية وسوء التغذية من تأثير سلبي على قدرته الإنتاجية[1]. كما حالت الثورات الشـــعبية المـــتكررة ضد الحكم التركي دون زراعة الأرض، وهذه الظروف أدت إلى عدم استقرار الفـــلاح في أرضه وإهماله الأراضي لسنوات، ونزوحه إلى المدينة، مما أثر سلبا على الإنتاج الفلاحي بقسنطينة[2].

ورغـــم هذه الأوضاع التي عانت منها الزراعة والفلاح في قسنطينة، إلا أن هذا القطاع تميز بفـــترات إنتاج لا بأس بها لا سيما بفضل التنظيمات الاقتصادية التي أدخلها صالح باي والتي جعلت الشـــرق الجزائـــري عامـــة وقسنطينة خاصة، المنطقة الأولى في الإنتاج الزراعي، حيث استحدثت مـــزروعات جديدة كالأرز الذي زرع بسهول الحامة، والتي استخدم فيها الري كذلك، كما أنه لم يهمـــل استصـــلاح السهول التي تغلب عليها المستنقعات، بالإضافة إلى إنشاء شبكات من القنوات لصرف المياه الراكدة[3].

2-1-3-تربية المواشي:

يعتبر هذا النشاط مكملا للزراعة، حيث كان السكان يقومون بتربية المواشي لسد حاجياتهم اليومـــية من الألبسة الصوفية والجلدية والزرابي والأغطية واللحوم، بالإضافة إلى ممارساتهم للزراعة، وللتعرف على أهمية الثروة الحيوانية في قسنطينة نلاحظ الإحصائيات التالية، ففي أوائل عهد الاحتلال الفرنسي، كان الشرق الجزائري يتوفر على (2.310.000) رأس من الأغنام، و(311.767) من الماعـــز، و(346.000) مـــن الأبقار، و(90.636) من الخيول، و(76.723) من البغال، و(269.086) مـــن الجمال[4]، كما تذكر بعض المراجع أن عدد رؤوس الأغنام ثمانية ملايين والبقر

---

(1)-ناصر الدين السعيدوني: الإنسان الأوراسي وبيئته الخاصة، مجلة الأصالة، ع60-61، الجزائر، 1978، ص194.

(2)-Berbrgger (A) : Epoque de l'établissement des Turcs à Constantine, in R.A, N°1, 1856-1857, P402.

(3)-ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص67-68.

(4)-فلة القشاعي: مرجع سابق، ص15.

نحو مليون رأس، وهذه الإحصائيات قامت بها الإدارة الفرنسية سنة (1863)[1].

ومن الوثائق التي بحوزتنا، نلاحظ أن تربية المواشي لم تقتصر على الريف، بل وجدت حتى في المدينة وسجلت وثائق تبادلها في السجلات، وهذا يعني أن هذه الحرفة استقطبت أيضا سكان المدن، وحتى البايلك الذي اهتم بها فكون قطعانا لتلبية حاجيات الجهاز الإداري والعسكري من اللحوم والصوف وكانت تربى بأراضي البايلك المنتشرة حول المدينة، وكان الإشراف عليها يوكل لموظفين يهتم كل واحد منهم بنوع من الحيوانات، مثل قائد عزيب البقر وقايد مهر الباشا، وقايد الجلاب، وقايد عزيب المال، كما يتضح لنا عند التعرض إلى الجهاز الإداري لبايلك الشرق.

ويمكن أن نثبت كثرة الثروة الحيوانية من مقارنة سعر الأبقار بسعر القمح، حيث كانت البقرة تباع بـ8 ريال، وصاع القمح بريال ونصف، وضآلة الفارق بين السعرين دليل قاطع على أنّ عدد الأبقار كان كبيرا، خاصة أننا نشهد اليوم أنّ سعر البقرة يساوي أكثر من عشرين مرة ثمن القنطار من القمح[2].

إلا أنّ هذه الثروة عرفت تقلصا خلال الفترة الأخيرة من التواجد العثماني بقسنطينة بفعل الجفاف وانتشار الأمراض التي قضت على المواشي، بالإضافة إلى النزاعات القائمة بين الأتراك وحركات التمرد، والمصادرات التي حدثت في الأراضي والمواشي، كل هذه الظروف حدت من نمو الثروة الحيوانية، وجعلت الأرقام التي أوردها مصادر الفترة الأولى للاحتلال الفرنسي، وليست دقيقة[3].

ومن هذه المشاكل التي تعرض لها مربو المواشي، يمكن أن نلخص وضعه في كونه يعيش حالة فرار هو وقطيعه نتيجة للاضطرابات والخوف الذي يعيشه الفلاح بعد صالح باي كثورة ابن الأحرش، وكذلك خوفه من الضرائب، بالإضافة إلى أنّ تنامي الثروة الحيوانية يتحكم فيه الاستقرار

---

[1]-محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 60.

[2]-محمد العربي الزبيري: المرجع نفسه، ص60.

[3]-فلة القشاعي: ، مرجع سابق، ص16.

والأمطار الغزيرة، حيث توفر المراعي والقطيع، لذلك فالسنوات الممطرة كانت بالنسبة للفلاحين فترة رخاء، ولعل أبرز السنوات التي عرفت تأزما في المحاصيل الزراعية وكذلك قلة في الثروة الحيوانية هي السنوات الممتدة ما بين (1794م-1798م)، حيث قلت الأقوات في كامل البايليك، وارتفعت الأسعار من جراء شدة الأوبئة والمجاعات والكوارث الطبيعية التي عانى منها السكان، والتي أهلكت قطعان المواشي، وأدت بأصحابها إلى التخلص منها.

ومن خلال الوثائق التي بحوزتنا نلمس أنّ الحيوانات كانت معدّة خصيصا للبيع، خاصة ما لا يستعمل للحليب، وغالبا ما تتم عملية بيعها في أسواق المدينة بالمزايدة، وهذا ما يفسر قلة العقود الخاصة بالحيوانات، وذلك لأنها لا تسجل غالبا لوقوع العملية في الأسواق وعلى الملأ، وإلى جانب هذا، كانت الخيول تربى من أجل أن تكون هدايا للبايلك والأعيان، وللدلالة على الفروسية والثروة.

2-2-الأنشطة الصناعية والحرفية في قسنطينة:

عرفت مدينة قسنطينة نشاطات في أغلب المهن والحرف التي كانت معروفة في الجزائر خلال العهد العثماني، ويذكر فيرو (Féraud) «إنها ناهزت الثلاثين حرفة»[1]. وهذا ما جعلها من أهم المدن الصناعية في الجزائر، لكن ما نهدف إليه في هذا المقام ليس إثبات هذه الحقيقة، لأنها معروفة، بل نريد أن نصل إلى إجابات عن مجموعة من الإشكاليات، منها ما هي أهم الصناعات البارزة في المدينة؟ وما هي الإمكانيات التي توفرها لأصحابها من أجل الدخول إلى أسواق التبادل؟ وهل توحي هذه الصناعات والحرف بتوفير نوع من رأس المال النامي في أيدي أصحابها؟

2-2-1-أهم الصناعات التي كانت سائدة في المدينة:

لعل أهم الصناعات هي الدباغة، ذلك لأنها الأكثر ظهورا في الوثائق التي بحوزتنا بـ14 عقدا في أغلبها عقود بيع وشراء، وتظهر هذه الحرفة بأنها أكثر الحرف ربحا، وذلك من خلال ما نلاحظه من المبالغ التي يدفعها الدباغون من أجل الحصول على العقارات، وخير مثال في هذا الصدد:

---

[1]-Feraud (L) : Les corporations des métiers à Constantine avant le caquette Français, R.A, N 16 1972, p452.

محمد بوزاهر الذي تمكن من دفع (1004) ريال في ظرف لا يتجاوز سنة[1].

كمـــا أنّ الدباغـــة توفر مناصب العمل، وذلك لأنّ هذه الحرفة تتطلب أيد عاملة في شكل سلســـلة تبدأ من الأرياف إلى الحصول على الجلود، ولهذا كانت هذه الحرفة مرتبطة بازدهار الثروة الحيوانـــية، فهي تشكل أحد أهم المواد الأولية، وحسب تقديرات الفرنسيين في (1840م) قد قدر عـــدد الدباغين بقسنطينة (450) حرفيا، في حين قدر عدد المدابغ والورشات الخاصة بالخزازة بـــ(314)، وتعني هذه الأرقام أنّ المؤسسات صغيرة الحجم، وقد تتكون من فرد واحد تهيئ هذه المدابغ كل أنواع الجلود المحلية، إلا أنّ الإنتاج كان أوفر قبل الاحتلال، حيث بلغ (20000) جلد بقرى (60.000) جلد خروف وماعز، وكان ثلث الإنتاج يخصص للتصدير، ويستخدم الباقي للاستهلاك المحلي[2].

أمـــا المكان الذي تمارس فيه الدباغة، فهو الضفة الغربية على أطراف واد الرمال حتى يسهل على الدباغين تفريغ أحواض الدباغة ذات الرائحة الكريهة، والتخلص من بقايا الجلود، وقد كان هذا عـــلى مـــا يبدو إجراء وقائيا لحماية الصحة العامة ونظافة المدينة[3]. ومن أكثر العائلات العاملة في الدباغة والمشاركة في المعاملات والمبادلات: بوزاهر، الساحلي، الفضلاوي، والصحراوي.

وبعد الدباغة تظهر الصياغة لكن ليس باسم حرفة، بل بمنتوجاتها (الحلي) التي ظهرت تقريبا في كـــل المعـــاملات المالية، وخاصة الهبة، فتبرز حلي المرأة القسنطينية التي اختصّ اليهود[4] وبعض الحضـــر بصياغتها، كما يبدو أنّ الاهتمام بهذه الصناعة كان لما توفره لهم من أرباح وفوائد مرتفعة،

---

[1]-السجل الأول، العقد المورخ في ذي الحجة 1204هـ، ص208.

-العقد المورخ في شوال 1205هـ، ص275.

-العقد المورخ في ذي القعدة 1205هـ، ص277.

[2]-فاطمة الزهراء قشي: قسنطينة المدينة والمجتمع، مرجع سابق، ص265-266.

[3]-نجـــاز بولعسل: مجتمع قسنطينة ما بين الحربين العالميتين (1918-1939)، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، 2003-2004، ص98.

[4]-Féraud (L.) : Le corporations de métiers, Op Cit, p454.

حيث تصل فوائدها في قسنطينة إلى (30%) أو (50%) من الجواهر[1].

ومـــن الوثائق التي بين أيدينا، نلاحظ أنّ كل سكان المدينة يسعون إلى امتلاك الحلي، وذلك لقيمتها الاقتصادية والجمالية، إذ أنه بدلا من ادخار الأموال في شكلها النقدي، فقد شاع شراء الحلي للزيـــنة، والبـــيع في أوقـــات الحاجـــة، وللحلي كذلك مكانتها السياسية، فقد كان أمينها يسمى بـــ"مراقب العملة"، وقد استقرت ورشات الصياغة ككل في (سوق العصر) بعد أن قام صالح باي (1771-1792م) بإصـــلاحات عمرانية وظهرت ورشات أخرى في رحبة الصوف، فهي مناسبة لنوعـــية العمل باعتبارها أماكن متوارثة، كما تميزت بقصر المسافة بينها وبين أهم أبواب قسنطينة، وهما باب القنطرة وباب الواد[2].

إلى جانب الصياغة، وجدنا صناعة أخرى تحتل نفس المكانة تقريبا، وهي صناعة النسيج التي دخلت أسواق التبادل بمنتوجاتها المتمثلة خاصة في البرانس والألبسة النسائية بخيوط الذهب والفضة، وتظهـــر هـــذه المنتوجات خاصة في عقود التركات، ولا يكاد يخلو عقد من تلك العقود من تلك الألبســـة الـــتي توجه إلى أسواق الدلالة، وذلك راجع إلى أهمية الألبسة في كل البيوت وما تحتله من مكانـــة اجتماعية، حيث تعكس الألبسة الأبهة والرقي الحضاري عند الأهالي خاصة أصحاب المكانة الاجتماعـــية الراقية، وقد كانت هذه الصناعة موجودة بكثرة في قسنطينة، وتعرف بعدة أسماء منها: الحياكة، الخياطين وكان أحد أسباب انتشارها هو المادة الأولية المتوفرة في الأصواف، فتصنع الأغطية والجلابيـــب والأحـــزمة، إلا أنّ عدد النساجين الذي يظهر في العقود لم يعط لنا فكرة عن الانتماء العـــرقي للنساجين، لكن نوشي (Nouschi) يقرّ بسيطرة اليهود بقسنطينة على هذه الصناعة، على بينما لم يكن للمسلمين إلا (45) فقط[3].

أمـــا صناعة السروج، فقد ظهرت بأربعة عقود وهي حرفة مهمة في ذلك الوقت، وتعكس مظاهـــر اجتماعـــية واقتصادية، تتجسد الأولى فيما تدل عليه السروج من رفاهية، كما تدل على

---

[1]-Riché (R), La corporation des Bijoutiers à Constantine avant 1830, R.A, T.G.T.G.V, 1961, p181.

[2]-Riché (R), Ibid, p177.

[3]-Nouschi (A) : Op, Cit, p123.

الفروسية، وتتمثل الثانية في درجة التسويق من منتجات، فكل من يملك حصان يحتاج إلى سرجه، وتقوم على هذه الصناعة حرفة أخرى وهي الطرز على السروج بخيوط الذهب والفضة، وذلك بالحرير، وتلقى سلع السراجين رواجا في كل الأسواق الجزائرية والتونسية، ونظرا لأهميتها فالمؤرخون يعتبرونها من أشرف المهن[1].

وإذا تحدثنا عن الصناعة الغذائية، فإنها تتوزع على أفران الخبز، أو ما يعرف بالكوشة، وتظهر في الوثائق بكثرة، ومنها كوشة الجسر وكوشة ابن الغول من حومة الشارع[2]. وقد بلغ تعداد أفران الخبز في قسنطينة (18) فرنا طاقة كل فرن (100) خبزة كبيرة لليوم الواحد، وهذا دليل على أهمية صناعة الخبز في المدينة، كما تدل على استهلاك السكان للخبز، وهذا ما يجعلنا نتساءل من أين يحصل أصحاب الأفران على الدقيق؟

يأتي الدقيق من المطاحن التي يبلغ عددها (27) رحى تنتج يوميا (534) كيسا من القمح[3]، وإلى جانبها توجد مطاحن صغيرة في المنازل تستعملها النساء لرحي كميات قليلة من القمح بقدر الاستعمال اليومي، وأغلب المطاحن في قسنطينة تدار بواسطة القوة المائية، وتنصب على حواف الأودية والأنهار في بيوت خاصة بها، وقد سيطر على صناعة الخبز والرحي الحضر، وقد نافسهم في ذلك البايلك بملكه لبعض المطاحن وهي في الغالب مطاحن ومخازن للقمح والدقيق، وقد أسند من أجل التوفير الدائم للدقيق لتحضير الخرز لأفراد الحامية التركية وتوفير الخبز عند الحاجة للسكان[4].

وإلى جانب صنعة الخبز هناك ما يعرف بتجفيف الفواكه وتحضير المربى وتقطير ماء الورد، وهذه الصناعة اختصت بها بعض العائلات البلدية التي تسكن المدينة، حيث تجفف من أجل الاحتفاظ بها لمدة أطول، وعادة ما يكثر الإقبال على اقتناء هذه السلع المجففة لرائحتها الزكية وطعمها الشهي،

---

(1)-Féraud (L) : Les corporations de métiers, Op. Cit, p453.

(2)-السجل الأول: العقد المؤرخ في 28 ذي الحجة 1203هـ، ص127

(3)- ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص72.

(4)- ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ، مرجع سابق، ص360.

ويضاف لهذه الصناعات الغذائية عصر الزيتون الذي يعتمد في معاصرها على حجر الصوان الأملس، وتدار بالخيول والأحمرة والأحصنة، وارتبطت هذه العملية بمواسم جني الزيتون، حيث يصل الزيتون إلى قسنطينة ثم يعصر، أو يصل على شكل زيت من منطقة القبائل[1].

هذا إلى جانب التجارة التي تهتم بتوفير الأثاث المستعمل آنذاك من أسرة وكراسي وخزائن، بالإضافة إلى الصناديق التي كانت شائعة وكثيرة الاستعمال خاصة عند النساء التي كانت تستعملها كحقائب لحفظ أشيائها الخاصة، وغالبا ما تكون في جهازها، كما توفر هذه الصناعة الأبواب والنوافذ وغيرها من المنتوجات الخشبية اللازمة في تلك الفترة، وتقوم عليها صناعات أخرى مثل صناعة النقش على الأدوات والإطارات العلوية والسفلية والجانبية، ومن أشهر الأشجار التي تستغل أخشابها في الصناعات الخشبية: البلوط، الزيتون، العرعار، الصنوبر والفرنان[2]. وكانت أغلب الأشجار التي ترتكز عليها هذه الصناعة تجلب من منطقة الأوراس وجبال إيدوغ[3].

أما الحدادة، فتنتج مجموعة الأدوات المستعملة يوميا كالسكاكين والفؤوس والقدور والشبابيك والسلاسل، وأدوات تسمير البغال والأحصنة والحمير، ويلحق بهذه الصناعة تلحيم الأدوات المكسرة والمعطوبة وتذويب الرصاص، وكذلك النحاس، وتزدهر هذه الصناعة في قسنطينة وضواحيها، وتجلب المعادن الحديدية من منطقة بني سليمان في جرجرة التي تشتهر باستخراجها وتصفيتها.

كما توجد في قسنطينة صناعة المواد التجميلية التي توفر بعض المواد الخاصة بالنساء في البيوت، ولا تتطلب إلا بعض المواد الأولية منها: السخاب، وهو عبارة عن قطع صغيرة ومثلثة الشكل مثقوبة في الوسط، تصنع من الفول السوداني وعروق نبات الطيب، وتنسج في خيوط على شكل عقود بنية اللون، تعلقها النساء في أعناقهن، بالإضافة إلى مادة الحرقوس الأسود، وتستخرج عن طريق التقدير بالنار من نبات شوكي كثيف الأشواك يدعى "أزازو" يوضع على الحواجب ولا

---

[1]-يحي بوعزيز: الحالة الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص170.

[2]-يحي بوعزيز: المرجع نفسه، ص169.

[3]-محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية لبايلك الشرق، مرجع سابق، ص63.

تقل قيمته التحميلية عن قيمة المسحوقات الحديثة، كما تهتم هذه الصناعة بصناعة كحل العين الذي يستخرج من أحجار خاصة بلورية سوداء تميل إلى الزرقة الداكنة، بعد طحنها وتتميز هذه الحكول بكونها تريح العين وتشفيها من الأمراض[1]. وهذه الصناعة كذلك تهتم بصناعة العطور بصفتها عنصر من عناصر التجميل، لذلك يصح أن نطلق عليها اسم العطارة.

إلى جانب هذه الصناعات المذكورة، يوجد نوع آخر من الصناعات المكملة لها، والتي كانت تتطلب يدا عاملة أكثر مهارة وحرفية، ومنها: الصناعة الخاصة بإنتاج وسائل ممارسة الحرفة، وهذه الأخيرة كانت تنتج من طرف المختصين في الميدان، وقد كان هؤلاء يوجهون إنتاجهم ليس فقط لسكان المدن وإنما أيضا للفلاحين، فيزودونهم بالعتاد الفلاحي، ومن هذه الحرف نذكر صانعي أدوات البناء، ومن خلال هذا الاستعراض لأهم الصناعات في المجتمع القسنطيني، نستنتج أن إنتاج هذه الصناعات يحقق نوعا من الاكتفاء الذاتي.

[1]-يحي بوعزيز: الحالة الاقتصادية والاجتماعية،مرجع سابق، ص172.

جدول رقم (9): خاص بأهم الصناعات الموجودة في عقود البيع والشراء

الحرفة والصناعة	عدد المشاركات	النسب العائلي	نوعية الملكية	ملاحظات
الدباغ	14	-بن بوزاهر 05 -الساحلي 02 -الصحراوي 02 -الفضلاوي 02 -محمد الحفصي 1	ديار وحوانيت	أغلب ما يشترون ويبيعون ديار وحوانيت، وهذا ربما من أجل الاستثمار
الصباغ	08	-سليمان بن صالح 03 -عبد الرحمن بن بلقاسم 03 -عبد الرحمن بن وارث 02	//	أغلب مشترياتهم العقارية في سوق الصباغين، كما أنّ بن وارث ورد أنهم يملكون كوشة، وهذا يعني ممارستهم لمهنة الخبازة
الكواش	08	-أحمد بن تلمشاية 02 -الفاطمي بن أحمد العمراد2 -مبارك بن سعيد 01 -سي بلقاسم بن الحاج العربي2	كوشة، استطبل، دور	/
السمار	06	-محمد بن الحاج أحمد 02 -علي بن محمد 02 -عبد القادر بن قارة 02	دور	أغلب الديار التي اشترت أو باعت هب من دار السمار
التاجر	05	-محمد بن علي بن سحنون 01 -محمد بنم سليمان الدريدي 2 -أحمد الطلحي 01 -بالقاسم بن محمد الشريف 01	دور	/
الجلاب	05	-عمار بن ثابت 02 -أحمد بن لعويسات 03	شياه	كل العقود الخمسة تنص على بيع الشياه، كما يظهر الجلاب في عدد من عقود التركات في تجارة أخرى وهي تجارة البقر
البرادعي	05	-بلقاسم ورابح بن محمد	دور	كلاهما اشترى دور بسوق البرداعين

الجزار	04	-محمد رمضان ولاد رجب الميلي 02 -مراد خاين بن دالي الذمي 02	دور	تظهر هذه المهنة عند أهل ميلة والذميين
النجار	04	-محمد بن عيسى 03 -سي محمد بن رابح 01	دور	/
البناي	02	-بلقاسم بن علي الحنجي -علي بوحميس	دور	/
الحمّار	02	-إبراهيم بن محمد العلمي -محمد بن خليفة	دور	من سعر الدور المشتراة، نلمس المكانة الاقتصادية، حيث تمكن العلمي من دفع 760 ريال والآخر 572 ريال.

2-2-2-حرف الخدمات:

إلى جانب الصناعات والحرف، برزت في عقود المعاملات والمبادلات المجموعة بعض الحرف غير المنتجة والتي كان لها تأثير في المجتمع القسنطيني ومنها الدلالون والقهواجي وكذلك العتالة والغرابلية... تلك هي أهم الحرف التي وردت مقترنة بأصحابها بسجلات، إلا أنّ أكثر الحرف ظهورا هي الدلالة التي ارتبطت بالحرف الإنتاجية وتسويقها، فالدلال في ذلك العهد بمثابة رجل الإشهار في العصر الحديث ، فهذه الحرفة من أكثر الحرف ظهورا، فقد ظهرت في (72) عقدا تقريبا، أغلبها عقود تركات، ويبدو أنّ أصحاب هذه الحرفة كانت مهمتهم هي الدعاية والإشهار للسلع التي يعملون على ترويجها، وفي الغالب يقوم بتوزيع المنتوجات والسلع القديمة في الشوارع والبيوتات، كما يعقدون علاقات مع الأسر، حيث كانوا في كثير من الأحيان يبيعون للأسر التي يتعاملون معها بالتقسيط نظير رفع سعر هذه السلعة بنسبة معينة تحقق لهم فائدة على رأسمالهم[1].

ومع هذا لم نعثر علي أي وثيقة تعطي فكرة واضحة عن مداخيل الدلالين ماعدا عقود

---

[1]-عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المعاونة في مصر في العصر العثماني (1517-1798م) دراسة في تأثير الخالفة المغربية من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية، ط1 : ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص86.

التركات التي تصرّح في كثير من الأحيان بأجر الدلال الذي يرتفع كلما كانت التركة كبيرة، أما التركة العادية، فإن أجره لا يتعدى فيها (4) أريلة[1]، كما سجلنا أعلى أجر للدلال في تركة العكري بن رايس، حيث وصل إلى 25 ريال[2]، وقد وجد الدلالون المختصون في بيع السلع فبرز في العقود التي لدينا أن الدلاليين المختصين في بيع الأثاث القديم، وقد اشتغلت بهذا العمل حتى النساء، وذلك من أجل توزيع السلع على النساء في البيوت، خاصة ما تعلق بالملابس والأدوات المترلية[3].

ومن خلال الأجر التي يتلقاه العامل في هذا المجال نلاحظ أن دخل الدلال صغير لا يكفيه لتوفير معاشه، لكن لم نعثر على دلال كان صاحب ثروة كبيرة أو حقق فائضا مكنه من الدخول في ميادين الاستثمار الأخرى، بل أنهم في أغلب الأحيان كانوا يقطنون عقارات مستأجرة، ومن تمكن من حيازة عقار فهو من العقارات الصغيرة، وبالرغم من هذا تبقى لحرف الخدمات أهميتها في الحياة اليومية للمجتمع، وذلك لأنها مرتبطة بخدماته وتصريف أموره، وضرورية لذوق السكان كما تنظم العلاقات بين الأفراد، فهي تنظم عمليات البيع والشراء، وتحدد المسؤول عنها، ومن هنا كانت أهمية هذه الحرف بالنسبة للمجتمع، فليس من السهل على أي فرد القيام بها، حيث أن معظم هذه الحرف تحتاج إلى أسلوب معين في معاملة الناس.

هذا، وإن أفرطنا في الحديث عن حرفة الدلالة، فلأنها أكثر الحرف الخدماتية ظهورا، فإن كل الحرف لعبت نفس الدور، خاصة وأن الحمالين كثيرا ما ساعدوا الدلالين في حمل السلع من مكان إلى آخر، فهم يظهرون في عقود التركات الكبيرة، أي أنهم ثاني الحرف الخدماتية بعشرين عقدا، وغالبا ما يشترك الحمال والدلال في الأجر[4].

---

[1]-السجل الرابع، 14 شوال 1225هـ ص516.

[2]-السجل الرابع، العقد المؤرخ في رجب 1228، ص815.

[3]-عبد الرحمن عبد الرحيم، المعاربة في مصر، مرجع سابق، ص86.

[4]-السجل الرابع، العقد المؤرخ في صفر 1226هـ، ص553.

2-2-3-الأمانات الحرفية

إن محاولة دراسة الطوائف الحرفية وتنظيماتها بقسنطينة تبدو صعبة جدا، وذلك لندرة الوثائق الخاصة بهذه التنظيمات، إلا أن لقب أمين الحرفة أو شيخها الذي أشارت له أغلب المصادر والمراجع والوثائق يدفعنا إلى التساؤل، هل كان فعلا هناك أمين الجماعة لحرفة ما؟ ومن المسؤول عن توليته؟ ومن يشرف عليه؟ كما أن موضوع الطوائف الحرفية يفرض علينا السؤال التالي: ما مهام هذه الطوائف الاقتصادية والاجتماعية؟

في هذا الموضوع وظفت وثيقة يتيمة تدور حول الطوائف الحرفية وبقيت هذه الوثيقة لفترة طويلة تردد في كل الكتابات، حتى خيل للباحث أنها مفتاح البنية الحرفية في المدينة، والواقع أنها تحتوي قائمة غير كاملة للطوائف التي كانت معروفة بقسنطينة، فقد شملت أقل من أربعين طائفة، وهي قائمة قصيرة دون أن توضيح إضافي، مقارنة بما ورد في سجلات المحكمة الشرعية[1]، ولندرة الوثائق الخاصة بهذا الموضوع، ارتأينا أن نأخذ مخطوط قانون الأسواق بالجزائر[2]، لتوضيح بعض الغموض خاصة وأن قسنطينة تابعة لمدينة الجزائر، والأرجح أنها تخضع لنفس التنظيمات الخاصة بالأسواق والصناعات في الجزائر.

كل النشاطات التي ذكرناها سابقا كانت موزعة على نقابات مهنية، وتشكل نوعا من العائلة الموسعة حتى ولو كان أعضاؤها لا يرتبطون برابطة الدم الحقيقية، وهذا ما يمثله سكان المدينة بالنسبة للعرش أو القبيلة بالنسبة لسكان الريف[3]، ومن هنا نقر بأن الانتماء إلى مجموعة بشرية كبيرة كان قاعدة معترف بها آنذاك، ويشرف على إدارة الحرفة شخص يعرف بالأمين، وهو يحرص على أصول

---

[1]-فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة المدينة والمجتمع، مرجع سابق، ص261.

[2]-مخطوط قانون الأسواق، يضم معلومات عن نظم الأسواق وطرق المعاملات كتبه عبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويخات وهو صاحب الرحبة، أو الموظف الرئيسي المكلف من قبل شيخ البلد بتسجيل ما يتفق عليه المكلفون بمراقبة الأسواق، وما يستقر عليه في شأن الأسعار. ينظر: ناصر الدين سعيدوني: مخطوط قانون الأسواق مدينة الجزائر لعبد الله محمد بن الحاج الشويخات، حوليات جامعة الجزائر، ع5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990-1991، ص117

[3]-الطاهر عمري، بنية الريف والمدينة في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، مقال من أعمال الملتقى التغيرات الاجتماعية في بلدان المغاربية عبر العصور، قسنطينة، 2001، ص222.

المهنة وجودة البضاعة، وقد كانت فاعلية تعيينه من صلاحيات القاضي، حيث كان له دور بارز في عملية تعيين شيوخ الحرف المختلفة، فاختياره من قبل أعضاء الطائفة وكبارها إلا بعد موافقة القاضي، والشيء نفسه ينطبق على العزل[1]، إلا أن الرقيب على أمناء الحرف يعينه الباي ويعرف "بأمين الأمناء"، ويعرف في قسنطينة "بقائد الدار"، فهو يتصل بأمناء المهن ليتعرف على مشاكلهم ويلبي حاجياتهم عند الضرورة ويتفهم مطالبهم ويسعى لدى السلطات لإيجاد الحلول لها، وفي مقابل ذلك كان يتسلم من هؤلاء الأمناء الضرائب والرسوم ليودعها في الخزينة العامة كل شهرين، فأمين الحدادين قدم 50 ريالا بوجو سنويا، أما أمين السراجين فكان يدفع 100 ريال بوجو سنويا[2]، وأغلب التجمعات الحرفية كانت توجد في رحبة الصوف، وهي منظمة حسب الأهمية والنوعية، وهذه الحرف والمهن وبضاعاتها شكلت في مجملها سوقا تشبه إلى حد كبير أسواق المشرق العربي، وفي طراز عربي أصيل، ومن ذلك العطارون والسراجون والصباغون. ورغم أن هذه الطرف تتفرع إلى طرق صغيرة، إلا أنها تشكل في مجملها سوقا تجارية كبيرة[3].

أما إذا تحدثنا عن مهام هذه الطوائف الحرفية اتجاه الصناع، فإنها تتجلى خاصة في تأمين المواد الأولية اللازمة لصناعاتهم من المدن المجاورة لقسنطينة والأرياف، وفي بعض الأحيان تلجأ إلى الاستيراد من أوروبا[4]، وقد كانت هذه الأمانات تشرف كذلك على تحديد كميات الإنتاج الخاصة بكل حرفة وتحديد أسعارها، كما يشرف الأمين على عزل أعضاء من الحرفة وتعيين آخرين لممارستها، إضافة إلى ذلك التزم أمناء الحرف بتقديم ما تحتاجه الحامية التركية من مصنوعات بدون مقابل[5]، وهناك مهام أخرى أسندت للأمين، منها التدخل لإصلاح ذات البيّن وتصفية الخلافات التي كانت تحدث بين أطراف الطائفة الحرفية، وذلك يكون بإشراف القاضي والشيخ المعين من قبل الباي، ومن

---

[1]-محمود علي عطاء الله: وثائق الطوائف الحرفية في القدس في القرن السابع عشر، ج1، ط1، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر، فلسطين، 1991، ص6.

[2]-أحمد سيساوي: النظام الإداري لبايلك الشرق، مرجع سابق، ص127.

[3]-André Raymond : Grandes villes arabes à l'époque ottomane, La bibliothèque arabe, Sindbad, Paris, 1985, P242.

[4]-بوضرساية بوعزة: مرجع سابق، ص101.

[5]-محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص60.

وثـــائق المحكمـــة الشرعية يبرز مبدأ احترام الملكية الخاصة بالأمين، فالمعاملات والمبادلات تنص على حريـــته في البيع والشراء والوقف، ومن تلميحات الوثائق يظهر مستواه الاجتماعي (الغنى والفقر)، وببساطة تعاملاتهم لهذا أمين الكواشين أحمد بن تمشايا يشتري دار واسطبل برحبة الجمال بثمن قدره 42ريـــال و8/5أثمـــان وخروبة وقراريع[1]، في حين نجد أمين جماعة الذباغين محمد بن حسين بن الزيادي يقف على نفسه وعقبه ثلاثة أرباع من دار في سباط الفلوس[2].

و مـــع هـــذا التنظيم الذي عرف في قسنطينة إلا أن المهن والصناعات لم ترتق إلى المستوى المعروف في المدن الأوروبية، فهي كانت تمثل نشاطا تقليديا يعتمد على المهارة والتقاليد المتوارثة و لم يعمـــل الأمناء على تطويره بل كان الهدف منه سد الحاجيات الضرورية للسكان، فالقيم التي عمل الأمناء على إفشائها داخل الطائفة الحرفية ظلت بعيدة كل البعد عن القيم الاقتصادية الغربية الحديثة، و لم يكـــن العمـــل مركزا على خلق مطالب استهلاكية جديدة بل كان عمل الأمناء في تلك الأثناء -أواخـــر العهد العثماني- مركزا على إرضاء متطلبات الموظفين والتقرب من "قائد الدار" المسؤول عنهم كما لم يعد الأمين يهتم بمتطلبات الحرفة التي يراقبها خاصة بعد أن دأب الباي وموظفوه على إسناد منصب الأمين لكل شخص لا يدفع أكبر مبلغ من المال بغض النظر عن كفاءته[3].

بالإضافة إلى أنه في أواخر العهد الكل يحاول طرق مجال التجارة سواء بعلم أو بغير علم، فمن الوثائق نسجل دخول كل الأطراف المشكلة للبنية الاقتصادية في المدينة إلى حقل التجارة وهذا راجع ربمـــا لأهمية التجارة ولما توفره من أرباح، والجدير بالذكر أن المصادر والمراجع، ركزت على وجود طوائـــف حرفية في المدينة في حين لم يرد ذكر تنظيم حرف ممتد إلى الريف، ويركز على أن المجتمع الريفي ذو نشاط زراعي، ومع ذلك فإن الريف كان له الدور الكبير في تزويد تلك التجمعات الحرفية بالمواد الأولية والمستهلك لمنتوجاتها.

وفي الأخـــير نقـــر بأن الإشراف الفعلي على الإنتاج الصناعي وتسويقه كان يبدأ من أمين

---

[1]-السجل الأول: العقد المؤرخ في 10 شعبان 1203، ص104.

[2]-سجل أوقاف صالح باي، ص64.

[3]-ناصر الدين السعيدوني: الجزائر في التاريخ، مرجع سابق، ص64.

الحرفة منذ المرحلة الأولى، التي تتمثل في جلب المواد الخام حتى إتمام تحليلها على شكل منتجات معدة للاستهلاك، فالأمين يعتبر هو المدير وصاحب خطة العمل، وهو المهتم بتسويقها، ومن هذا الأسلوب ظلت الحرفة المهنية بقسنطينة تحتفظ بمستواها، فلم تعرف التقدم بل إنها في أواخر التواجد العثماني عرفت تدهورا في مستوى الإنتاج، كما تعرضت للمنافسة بدخول المنتجات الأجنبية الأسواق القسنطينية من جهة وركود الأسواق وانحطاطها الذي أدى إلى تراجع التنظيم الحرفي، كما أدى إلى جمود وانخفاض عدد العمال من جهة أخرى، وسيطرة الأمانات الحرفية على أصحاب الحرف، جعلهم ينتزعون منها جزءا من الإنتاج لسد حاجيات البايلك[1].

2-2-4-أهمية المنتوجات الصناعية في أسواق التبادل:

بعد استعراض الأنشطة الصناعية والحرفية وتنظيماتها خلال الفترة الأخيرة للتواجد العثماني بالمدينة، كان لزاما علينا التطرق إلى أهمية المنتوجات في عمليات التبادل، خاصة وأن الصناعة قد تحكمت في إنتاج العديد من السلع المهمة ذات المكانة في أسواق المدينة والريف، كما أن الصناعة مرتبطة باتساع الأسواق، فأصحاب الحرف والصناعات كانوا ينتجون متطلبات الأسواق المحلية، أو حسب طلبات التجار الكبار الذين كانوا يقومون بعملية تسويق بعض السلع للأرياف، أو إلى المدن المجاورة وفي بعض الأحيان يتجهون بها إلى تونس عندما يتسع نشاطهم التجاري، هذا وقد لجأ بعض الصناع إلى اتباع أسلوب آخر يحقق له ربحا أوفر، وهذا بفتح دكانه أو ورشته ليبيع فيها منتجاته، ومن هذا كان يقوم بنوع من الممارسة التجارية أي يقوم بعملية الإنتاج والتوزيع معا، ومن هنا ما قام به عبد الرحمن بن بلقاسم الصباغ حيث اشترى جزءا من حانوت بسوق الصباغين[2]. وجزءا من حانوت بحومة هالة من باب الجابية[3].

وبفحص سجلات المحكمة الشرعية اتضح أن كثيرا من أصحاب الحرف والصناعات الإنتاجية خاصة المتخصصة في "الدباغة" وصناعة الخبز "الكواشين" والمجوهرات، قد أصبح لهم نفوذ

---

[1]-عبد اللطيف بن أشنهو: تكون التخلف في الجزائر، مرجع سابق، ص41-43.

[2]-السجل الثاني: العقد المؤرخ في 14 محرم 1206هـ، ص08.

[3]-السجل الثاني: العقد المؤرخ في 07 صفر 1206هـ، ص16.

قـــوي ومـــن مبادلاتهم نستنتج أنهم قد تمكنوا من تكوين ثروات ضخمة لا تقل أهمية وضخامة عن ثـــروات أصحاب النفوذ وكبار الملاك، مكنتهم من دخول مجالات عدة منها: تبادل العقارات ومن هـــذا نسجل ظهور الدباغين في (14) عقدا، منها (5) لعائلة بوزاهر، التي يبدو أنها عائلة وافدة إلى المدينة، لأننا لم نصادف هذه العائلة في المراجع التي تعرضت لدراسة قسنطينة، كما ظهر الكويشي في (8) عقود وذلك لأهمية سمعتهم في الحياة اليومية ومع قلة مشاركة الحرفيين في المعاملات والمبادلات بالمقارنـــة مع ظهورهم في عقود الزواج والطلاق، إلا أننا نرجع ذلك إلى أن المبادلات تأتي في المرتبة الثانية فالمهم لهم هو الإنتاج[1] وإيجاد من يشتري إنتاجهم، كما أن هناك حرف لا تذر على أصحابها ربحـــا وفـــيرا رغم أهميتها، ومن هذا نلاحظ أن العقود تظهر لنا في بعض الأحيان لدى احتياج أحد أفراد الحرف ذات الدخل المحدود، في تسجيل إجارة أو كراء، فدخله لا يكفي لكي يستثمره أو يوفر شـــيئا كمالـــيا بـــل اهتمامه كان منصبا على كيفية توفير متطلبات الحياة اليومية. بالإضافة إلى أن أصحاب الحرف قليلو الدخل لم نسجل حصولهم على أي نوع من الملكية إلا بالهبة أو الوصية[2].

كما تميزت المنتوجات الصناعية بتوجيهها لسد الحاجيات الضرورية وإرضاء متطلبات العيش كـــالأدوات الفخارية والخشبية والأنسجة الصوفية والزرابي، وهذا ما تبرزه العقود التي لم تذكر غير الحاجـــيات الضرورية في الحياة اليومية، ويظهر ذلك في عقود التركات خاصة، وكمثال على ذلك تـــركة العـــالم الفقيه الطاهر بن حمود بن عباد التي كانت في أغلبها، أوان مترلية وصندوق وقفطان قارمسود تمثل في حنبل وزربية[3]. وإذا اختلفت طبيعة التركة فإنها تحوي الحلي وخير دليل على ذلك تـــركة العكـــري بنت بن رايس، التي خلفت إلى جانب العقار مجموعة من الحلي منها خلالة ذهب وسوار وقرطين و(10) خواتم ذهب ومقواسا ذهبا[4].

فوثائق المعاملات والمبادلات لم تخرج عن هذه المستلزمات، فالنشاط الصناعي لم يخرج عن

---

[1]-فاطمة الزهراء قشي: قسنطينة المدينة والمجتمع، مرجع سابق، ص266.

[2]-السجل الثالث: العقد المؤرخ في شوال 1212هـ.

-السجل : العقد المؤرخ في 11 شوال 1215هـ.

[3]-السجل الرابع: العقد المؤرخ في شعبان 1226هـ ، ص603.

[4]-السجل الرابع: العقد المؤرخ في رجب 1228هـ، ص814.

تلـــك المنتوجات التي كانت تورث كما تورث الصنعة بتقاليدها العريقة، ومع هذا كانت الأنشطة الصـــناعية والحرفية بمنتجاتها ذات تأثير كبير على الاقتصاد، فقد كان لها التحكم في الإنتاج خاصة الســـلع الأساســـية وتوزيعهـــا كالأدوات الفلاحية. لكن عانت المنتوجات القسنطينية من منافسة المنتوجات الأجنبية القادمة إلى المدينة من تونس والموانئ أي المستوردة من أوروبا، وهذا ما أثر سلبا على الصناعة كما أثر على تطور الإنتاج، خاصة وأن البايات قد اهتموا بالسلع القادمة من الخارج، ومع هذا فقد استمرت المنتوجات المحلية في تغذية حاجة المدينة من هذه المنتوجات دون أن دون أن تتطور بل أن التطور مس الكثير من الحرف[1].

2-3-الحركة التجارية لمدينة قسنطينة:

من خلال الوثائق التي بحوزتنا نتجول في مدينة قسنطينة ونلمس نوع من الحركة التجارية، إلا أن هـــذه الوثـــائق لا تكفي لتغطية الموضوع بصفة مفصلة، خاصة وأن التجارة تمثل إحدى الركائز الأساسية للحياة الاقتصادية في المدينة، لكن وبالرغم من النقص نتطرق لدراسة الموضوع انطلاقا من الأسئلة التالية:ما هي أهم المراكز التجارية التي عرفت بها قسنطينة؟ ما طبيعة السلع المتداولة في المدينة وما مصدرها، محلية أو أجنبية؟ وهل هناك عوامل مساعدة للحركة التجارية؟.

2-3-1-أهم المراكز التجارية في المدينة:

تعتبر قسنطينة إحدى المراكز الاقتصادية المهمة في الجزائر إبان الحكم العثماني، وذلك بفضل سياسة البايات التي ترمي إلى تكوين نظام تجاري يعتمد على نظام الأسواق، حيث اشتملت قسنطينة على (28) سوقا وسويقة و(21) سباباط[2]، وشكلت هذه الأسواق في ذلك الوقت إحدى المراكز الحيوية للتبادل التجاري، وقد احتوت المدينة على الأسواق اليومية والتي تفتح أبوابها كل يوم للزبائن وهـــي أســـواق متخصصـــة تجمـــع فيها مختلف الطوائف الحرفية في المدينة، وتتكون من دكاكين وحوانيـــت يمـــارس الحرفـــيون فيها حرفتهم ويبيعون منتجاتهم فيها مباشرة، وبهذا يصل المنتوج إلى

---

[1]- عبد اللطيف بن أشنهو: تكوين التخلف في الجزائر، مرجع سابق، ص42.

[2]-محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص45-49.

وباب الواد[1].

وتمـــثل هـــذه الأسواق الأسبوعية فضاء مفتوحا يعطي فرصا كبيرة للبيع والربح، وهذا هو السبب الذي يجعل التجار يأتون إلى قسنطينة من كامل إقليم البايلك، كما تفتح تلك الأسواق أمام المشـــتري فرصا كثيرة للشراء، وذلك بالاختيار بين الأنواع والأثمان، وتضفي على التجارة في المدينة حركـــية لما يجلبه التجار من أنواع السلع والبضائع، وهذا ما يجعل المدينة تظهر في ذلك الوقت بأنها تضـــم أفضل المراكز التجارية في البايلك بغض النظر عن كونها عاصمتها، فهي مكنة تجار الجملة من تأســـيس التـــبادل الذي يجد فيه بائع التجزئة كما يجدون أيضا على الصخرة أفضل سوق لتصريف تجارتهم[2]. وإلى جانب هذه الأسواق التي تقام في المدينة، هناك أسواق تقام على مقربة منها كسوق التلاغمة، والتظاهرات الاقتصادية التي تقام سنويا بإشراف شيخ العرب و هي المعرض السنوي الذي يقام بواد العثمانية[3]، إلا أنها لا تستقطب التجار والسكان بنسبة مماثلة لما تستقطبه مدينة قسنطينة

وعلى كل فإن هذا الاستقطاب كان بدرجة كبيرة في الأسواق الأسبوعية التي كانت تشرف عليـــها هيئة يمكن أن نطلق عليها تسمية الهيئة الجبائية، والتي تعمل على أبواب المدينة فتراقب التجار الداخلـــين وســـلعهم، وتجمع الأموال المفروضة على السلع القادمة معهم، ويرأس هذه الهيئة "الـــباب" ويساعده كاتب "خوجه" إن موقعها فهو في آخر حي السوق الكبير بجانب باب الواد الـــباب الرئيسي للمدينة، ولها فروع في باب الجابية وباب القنطرة وتعود هذه التجارة على البا بمداخيل ضخمة حيث تقدم هذه الهيئة للخزينة 25 ألف فرنك سنويا[4]، ومن ضخامة المبلغ تتـــنا الحركة التجارية وأهميتها في المدينة، فالعمل الحرفي الذي مورس في المدينة، وارتباطها بمنتوج الريف سمح للباحثين بأن يصفوا سكان المدينة بأنهم كانوا تجارا وأصحاب صفقات[5].

---

[1]-فاطنة الزهراء قشي: قسنطينة المدينة والمجتمع، مرجع سابق، ص242.

[2]-نجاة بولعسل: مرجع سابق، ص110.

[3]- العربي الزبيري: مرجع سابق، ص112.

Mouloud Gaid : Chronique des Beys de Constantine, Office des Publication versitaires, P 130.

[5]-احمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، ط2، دار الكتاب، البليدة، الجزائر، 1963، ص232.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

و لم تكـــن السلع وحدها التي تطرح في الأسواق القسنطينية بل كانت تتداول فيها عملات متـــنوعة مـــن الريال بأنواعه وأجزائه والريال التونسي، بالإضافة إلى المحبوب والسلطاني إلى جانب العمـــلات الأجنبـــية كالفـــرنك الفرنسي والبياستر الإسباني...كما عرفت المدينة مختلف المكاييل والأوزان وكل هذا ساهم في تسيير عمليات التبادل التجاري وإعطائه الشهرة.

وعـــلى كـــل حال فإن الأسواق القارة والأسبوعية تجعلها علاقة تمثلت في أن الأولى تغذي الثانية بالمنتوجات الصناعية، كما كان بينهما نوع من الاتصالات، فالأسواق القارة في المدينة تتصل بالأســـبوعية المقامـــة في قسنطينة أو في الأرياف، إما مباشرة عن طريق قدوم أهل الريف بأنفسهم للمدينة، وإما بواسطة الوسطاء من التجار الذين ينقلون السلع لبيعها في الريف، وجلب سلع الريف للمدينـــة، هكـــذا شـــكلت الأسواق في قسنطينة مراكز تجارية تردد عليها التجار للكسب والشراء وغيرهم من السكان الصناع، الدلالين، الحمالين وحتى العبيد.

جدول (10): يبين أهم الأسواق الموجودة في مدينة قسنطينة

اسم السوق	موقعه	تخصصه
سوق السراجين	قرب دار الباي	خاص بصناع السروج وبضائعه
سوق الخرازين	قرب مسجد بلفكون	يجتمع فيه الملاحين
سوق قزازين	/	لصناع الخيام
سوق الحدادين	قرب مسجد الأخضر	لمحلات الحدادة
سوق القزادرية	/	/
سوق النجارين	/	لصناع النجارة ومحلاتهم
سوق القهوة	براغية القبلية	خاص بالقهوة و المواد المستوردة
سوق العطارين	في ساحة باب الواد	يجتمع فيه صناع المواد التجميلية وكل ما يخص العطارة
سوق الصباغين	/	لمواد الصباغة
سوق الرقاقين	برايغة الجوفية	/
سوق الغرابلية	/	فيه يجتمع الغرابلية ومستلزمات الحرفة
سوق الغزل	/	من أشهر الأسواق في قسنطينة
سوق البرداعين	/	يجتمع فيه صناع البرادع
سوق الموقف	ملاصقة لدار الإمارة	/

2-3-2-طبيعة السلع المتداولة ومصادرها:

لأن قســـنطينة احتوت أكبر الأسواق في الشرق الجزائري، فالتجار يأتونها من جميع النواحي محملـــين بكل أنواع السلع الضرورية التي تحتاج إليها المدينة، وقد كان تجار المدينة أن يبدلون ما في وسعهم لتلبية حاجيات الناس ومتطلبات السوق، بالإضافة إلى المنتوجات المحلية هناك السلع المستوردة

من الخارج، وذلك عن طريق الموانئ التابعة لقسنطينة، وعن طريق البر، وتعرف هذه الأخيرة بتجارة القوافل، وقد عرفتها قسنطينة منذ القدم، فهذا الحسن الورتلاني يذكر في رحلته "أن قسنطينة كانت تصلها القوافل من كل النواحي"[1]، حيث ارتبطت تجارتها بقوافل تونس والصحراء، إلا أن أشهر القوافل كانت قافلة قسنطينة باتجاه تونس التي تستغرق مدة 25 يوما وتعود محملة بالأقمشة المطرزة والبرانس من النوع التونسي الرفيع وكذلك الحايك التونسي[2]، كما كانت للشاشية التونسية مكانتها في المجتمع القسنطيني.

أما القوافل القادمة من الصحراء فكانت تأتي إلى قسنطينة محملة بالسلع التي تحتاج إليها الأسواق وأهم هذه السلع العبيد، السود ذكورا وإناثا، والذهب حلي وقوالب والعاج، إلى جانب ريش النعام والتمور، بالإضافة إلى السمن والحنة، وبعض الأقمشة الأفريقية المزركشة والأحجار الكريمة[3]. وفيما يخص الأقمشة الحريرية، الخيوط المذهبة، الزرابي والسجاد، كذلك الكتب المنسوخة وغيرها فكانت تصل إلى قسنطينة عن طريق القوافل القادمة من المشرق المغربي، كما كانت لقسنطينة تجارة مع المغرب، حيث كان التجار يمدون نشاطهم إلى فاس ومكناس، فيجلبون الحرير المنسوج والفضة وأدوات الزينة المعروفة.

و كانت الموانئ تغذي الأسواق القسنطينية ببعض المواد الغذائية كالسكر، القهوة، والتوابل التي يستعملها السكان في حياتهم اليومية بالإضافة إلى بعض الكتان والورق، ومن هذه المعلومات نتأكد أن ما تستورده الموانئ من أوروبا قليلة جدا[4]. لكن ما الذي يأخذه التجار من أسواق

---

[1]-الحسن بن محمد الورتلاني: نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تحقيق: محمد بن أبي شنب، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1974، ص686.

[2]-يذكر ناصر الدين السعيدوني أن 70برنوسا من النوع التونسي و50 غطاء من نوع الحايك التونسي، كانت ضمن هدايا باي قسنطينة للداي، وهذا يدل على أهمية التجارة مع تونس، أنظر: ناصر الدين السعيدوني، ورقات جزائرية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص161.

[3]-يحيى بوعزيز: طرق القوافل والأسواق التجارية بالصحراء الكبرى كما وجدها الأوربيين خلال القرن التاسع عشر، مجلة الثقافة، ع59، الجزائر، 1980، ص19.

[4]-العرب الزبيري: التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص102.

قســـنطينة؟ يقـــول أحمد باي في مذكراته: «إن كل ثرواتنا تتمثل في القموح والأصواف»[1]. لكن التجار لا يحملون هذا فقط، بل تحمل القوافل معها من قسنطينة إلى تونس التمور والأصواف والجلود المدبوغة وريش النعام. كما يذكر أبي الضياف: «إن صاحب قسنطينة يشتري الأنعام ويبعثها إلى البيع بتونس بثمن يلوح بالإشارة إليه»[2]، هذا عن السلع الموجهة إلى تونس.

أمـــا الـــتجار المـــتوجهون نحو الصحراء فيحملون معهم بضائع مختلفة كالسروج والأخمة للأحصـــنة والبغال والجمال، خاصة البغال المرغوب فيها في الصحراء، ذلك لتميز بعض شمال إفريقيا بـــالقوة والقدرة على الكر والفر في الحروب، وتجتمع القوافل بقسنطينة في مطلع فصل الربيع بعد أن ترحل في مطلع فصل الشتاء حيث الحرارة والطقس ملائمان بالصحراء، ولعل هذا هو السبب الذي يجعل أغلب المتعاملين في سجلات المحكمة يهملون التجارة حتى يصل الربيع لدفع المبالغ المتبقية، ذلك لأن الصـــناع والـــتجار يـــبيعون منتجاتهم في ذلك الفصل، وقد قدرت قيمة المبادلات التجارية في قسنطينة أواخر العهد العثماني الخاصة بالقوافل القادمة إليها بـــ1000,000 فرنك[3].

ومـــن هنا يمكن القول بأن المبادلات التجارية الداخلية والخارجية ساهمت في إثراء الأسواق القسنطينية خاصة بالمواد الكمالية التي تبرز أبهة الأعيان، ولكن لسوء الحظ لم تكن هذه المبادلات التي توجـــه إلى أســـواق الصحراء بالمقابل تعني إلا القليل من الإنتاج المحلي من الصناعة والحرف، وكان جوهـــر المـــبادلات القائمة في قسنطينة منصبا على ما ينتج من عمليات الجني. وملخص القول أن الـــتجارة في قســـنطينة كان الأهم فيها هو إنجاز الصفقة التجارية، وليس الاهتمام باقتصاد السوق الحقـــيقي المعـــتمد على الكفاءة الإنتاجية، وهذا أحد الأسباب التي لم تستعد الصناع في استحداث تقنيات جديدة تساعد على زيادة الإنتاج، لأن السوق كانت محدودة و لم يجد أسواقا أوسع.

---

(1)-أحمـــد باي: مذكرات أحمد باي وحمدان خوجه وبوضربة، ترجمة: محمد العربي الزبيري، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1973، ص14.

(2)-أحمـــد بن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك وعهد الآمان، تحقيق: لجنة من كتابة الدولة للشؤون الدينية والأخبار، دط، تونس، 1963، ص40.

(3)-يحيى بوعزيز: طرق والأسواق، مرجع سابق، ص19.

2-3-3-العوامل المساعدة على نمو أسواق التبادل في المدينة:

وبالنظر لتلك المكانة التجارية التي احتلتها قسنطينة خلال الحكم العثماني، ارتأينا أن نتعرض إلى أهم العوامل التي ساعدت على نمو أسواق التبادل، ومن العوامل المساعدة انفتاح المدينة من الجنوب إلى الشمال بواسطة أبواب مكنت التجار من الدخول إليها من الجهتين، قادمين من كل جهات الشرق الجزائري بالإضافة إلى وقوع المدينة في وسط شبكة من الطرق التي تصلها بمعظم المدن والتجمعات السكانية الخاضعة لنظام الترك، وحتى المناطق غير الخاضعة كانت تساهم في تنشيط التجارة بقسنطينة، بواسطة المنتوجات والضرائب التي تدفعها للباي.

فالسيطرة الاقتصادية التي تميزت بها مدينة قسنطينة، تتجاوز سيطرتها السياسية فالقوة الاقتصادية تتأكد بواسطة الطرق، فبفعل ترابط كل المدن التابعة لها، فهي محطات تابعة لها، فمدن الداخل سواء كانت واقعة في منطقة حرة تماما، مثل تبسة وفي منطقة نصف تابعة مثل بسكرة أو مسيلة أو في منطقة تابعة كليا مثل ميلة فجميعها تعمل تجاريا مع قسنطينة[1].

هذا وقد حازت التجارة في قسنطينة اهتمام الباياات وذلك من اجل أن يتمكنوا من فرض سيطرتهم على سكان الأرياف، والقبائل الذين توفر لهم المدينة حاجياتهم. كما تسمح لهم التجارة بفرض الضرائب ومراقبة السلع كذلك القبض على المتمردين بالإضافة إلى أن الباي عمد من خلال تشجيع الأسواق في المدينة إلى خنق القبائل المتمردة اقتصاديا وذلك من منعها من دخول المدينة، ومن القوافل التي تسهر على حمايتها، أضف إلى ذلك انفتاح المدينة تجاريا على البر والبحر، فالبر تعبر عنه الأسواق الداخلية التي كانت تزود قسنطينة بالمواد الأساسية وبصفة منتظمة، باعتبار أن المدن المحيطة بها كانت على حد تعبير توفيق المدني "مزارع بديعة وحدائق غناء، وبساتين شيقة ومنتزهات جميلة تحيط بمدينة قسنطينة"[2].

كما كانت هذه المدن تقوم بدور الوسيط بين أسواق قسنطينة والقبائل الكبرى في الشرق وتربط بالجزائر في الوسط ومدن الصحراء في الجنوب، فسوق ميلة يوصل سوق قسنطينة بالقبائل

---

[1]-نجد بولعسل: مرجع سابق، ص112.

[2]-أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص231-232.

ويـــزود المديـــنة بانتظام بالبقول والفواكه، كما أن ميلة ذات علاقة قوية بقسنطينة تتجاوز الإنتاج الاقتصـــادي إلى وجود ارتباطات عائلية بين المدنيين، أما مسيلة فهي تربطها بالجزائر وتقوم بسكرة بـــنفس الـــدور في الجنوب، ورغم أن تبسة تقع في منطقة غير خاضعة لسيطرة البايلك، فإن وجود حامـــية بهـــا جعلتها تدفع المنتوجات إلى قسنطينة، وتقوم بحراسة القوافل الذاهبة إلى تونس، أما من الناحية الغربية فإن زمورة ترتبط بعلاقة اقتصادية مستمرة مع قسنطينة[1].

أمـــا الموانئ التابعة لعاصمة البايلك فقد ارتبطت تجاريا بالمدينة بفضل السلع التي كانت تأتي إلـــيها منها، حيث تعرض أولا في أسواقها فالقوافل القادمة عبر البر إلى قسنطينة تعرض سلعها للبيع فـــيها، ثم تحمل تجارتها منها باتجاه الموانئ لتبيع الباقي، كما أن العكس صحيح، إذ أن البضائع المقبلة عـــبر الموانئ تجد مجالا واسعا لتصريفها في أسواق قسنطينة، نظرا للإقبال التجار الذي تشهده المدينة على الشراء ، أو حتى أنهم يقصدون الأسواق والرحبات للتجوال والإطلاع على المعروضات خاصة تلـــك القادمة عبر البحر، وأكثر الموانئ ارتباطا بقسنطينة ميناء عنابة وسطورة، فعن طريقهما تصدر الحبوب والجمول الشمع والصوف نحو أوروبا، ويستقبل الأقمشة والأدوية والرخام...[2].

كمـــا ساعد في ازدهار التجارة بقسنطينة وانتشار المؤسسات التي سخرة لخدمة التجارة مثل الفـــنادق، التي يبدو أنها مخصصة لاستقبال التجار مع سلعهم، وكمثال على ذلك فندق الزيت الذي حجـــز مـــن طـــرف تجار الزيت[3]، وتدل عقود المعاملات والمبادلات على أن الفنادق كانت من الملكـــيات الخاصة، مثل فندق بني نويرة، وإلى جانب ذلك يمكن أن نعتبر الحمامات والمطاعم العامة من المؤسسات التي كانت تخدم التجارة الداخلية والخارجية.

هكـــذا لعبـــت قســـنطينة بفضل هذه العوامل دورا هاما في ميدان التجارة فاستفادت من مراكزها التجارية أولا، ومن اعتبارها جسرا ومعبرا للقوافل التجارية القادمة من كل الجهات، خاصة أنها كانت بفضلها تحصل على سلع من بلاد معينة لتصديرها إلى بلاد أخرى، لكن هذا لا يعني عدم

---

(1)-نجاة بولعسل: المرجع السابق، ص113.

(2)-نجاة بولعسل: مرجع نفسه، ص114.

(3)-Antoine Felex : Constantine, Centre Econominique, op. Cit, P36.

وجود عوائق أمام التجارة والتُجار بمدينة قسنطينة خاصة وأن الباي قد مارس سياسة الاحتكار على بعض أنواع التجارة، خاصة المواد الأولية وهذه السياسة تعتبر من أكبر العوائق التي اعترضت سبيل التاجر القسنطيني، إذ البائع الوحيد في بعض الأحيان يكون الباي، وقد اتبع معظم البايات هذا الأسلوب بما يدر عليهم من أرباح، وكان هذا الاحتكار عائقا في وجه التجارة.

ضف إلى الاحتكار تجارة المواد الأساسية التي كان يمنح مراقبة صادرات عنابة التي تشتمل على الصوف والجلود والشمع، وكذلك ستة عشرة ألف قنطار من القمح[1]، وقد نتج عن هذه السياسة لجوء التجار للاتصال بالحصن الفرنسي مباشرة من أجل بيع منتوجاتهم، ولهذا استعان تجار قسنطينة بجماعة اليهود لتعيير السلع وتحديد أسعارها في البيع والشراء[2]، وإلى جانب ذلك ساهمت الاضطرابات الداخلية في اضطراب الأحوال الاقتصادية فنقصت المحاصيل وتقلصت معها الحركة التجارية، خاصة بعد ثورة ابن الأحرش التي أدت إلى قطع الطرق المؤدية إلى المدينة، وانتشار قطاع الطرق، وهذا أدى إلى عدم تمويلها بما تحتاج من مواد، مما تسبب في وقوع مجاعة وانعزال المدينة عن الريف.

إلا أننا من خلال التطرق لدراسة أهم النقاط المتعلقة بالواقع الاقتصادي في قسنطينة أواخر العهد العثماني، نجد أنفسنا أمام مجموعة تساؤلات تحتاج كلها إلى إجابات، ولعلّ أول الأسئلة هو هل كان زرع المحاصيل التجارية من أجل التصدير أو كان من أجل تزويد المدينة مما تحتاج؟ وما هو واقع الصناعات والحرف في المدينة، خاصة وأن الحرف تعد أهم العناصر الحيوية المحركة للتجارة فيها؟ وهل يمكن أن نقر بتفكك الملكية المشتركة وحلول الملكية الخاصة محلها من خلال عقود المعاملات والمبادلات؟ وهل كان للحركة التجارية أثر في قيام مجموعة نامية من التجار؟ وهل كان للواقع الاقتصادي الذي تعيشه المدينة أثره في توسيع الحياة المدينة؟

من الصعوبة الإجابة عن هذه التساؤلات بصفة قطعية، لكن نحاول أن نعطي إجابات تقريبية وهذا كما سبق وذكرنا لنقص الوثائق التي تنقطع في كثير من المرات، إلى جانب نقص المصادر

[1]-وليم سبنسر: مرجع سابق، ص122.

[2]-Ferqud (L.) : Les coprations des métiers à Constantine avant la conquèts, Op.cit, P452.

والمـــراجع الـــتي طرحت الموضوع بصورة دقيقة، ولذا فإن المحاصيل التجارية زرعت للغرضين معا (التصـــدير، وتزويد المدينة بالمنتوجات الزراعية)، فبتوفر المواد الأولية للمدينة يضمن الباي الاستقرار لهـــا، وبعقد صفقات التصدير يضمن ما تلزم عليه للداي من ضريبة الدنوش، بل ينميها كلما كبرت مثل هذه الصفقات، بالإضافة إلى تنمية ثرواته الخاصة، و لم يهتم البايات فقط بهذه العملية، بل اهتم بها الكثير من الأعيان وكبار التجار، والدليل على ذلك اتباع البايات سياسة الاحتكارات لأهم المواد المصدرة، وهو الذي يرخص لغيره من التجار بالمتاجرة بها، لكن مقابل مبالغ مالية.

أمـــا فـــيما يخـــص واقع الصناعات والحرف في المدينة بصفتها أحد العناصر الحيوية المحركة للـــتجارة، فإنهـــا لم تكن أكثر من صناعات تقليدية كانت على درجة من الأهمية في ذلك الوقت، خاصـــة وأنهـــا تلـــبي حاجات المدينة والريف من الأدوات المنزلية والملبس، وتصنيع أدوات زراعية ومنزلـــية، وقد مكن عنصر اتساع الأسواق من التحكم إلى حد ما في الصناعات، فلا بد من وجود الســـوق التي تمكن المنتجين من بيع سلعهم، إلاّ أن هذه الصناعات عرفت في أواخر الحكم العثماني منافســـة من السلع القادمة من الخارج، خاصة من تونس التي كانت صناعاتها متقاربة من صناعات قسنطينة، خاصة صناعة النسيج.

وقد كان لمنافسة تأثيرها على صناعات وأسواق التبادل، فقد عرفت أسواق المدينة إقبالا على المنتجات الأجنبية، كما ساهمت التجارة في نقص عدد المشتغلين بالصناعات، بحكم نقص أرباحها، فهي بمرور الوقت أصبحت مخصصة لتسديد حاجة الطبقات الغنية في المدن[1].

وبالنظر إلى وثائق سجلات المحكمة الشرعية، نستنتج تفكك الملكية المشتركة وحلول الملكية الخاصـــة محـــلها، ولعـــلّ السبب في ذلك هو أن كل التجار يلجأون إلى تعزيز مكاناتهم الاقتصادية بالاستناد إلى قاعدة عقارية، والتي تعتبر بمثابة القاعدة الخلفية التي يلجأ إليها في الأوقات الصعبة، وهذا ما تثبته الوثائق، فهذا محمد الدريدي بن سلميان التاجر يبيع داره في 03 ربيع الأول 1205هـــ بـــ 490ريالا ويشتريها تاجر آخر هو محمد بن علي بن سحنونة، ونجده يشتري أخرى في 7 رمضان

[1]-نوشي وآخرون، مرجع سابق، ص197.

1205هـ بـ325ريال[1].

والباحث في سجلات المحكمة الشرعية يلاحظ أن الحركة التجارية في المدينة أثرت على التجارة والتجار، فالاضطرابات الاقتصادية التي تعرضت لها قسنطينة، أثرت على الملكيات كذلك على الملاك فلم يصمدوا في وجه التحولات إلا من ملك ادخارات مكنته من مواجهة الهزات ومن شراء ما عرض للبيع من عقارات، وهذا هو السبب الذي أدى إلى زيادة الملكية عند البعض ونقصها عند البعض الآخر، كما أدت هذه الحركية إلى ظهور صغار التجار الذين تمكنوا من الحفاظ على دكاكينهم وتجاراتهم المحدودة، بالإضافة إلى ظهور كبار التجار الذين عملوا بالاعتماد على تجارة القوافل، وتزويد المدينة وضواحيها بما تحتاج إلى مواد غذائية وصناعية، والواقع أن هؤلاء كان أغلبهم من الأسر الحضرية التي أهلتهم أوضاعهم الاقتصادية من التأثير في التجارة، وإلى جانبهم نجد كبار التجار في الأوساط القبلية كالحراكتة والحنانشة، الذين اعتمدوا على تجارة القوافل وحمايتها في الشرق الجزائري.

أما إذا تحدثنا عن الواقع الاقتصادي في المدينة، وتأثيره على توسع الحياة المدنية، فإنه بفعل الثورات الشعبية والجفاف غادر الفلاحون أراضيهم متجهين نحو قسنطينة، بحثا عن العمل، خاصة لما عرف عنها من صناعات، وكان لهذا النزوح أثره في توسع المجتمع المدني باستقبال عنصر جديد يبحث عن المأوى والعمل داخل هذه المدينة، كما كان للأسواق القسنطينية الشهرة الكافية لتجعل التجار والصناع للقدوم إليها لبيع منتجاتهم فيها وشراء أخرى للتوجه بها إلى الأسواق المحلية، وهذه المكانة الاقتصادية تأثيرها في الحياة السياسية، فأي تاجر قادم إلى قسنطينة فهو بالضرورة يعلن خضوعه للنظام التركي، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كأن يستخدم العملة ويأتي إلى عاصمة البايلك من دون خوف على نفسه وأمواله، كما ساعدت على ازدهار وتوسيع الحياة المدنية سياسة البايات اتجاه القبائل المحلية، وهي عدم التدخل في شؤونهم الاقتصادية[2]، وهذا هو السبب الذي

---

[1]-السجل الأول، العقد المؤرخ في ربيع الأول 1205هـ، ص230.

العقد المؤرخ في 7 رمضان 1205هـ، ص264.

[2]-جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة، مرجع سابق، ص160.

أعطى نوعا من الارتياح في تعاملاتهم الاقتصادية مع البايلك.

2-3-4-مجالات الاستثمار في قسنطينة:

اتجه أصحاب الأموال والثروات من تجار وصناع في المدينة إلي اقتحام إلى مجموعة من مجالات الاستثمار لفائض رأس المال منها:

-أمتلاك الأراضي الزراعية:

نتيجة للاضطرابات السياسية التي عرفتها قسنطينة منذ نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الميلادي، التي أثرت سلبا على بعض ملاك الأراضي، مما أدى بهم إلى اللجوء لغيرهم من الأثرياء، الذين يملكون فائضا من الأموال للاقتراض، ويتم ذلك بضمان الأرض وهذا ما يعرف بالرهن، وبعد أن يفشل أصحاب الأراضي في تسديد ما عليهم من ديون يتخلون عن الأرض تطير الأموال المقترضة، ويصبحون عمالا فيها أو يستأجرونها، وهذا الإستئجار يصبح بمثابة الربح للمستثمر، وإلى جانب ذلك نجد أن بعض العائلات ذات النفوذ والمكانة في الأوساط الاجتماعية والسياسية بفضل تعاملها مع الباي وتوليها مناصب إدارية حساسة تمكنت من استثمار أموالها في مجال الأراضي الزراعية، كما عملت على توسيع ملكيتها الخاصة بحيث أصبحت قبل الاحتلال الفرنسي تستحوذ على مساحات شاسعة، ومن بين تلك العائلات نجد ابن الفكون وابن جلول وباش تارزي، هذه الأخيرة التي سجلت عقدا في المحكمة الشرعية في سنة (1210هـ) وينص على:

«في أوائل صفر الخير باعت الحرة الجلية خديجة بنت المرحوم بكرم الحي القيوم المنعم المقدس السيد أحمد باي جميع الوطن المعروف بالتفاحة والوطن المعروف يبوعو كل الكائن بالساحل الموالي للوطن المذكور كلاهما بأرض الساحل خارج قسنطينة وبالناحية الجوفية منهما وجميع الجنة والدشرة الذين هما بوطن التفاحة من المكرم الأجل الفاضل الأمثل عبد السيد عبد الرحمن باش تارزي بثمن قدره بجميع ذلك 3000 ريال كبيرة الضرب و8 ريال من النحت» [1]

[1]-السجل الثاني: العقد المؤرخ في 1 صفر 1210هـ، ص626.

كذلك أمضى عبد الرحمن باش تارزي قاضي الحنفية لمدينة قسنطينة عقد تمليك لأرض في عام (1808م)[1]، غير أن استثمار الأموال في شراء الأراضي الزراعية ليس من اختصاص العائلات الكبرى فقط، وإنما دخله حتى أفراد الانجشارية ومن هؤلاء نجد:

«الحمد لله وفيه باع العيد بن أبي الرحايل الحملاوي شطر الثمن وربع الثمن وثلاثة أفلاس من الدار الجوفية الكاينة برحبة بني سعيد ومثل ذلك من جميع الأرض المقررة للحراثة المعروفة بالقنازع أحد أوطان ميلة من المكرم سي علي بن الخوجه بن الحاج خليل الانجشاري بثمن 70 ريال...»[2].

وبفحص السجلات بما فيها من معاملات ومبادلات، اتضح أنه كان للرجال النصيب الأوفر للاستثمار في هذا المجال، فهو لم يسلم لا من العائلات الحضرية الكبرى ولا من رجال الحامية التركية، بل استهوى حتى البايات الذين تمكنوا من الاستثمار في امتلاك الأراضي، ومن هذا ما قام به أحمد القلي بشراء أراضي أسرة ابن باديس بالفحص الأبيض بالحامة، وتتمثل في "جنة ابن عثمان"، و"جنة ابن داود" و"أم الركبة" وشركات "ابن يغلي" و"العصافيري" و"شراد" و"سيدي شقرون"، وذلك في سنة (1760م)[3]، ونفس العمل قام به الباي بوحنك، حيث اشترى أراضي " عين قجاو" من عائلة ابن جلول القسنطينية، وفي سنة (1751م) جعل نفس العائلة تتخلى عن أراضيها في شعبة الرصاص كتعويض عن دين كان به على أحد أفرادها[4].

كما كان لصالح باي أخصب الأراضي منها "سيدي غراب" وما تبعه "علجات القاضي" و"ساقية الروم"، وبهذه الطريقة أصبح مجال الاستثمار في الأراضي الزراعية مفتوحا للمنافسة أمام

---

(1)-أحمد سيساوي: النظام الإداري لبايلك الشرق، مرجع سابق، ص117.

(2)-السجل الثاني: العقد المؤرخ في 29 رمضان 1207هـ، ص455.

(3)-جميلة معاشي: الأسر المحلية الحاكمة، مرجع سابق، ص166.

(4)-Vaysette : Histoire de Constantine, Op. Cit, p167-168.

كـــبار العائلات طرف، والبايات ورجالهم الطرف المنافس من أجل امتلاك أكبر المساحات الزراعية في البايلك.

-مجال امتلاك العقارات:

يعتـــبر هذا المجال من أهم المجالات التي اتجه إليها أصحاب رؤوس الأموال والثروات، خاصة وأنّ العقارات تعتبر بمثابة القاعدة الخلفية لكل الأعمال التجارية، فتسجل لنا الوثائق أنه تمّ تبادل كل أنواع العقارات من دور وحمامات وحوانيت، كذلك الاسطبلات، كما قاموا بإنشاءات أخرى على الأنقاض أو الخراب الذي يشترونه.

وقـــد ســـجلنا من خلال عقود المبادلات تبادل (280) دارا بالباي من شراء، كما نسجل حضور العقارات بأنواعها في كل أنواع المعاملات من هبة، وصية وتركات، وقد كان الائتمان على العقارات لغرضين: الأول لاستعمالها لغرض خاص، والثاني فهو التأجير نظير إيجار سنوي أو شهري حسب العقد الذي يتم بين الطرفين المؤجر والمستأجر. ومن الأمور المتعلقة بالعقارات، ويجب الإشارة إلـــيها، أن كثيرا من المستثمرين في العقارات يقومون بوقفها على أنفسهم في حياتهم، وعلى ذريتهم من بعدهم، أو على وجه البر.

ومن ملاحظة العقود نجد أنّ هذا المجال مطروق خاصة من طرف النساء، ففي الفترة الممتدة من 1202هـــ حتى 1210هـــ سجلنا (78) عقدا خاصا ببيع النساء لدور وشراء (53) دارا، من بينها (28) عقد بيع امرأة لامرأة، ولم تهتم المرأة بالدور فقط، بل اهتمت بالحمامات وشرائها، كما اهتمت بهذا المجال كل النساء، وهذا ما يدل على أنه مجال مفتوح أمام استثمارات أموال النساء بصفة عامة، فبنات الانكشارية يظهرن في مجموعة لا بأس بها من العقود الخاصة بالعقارات، منها 8 عقود بيع للدور. وفي هذا المجال، ظهرت نساء عائلة ابن نعمون، خاصة فاطمة زوجة أحمد بن نعمون قائد الـــدار، والتي اشترت دورا في باب القصبة[1]، كذلك أخته التي اشترت منه دارا، وذلك واضح في العقد التالي:

[1]-السجل الأول، العقد المؤرخ في 3 صفر 1202هـــ، ص4.

«الحمـــد لله وفيه باع المكرم الحاج أحمد بن نعمون جميع الدار الجوفية المعروفة قديما بدار الكمّاد من حومة البطحاء من أخته عائشة بثمن قدره 900 ريال اعترف بقبض 700 ريال ... و100 ريال أنذر بها إلى أبريل...»[1].

وهـــذا لا يعني أن الرجال لم يطرقوا هذا المجال، وتركوه حكرا على النساء، بل نجد أنّ من بـــين (78) دارا باعتها النساء اشترى الرجال (50)، ولعل هذا هو مجال استثمار عائلة بوزاهر التي مارست مهنة الدباغة، خاصة الحاج محمد بن بوزاهر، والحاج عمار بن بوزاهر اللذين ظهرا في (5) عقود، منها (4) لمحمد، وكمثال على ذلك نأخذ العقد التالي:

«الحمد لله وفيه باع سي بلقاسم بن الحاج الغربي الكواش 3 أثمان وشطر الثمن من جميع الدار القبلية برايغة من حومة أقواس... من المكرم الحاج محمد بن بوزاهر بثمن قدره 500 ريال و69 ريال...»[2].

ومن الوهلة الأولى يظهر أنّ العائلة تشتري الدار للسكن، لكن ماذا تفعل بأربعة؟ وإلى جانب هذه العائلة هناك عائلات أخرى مثل عائلة بن عباد، كما برز رضوان خوجة في عملية بيع المنازل، وذلك في 3 عقود، والتي نسجل من خلالها ملاحظة هي أنّ تعاملاته الثلاثة كانت مع الأتراك، الأول مع الانكشاري، والثاني مع أحمد التركي، والثالث مع أولاد بن قارة.

كمـــا اقتحم البايات مجال امتلاك العقارات، فهذا أحمد باي في سنة (1818م)، عندما عيّن خليفة للباي على قسنطينة واستقر بها، قدم طلب الحصول على ملكية إحدى الدور المسماة بـــ"دار البشماة"، هذه الدار التي لم يتحصل عليها مجانا رغم المنصب الهام الذي يحتله، بل فضل أن تكون له مقابل مادي معتبر، إذ استبدلها بدار يملكها في حي من أحياء المدينة، ومع ذلك فإنّ فرصة نسخ عقد تملكها لم ينسخ إلا في سنة (1826) عندما عيّن بايا[3].

---

[1]-السجل الثاني، العقد المؤرخ في 10 رجب 1207هـــ، ص404.

[2]-السجل الأول، العقد المؤرخ في 21 ذي الحجة 1204هـــ، ص208.

[3]-بوضرساية بوعزة: مرجع سابق، ص95.

ومن تصفح العقود، نجد أنه لا يكاد شارع أو حارة أو حومة في قسنطينة يخلو من العقارات المستثمرة خاصة من طرف التجار، وخاصة في المناطق القريبة من المراكز التجارية في المدينة كالأسواق الكبرى.

-مجال الشركات:

لقد شهدت قسنطينة مجالا من مجالات الاستثمار، وهو الشركة من أجل استثمار رؤوس الأموال، عن طريق نظام المشاركة التجارية، والتي تثبتها العقود المسجلة في سجلات المحكمة الشرعية، على أساس أن يدفع كل شريك مبلغا معينا حسب نص العقد، ويصبح المبلغ المدفوع من الطرفين هو رأس مال الشركة التي يحدد العقد نوع السلع التي سوف يستثمر فيها رأس المال هذا وأسلوب الاستثمار على أن يتولى أحد الشركاء إدارة عملية الاستثمار التجاري محليا وخارجيا، ومن هذا نجد مثلا شراكة الحاج أحمد بن بودرهم مع رابح النوري، وأولاد سي منصور وراضة بنت الشفار وفاطمة بنت المقلاتي، في مبلغ 567 ريالا وربع الريال، على أن يتولى أحمد أمور هذه التجارة، والبداية كانت من جربة ثم اتجه إلى بجاية[1].

كما نجد بعض العقود التي تسجل لغرض إقرار الشراكة، ومن ذلك:

«الحمد لله وفيه، اعترف سي علي بن عبد القادر الونيسي بأنه قد وقعت الشراكة بينه وبين أخيه سي محمد وزاد عليه بفرس شهبا اللون وبـ22 ريال وهب له ما ذكر...»[2].

وبالرغم من قلة هذا النوع من العقود الذي قدّر بـ(8)، إلا أننا نجد فيها ما نبحث عنه، فهي في بعضها تنص على إقرار بالشراكة، وفي آخر تنص على حلها، فهذا سي عباس بن زغير يقرّ بانفصاله عن السيد سليمان بن مسعود وولده سي الحسين من المخالطة والمشاركة والمعاملة التي كانت بينهما في كل أنواع المضاربة التجارية[3].

---

(1)-السجل الرابع: العقد المؤرخ في ربيع الثاني، 1228هـ، ص786.

(2)-السجل الثاني، العقد المؤرخ في 15 رمضان، 1207هـ، ص452.

(3)-السجل السابع، العقد المؤرخ في رجب 1233هـ، ص65.

ومـــن خلال العاملات والمبادلات دائما، نكتشف أنّ شراكة محمد ومحمود ولدا إسماعيل بن كوجـــك عـــلي الـــتي وقعـــت بينهما على ما يبدو من جراء الإرث، لكن تمكنوا من الحفاظ على اســـتمرارها، ومن نماذجها العقد الذي يثبت تملكهما الحانوت الغربية بسوق الصباغين[1]، وبفضل هذه الشراكة تمكنا من الحصول على ملكيات جديدة والسيطرة على مجموعة من القروض، والبقاء في مجموعة كبار الملاك في المدينة، لكن هذه الشركات لم تتطور إلى شركات تجارية كبيرة، بل بقيت في شـــكل شـــركات صغيرة تضم صغار التجار وكبار الملاك الذين يطمحون إلى تنمية تجارتهم، وهذا ساعد على قيام نوع من الحركية ونمو التجارة.

-الاهتمام بالصناعات والحرف:

اتجـــه بعض الأعيان إلى طرق مجال آخر من مجالات الاستثمار وهو من أقل المجالات استهواء للملاك، هو حرفة عصر الزيتون وصناعة الصابون، وهذا الاهتمام يعطي لهم الحق في تسويق الإنتاج لصالحهم أو في الحصول على مال من جراء كراء محلات مخصصة للحرف محلّ الاهتمام، في حين اتجه البعض الآخر إلى الاهتمام بمشاريع الخدمات مثل بناء الحمامات العامة والمطاحن، وهذا الاتجاه غالبا ما يتجه إليه البايات لاستثمار أموالهم، ولإيجاد مكانة في الأوساط الاجتماعية والاقتصادية.

كمـــا نجـــد بعض الملاك اتجه إلى شراء العبيد وتأجيرهم كعمال لمن يحتاجهم، وإما تدريبهم وتعلـــيمهم عمـــلا ما، فيبحثون هم عن العمل ويدفعون للمالك نسبة من دخلهم أسبوعيا، وكان أصـــحاب الحـــرف يعلمونهم كذلك مقابل نسبة من الأجر، وفي بعض الأحيان يساعدهم المالك في إنشـــاء ورشـــة، حيـــث يصـــنعون الثياب والأحذية وغيرها من البضائع، ويأخذ منهم نسبة من المدخول[2].

ومـــن العـــائلات التي اهتمت بمثل هذه العملية الاستثمارية، نجد عائلة بن كوجك علي التي

---

[1]-السجل الأول، العقد المؤرخ في 15 رجب 1203هـ، ص438.

[2]-حون -ب- وولف: الجزائر وأوربا، ترجمة: أبو القاسم سعد الله، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص230.

اتجهـــت إلى الاستثمار في صناعة الخبز، ومن ذلك الكوشة التي أجرتها بـــ23 ريال لصناع الخبز[1]، مـــع إننا لم نعثر على ما يدل على أن هذه العائلة قد اشتغلت في مجال الصناعة الغذائية كالخبز. كما اهتمت عائلة بن وارث بالصباغة وصناعة الخبز[2].

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[1]-السجل الأول: العقد المؤرخ في 15 ربيع الأول، 1202هـ، ص13.

[2]-السجل الأول: العقد المؤرخ في 16 ذي الحجة 1204هـ، ص207.

العقد المؤرخ في 23 ربيع الأول 1205هـ، ص230.

الفصل الثالث:

أنواع العملات والأسعار المتداولة في قسنطينة

3-1-أنواع العملات التي كانت سائدة في قسنطينة:

3-2-الأسعار وحركتها:

3-3-العمليات النقدية ومعوقاتها:

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

إنّ موضـــوع المعاملات والمبادلات الاقتصادية يفرض علينا التطرق إلى أهم ما ينتج عن هذه العملية، وهي النقود، فمن خلال المبادلة نستنتج الحاجة الاقتصادية للنقود، فهي تعتبر المطلب الرئيسي في المعاملات والمبادلات، ولهذا نقول ما مدى أهمية النقود في المعاملات والمبادلات؟

مـــن الواضح أنّ النقود في العهد العثماني وفي كل الأسواق الجزائرية وغيرها كانت تمثل أداة للمبادلة، فهي تلعب دور الوساطة في مبادلات السلع، وهذا مستمد من طبيعة النقود في كونها مقبولة قـــبولا عامـــا من الأفراد القادمين إلى الأسواق أو إلى المحكمة الشرعية في قسنطينة، كما أنها في نظر الحـــاكم الشـــرعي الوســـيلة المناســـبة لتســـوية المبادلات والديون، لذلك يطلق عليها اسم "القوة الشرائية"[1]، وهذا ما جعلها إحدى الركائز الأساسية في تحديد قيمة السلع، كما أنّ المدخول تسهل عملية القروض، وعمليات التبادل الآنية.

بالإضـــافة إلى أنّ النقود تمثل إحدى وسائل الادخار، فهي أكثر الأموال سهولة في التخزين، وهـــذا مـــا يجعلنا نستنتج أنّ النقود تشكل إحدى مكونات الثورة التي تعبر عن الموجودات الحقيقية الماديـــة كالعقارات والثروة الموجودة في شكل نقود، كما تسمى الثروة المالية، ولهذا يمكن أن نعتبر المعاملات والمبادلات أحدى الدوافع الرئيسية لحيازة النقود، حيث يرتبط دافع المعاملات بالحاجة إلى الاحتفاظ بكمية معينة من النقود لإجراء المعاملات اليومية.

لكـــن من تتبع حركة المعاملات والمبادلات في قسنطينة نجد مجموعة من النقود المختلفة، لذا كـــان مـــن الواجب علينا التعرض لأسباب هذا التنوع النقدي لمدينة تابعة لدولة لها نظامها النقدي الخاص، إن لاستعمالها مبرر وهو التبعية السياسية للإيالة، وهذا ما تعبر عنه النقود، في ذلك العهد، إذ تعتـــبر العملة أو النقد وسيلة للإعلام السياسي، فالدولة عند توسيع سلطانها ليشمل الأراضي المجاورة تفـــرض تداول عملتها فيها[2]. وعليه، كانت العلاقة بين العملة والمعاملات واضحة، فوجود النقد يرتبط به وجود المعاملة والمبادلة المالية، فالتبادل يتم على أساس النقود، وتوزيع الثروة مرتبط بطرق مداولـــة النقود، وباستعمال العملة يخضع نشاط المعاملات والمبادلات مباشرة لتدخل الدولة بواسطة العملة، لكن ما هي أنواع العملات التي كانت سائدة في قسنطينة قبل الاحتلال؟

---

[1]-ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف: مدخل في علم الاقتصاد، دط، دار الزهران، عمان، 1999، ص 314.

[2] فيكتور مورجان: تاريخ النقود، ترجمة: نور الدين خليل، دط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993، ص 24.

3-1-أنواع العملات التي كانت سائدة في قسنطينة:

3-1-1-العملات الجزائرية:

يرتكز النظام النقدي الجزائري على معدنين هما الذهب والفضة، وكل معدن له مميزاته، وغالبا ما يستورد الذهب من السودان[1]، وتتم عملية ضرب السكر بإشراف "أمين السكة"، وقد تنوعت العملات المفروضة بالجزائر، والتي تداولها الناس في تعاملاتهم المالية بقسنطينة، فاحتل "الريال"[2] الصدارة، فأغلب المعاملات والمبادلات كانت تتم بواسطة هذه العملة، حيث نسجل ظهور هذه العملة في (520) عقد من مجموع العقود التي تركزت على العقود التي قدرت بـ(850) معاملة ومبادلة، وقد ظهرت هذه العملة بأوصافها وأجزائها المتمثلة في:

ريال صغير الضرب؛ أو ما يعرف بـ"ريال بوجو"[3]، وهو قطعة صغيرة من الفضة، وقد ظهرت أول مرة في سجل التشريفات سنة (1735م)، ويوجد من أرجع تواجده إلى سنة (1661 م)، وضرب البوجو بـ(10غ) في القرن (19م)، وبذلك تكون فكرة البوجو بدائية في التكوين والتداول، ولكن كثر استعماله في القرن (19)[4].وهذا النوع من الريال (ريال صغير الضرب) لم يكن شائع الاستعمال لدى سكان قسنطينة، فظهر في (6) عقود فقط ، فهو يعتبر من النقود الفضية البسيطة، ولهذه العملة أجزاؤها منها ربع الريال، ثمن الريال، نصف الريال، وهذا ما أكده الشريف الزهار بقوله: «أما قطعة دورو الفضة، فقد أمر بصنع أنصاف لها وأسمى النصف ريال بوجو (بجه)، كما صنع أرباعا لها...»[5]. وقد ظهرت هذه الاجزاء في كثير من عقود المعاملات والمبادلات.

---

[1]-Lemnouar Merouche : Recherche sur l'Algérie à l'époque ottomane, Op. Cit, p21

[2]-الريال: عملة سادت في أغلب بلدان البحر المتوسط وبلدان المشرق العربي، وأول من أدخل هذه التسمية للأسواق هم الأسبان، ولذا اختلفت أنواعه، فمنها الريال بومدفع، والريال سينكو، وريال المحري والريال روسي...إلخ. ينظر: كسال، دريـاس يمينة: السكة الجزائرية في العهد العثماني، رسالة دكتوراه في التاريخ، إشراف مولاي بن حميسي، جامعة الجزائر، 1987-1988م، ص202.

[3]-أبـو القاسم سعد الله: سجل المحكمة المدنية أواخر العهد العثماني (1821-1839م)، مجلة الثقافة، ع81، الجزائر، 1984، ص164.

[4]-Lemnouar Merouche, Op. Cit, p45.

[5] أحمد شريف الزهار: مذكرات الحاج أحمد شريف الزهار نقيب أشراف الجزائر (1754-1830). تحقيق: أحمد توفيق المدني، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص107.

ريـــال كـــبير الضرب؛ ويسمى بضعف الريال بوجو أو زوج بوجو أو البوجو المضاعف، ويسميه الأوربيون بـــ"بياستر الجزائر"، ويطلق عليه العرب اسم دورو الجزائر، وقد حضر هذا النوع مـــن العملـــة في 46 عقدا، ويصل وزنه إلى (20غ)[1]، وقد كان للريال بدون أي صفة ملحقة به أكبر نسبة للتعاملات المالية، فهو يظهر في (337) عقدا، إلى جانب ريال سكة بلد التاريخ أو سكة الوقـــت لـــ(105) معاملة، أما الريال القسنطيني فقد ظهر في (6) عقود، كلها عقود بيع وشراء، وهـــذا إن دلّ على شيء، فيدلّ علة أنّ بالمدينة عملة تنسب إليها، وبالتالي يمكن القول أنّ لقسنطينة نوعا من الاستقلال المالي.

وهكذا كان الريال العملة الفضية الرائدة في كل المعاملات والمبادلات الاقتصادية في قسنطينة أواخر الحكم العثماني، لكن هذا لا يعني أنه العملة الوحيدة المتداولة فيه، فهناك عملات أخرى منها المحبوب والسلطاني اللذين يذهب الكثير من المؤرخين إلى القول بأنهما عملة واحدة، لكن لهما اسمين، في حـــين يذهـــب (Ernest-Piecard) إلى القول بأنهما عملتان مختلفتان، ويعطي كل عملة قيمتها وأجـــزاءها ، لكن العملة التي تظهر في الوثائق التي بين أيدينا هي المحبوب، وذلك في (3) معاملات مالية.

ومـــا يلاحظ هو أننا لا نصادف هذا النوع من النقود في مبادلات البيع والشراء، ومن هذا نقـــول أنّ العمـــلات الذهبية كانت لا تستخدم في التبادلات اليومية، بل كانت يحتفظ بها للادخار ولـــلحفاظ على الثروة الذهبية، و لم تكن هذه العملة في حوزة عامة الناس، بل كانت بحوزة الأثرياء وأعـــيان المدينة، لذا لم يتعدّ استخدامها عقود الوصايا والهبات ، كما أنها لم تلق الإقبال على التعامل بهـــا لارتفـــاع قيمتها، في حين لقيت النقود الفضية الإقبال على التعامل بها لتوفرها وشيوعها بين العامة.

وإلى جانب النقود الذهبية والفضية، نجد النقود النحاسية كذلك التي برزت في الوثائق كنقود تفـــيد في العمليات الحسابية، ونجد على رأسها الخروبة[2] التي ظهرت خاصة في عقود البيع والشراء،

---

[1]-Lemnouar Merouche, Op. Cit, p48.

[2]-الخـــروبة: المقصود بها أصلا حبة الخروب، ويقدر وزنها وزن 3 حبات من حبة القمح، ولفظ القيراط باليونانية يعني خـــروبة، وقـــد أثبت العلماء أنّ وزن الخروبة يساوي تماما وزن القيراط. ينظر: حسين محمود الشافعي: النقود بين القديم والحديث، دط، دار المعارف، القاهرة، 1983.

كمـــا ظهر في بعض العقود لفظ (قراريع وإسبرطا)، والتي لا ندري إن كان يقصد بها عملة محلية أو أجنبـــية، مع أنه يرد في بعض المصادر والمراجع أنّ الإسبرطة تعني "الإسبرشيك"، أي الدرهم الزياني الذي يذكره "نوشي"[1]. إلا أننا يمكن أن نعتبر هذه الفترة التي نقوم بدراستها (1787-1837م) فترة عايشت آخر فترات استقرار العملة الجزائرية (1730-1816م)، وفترة الأزمة الممتدة ما بين (1816-1830م)، وقـــد اعتبر عام (1816م) نهاية لفترة الاستقرار لظهور مجموعة من التغيرات الجديـــدة كـــبداية تخفيض قيمة النقد الرسمي، مع أنّ أمرا قد صدر نهاية هذا التاريخ، كالأمر الذي أصدر من طرف الحاج علي باشا في (1226هـــ-1811م)، ويقضي بتخفيض العملة الجزائرية[2].

وفي ســـنة (1817م) صدر عن الداي علي باشا قرار ينص على قانون مسّ عملة السلطاني حتى وصلت 9 بدقة شيك، والمحبوب إلى 6,75 بدقة، والدورو حتى 6 بدقة[3]. هذا وقد خفضت العملة الجزائرية مرة أخرى بقرار من الداي حسين الصادر بتاريخ 1238هـــ الموافق لـــ(1823م)، ويرجع هذا التخفيض إلى عجز ميزانية الدولة عن تسديد المصاريف التي تواجهها[4]، وذلك نتيجة لما تلقـــته الإيالـــة من أزمات خاصة المجاعة التي ضربت في سنة (1817م)، وألحقت الضعف بالمناطق القوية فأثرت على الإنتاج الصناعي، وقد استمرت هذه الأزمة إلى سنة (1830م)[5].

كمـــا عرفت العملة الجزائرية مزاحمة العملة المزورة القادمة من بلاد القبائل، والتي انتشرت بكميات كبيرة في أسواق التبادل التجاري وأصبحت تشكل خطرا على العملة السلمية، إذ أنّ النقود المـــزورة إذا ظهرت في الأسواق تطرد النقود الجيدة، حيث يقبل الأغنياء على اقتناء العملات الجيدة واكتـــنازها[6]، وهـــذا مـــا أدى إلى انعدام الثقة في النقود الجزائرية المطروحة للتعامل، إذ أنّ أغلبها

---

(1)-Nauschi (A) : enquête sur le niveau des populations, Op. Cit, p121.

(2)-Merouche (L): Op. Cit, p41-45.

(3)-ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830م)، مرجع سابق، ص213.

(4)-Merouche (L) : Op.Cit, p46.

(5)-Arnest-Picard : La monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830, Jules, Vabonal, Alger, 1930, p44.

(6)-يوســـف أحمد البطريق، محمد عبد العزيز عجمة: التطور الاقتصادي، دط، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 229.

مزيف، ولا تصل نسبة المعدن الثمين فيها إلى الخمس[1].

وقـــد بلغت نسبة النقود المزورة في عام (1830م) من صنف البدقة شيك (3 %)، أما من فئة ربع بوجو (4 %)، ولعل هذا ما أدّى إلى رجوع التجار إلى المقايضة في العمليات التجارية، إلى جانـــب ذلك عرفت أسواق المبادلات في قسنطينة مشكلة أخرى أدت إلى نقص النقود هو اختفاء روح المـــبادرة الاقتصـــادية الـــتي ساعد على اختفائها كثرة الحروب والأوبئة، فازداد حب الملاك لأسلوب الادخار الذي جعل النقود تقلّ وتشح في الأسواق، وتتركز في أيدي الطبقة الميسورة الحال، والمتكونة من الأغنياء: أتراك، حضر، يهود، أو تتركز في خزينة البايلك.

هذا عن العملات الجزائرية السائدة في قسنطينة، والصعوبات التي تعرضت لها في أواخر العهد العـــثماني، فماذا عن العملات بعد سقوط عاصمة الإيالة في سنة (1830م)؟ بعد هذا التاريخ عمل الحاج أحمد باي على إرساء نظام نقدي جديد، فجلب الذهب من الصحراء، واستخدم مناجم الفضة الموجودة بالشرق، وبدأ في ضرب نقود خاصة ببايلك الشرق على امتداد سنوات (1830-1831-1832-1834 و 1837م) على شاكلة النقود العثمانية من الذهب والفضة والنحاس، وأخذت النقود الذهبـــية أسمـــاء الســـلطاني والمحبوب، وكتب عليها تاريخ الضرب ومكانه "قسنطينة"، أما الفضية فحملـــت اسم الريال بوجو، وهو مساو للريال الجزائري 1,80 فرنك، لكن منذ (1833م) تأخر بســـبب نقـــص الفضـــة خاصـــة بعد سقوط عنابة[2].أما النحاسية والبرونزية، فقد كانت تعرف بـــ"الخروبة"[3].

لكـــن "فـــندلين شلوسر" يذكر أنّ أحمد باي قد أصدر أمرا بضرب سكة جديدة في سنة (1833م)، وهي قطعة نحاسية من حجم الفضية ولها نفس القيمة، وقد حرص على أن يستعيد القطع الفضية بمقابلها، وبعد أن استعملت هذه العملة الثانية بضعة شهور منع استعمالها واشترى الرطل من المواطنين بـــ12 قطعة فضية[4].

---

(1)-Ernest-Picard : Op. Cit, p47.

(2)-Nauschi (A): Enquête sur le niveau de vie, Op. Cit, p100-121.

(3)-Tamimi (A) : Le Baylek de Constantine et hadj Ahmed bey (1830-1837), Tunis, 1978, p73.

(4) فندلين شلوسر: مصدر سابق، ص80.

وقد أشار الباحثون إلى استعمال هذه العملة في المبادلات اليومية في قسنطينة، كما تطرقوا إلى أنّ الباي كان يتعقب القطعة الفضية القادمة من الخارج وخاصة التي يجلبها التجار اليهود من تونس، وأحيانا تكون بمثابة الضريبة التي تؤخذ على سلعهم[1]. والجدير بالذكر أنّ هذه العملة لم نصادفها في عقـــود المعـــاملات والمبادلات الموجودة في سجلات المحكمة الشرعية، ومن هذا يمكن أن نقول أنّ السكان لم يستخدموها لحداثتها.

ورغـــم الإجراءات المالية التي اتخذها أحمد باي من أجل أن يضمن السير العادي للمبادلات والمعـــاملات اليومية للمدينة، إلا أنّ قسنطينة والشرق الجزائري عامة تعرضت فيه العملة إلى انخفاض شديد في قدرتها الشرائية طيلة الفترة الممتدة ما بين (1823م-1837م)، وخاصة بعد الاحتلال[2].

ويمكن أن نرجع أسباب فشل الإصلاحات المالية التي قام بها أحمد باي إلى قلة المعادن الثمينة التي سعى لكسبها بكل الطرق، كما أنّ المعادن الموجودة في أرض البايلك كانت من النوعية الرديئة والضـــعيفة، وبهذا يكون أحمد باي قد غير النظام النقدي المعتمد على البوجو، ، إلا أنّ الفترة الممتدة مـــا بـــين (1830-1837م) عانت فيها المدينة من أزمات نقدية حادة مع بعض الانفراجات التي تلمس في (1831-1833م)، ويمكن أن نلمس الضعف في النقود المتداولة بسرعة في البلاد، لكن النقود ليست الدليل الوحيد الذي يعطي الوصف الدقيق للوضع التجاري في قسنطينة[3].

ولا يمكـــن أن نعتـــبر نقود أحمد باي هي أول النقود المنسوبة لها، فهناك الكثير من الباحثين الذيـــن أشـــاروا إلى تواجد نقود خاصة بالمدن الكبرى في الجزائر كقسنطينة وتلمسان من قبل مجيء العثمانـــيين[4]. كمـــا أشاروا إلى تواجد نقود تعرف بالبايستر القسنطيني الفضي، لكن مصدر هذه العملة يبقى مجهولا فعلى الرغم من ظهورها في مجموعة من الوثائق، فإننا لا ندري مكان ضربها، ولا من أشرف عليها.

---

(1)-Nauschi (A) :Op. Cit, p121.

(2)-Nauschi (A): Enquête sur le niveau de vie, Op. Cit, p122.

(3)-Merouche (L): Op. Cit, p52.

(4) محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص61.

جدول رقم (11): أهم العملات الجزائرية السائدة في المعاملات والمبادلات وقيمتها

المعدن	اسم العملة	قيمتها بالبدقة شيك	قيمتها بالريال بوجو	قيمتها بالموزونة	قيمتها بالفرنك الفرنسي	المصدر
الذهب	السلطاني	13 ب ش	4 ر بوجو	108 م	9,60ف	-Merouche -Ernest
//	½ سلطاني	6 ب ش	2 ر بوجو	54 م	4,45 ف	--Nousché
//	¼ سلطاني	3 ب ش	1 ر بوجو	27 م	2,22 ف	-Ernest
//	المحبوب	9 ب ش	3 ر بوجو	72 م	/	//
//	½ المحبوب	4 ب ش	1 ر بوجو	35 م	/	-Merouche -Ernest
الفضة	ريال بوجو	3 ب ش	/	24 م	1,86 ف	-Ernest
//	¼ بوجو	¾ ب ش	¼ ر بوجو	6 م	0,47 ف	//
//	1/8 بوجو	3/8 ب ش	½ ر بوجو	3 م	0,23 ف	//
//	2 بوجو	6 ب ش	2 ر بوجو	48 م	3,72 ف	//
//	بدقة شيك	/	1/3 ر بوجو	8 م	0,62 ف	//
//	½ ب ش	/	1/6 ر بوجو	4 م	0,31 ف	//
//	الموزونة	1/8 ب ش	/	/	/	-Merouche
النحاسية	الخروبة	0,16 ب ش	/	½ م	0,038 ف	-Ernest

3-1-2-العملات العربية والأوربية:

أول ما نصادفه من العملات العربية في وثائق المحكمة الشرعية الريال التونسي[1]، فهو يأتي في المرتبة الثانية بعد النقود المحلية من حيث درجة التعامل به، خاصة في المعاملات والمبادلات، وهذا راجع لعلاقات الجوار التي تجمع بين تونس وقسنطينة والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية، حيث

[1]-ظهر الريال التونسي في أسواق العملة منذ الربع الأول من القرن السابع عشر، وظل نقتبس من الريال الإسباني أكثر ن قرن، و لم يتخلص من التباعية للريال الإسباني إلا بعد ما تمكنت تونس من سك الربع الريال سنة 1725 بنسبة 65 % من الفضة. ينظر ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي، مرجع سابق ،ص192.

نسجل في معاملات خاصة بعائلة الراشدي امتلاكهم لأرض في تونس[1]، كما سجلنا حضور العملة في (5) عقود، ويرجع انتشار هذه العملة إلى القوافل التجارية بين قسنطينة وتونس، ومن جهة أخرى كان لاستيلاء الجيش الجزائري على ودائع تونس سنة (1755م)، وفرضه ضريبة سنوية على إيالة تونس إحدى عوامل توفر النقود التونسية بالبلاد الجزائرية[2].

وبمرور الوقت، أصبحت لهذه العملة مكانة في أوساط التجار القسنطينيين، بل هذه العمة التونسية في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني بالجزائر ارتفعت قيمتها بالنسبة للعملات المستعملة في بايلك الشرق، إذ بلغت قوتها الشرائية في قسنطينة (85%)، بينما قيمتها في الحقيقة لم تتجاوز (60 %)[3]. هذا عن العملة التونسية، فماذا عن باقي العملات؟

إلى جانب العملة التونسية، وجدنا عملة من العملات المغربية تعرف بـ"شقّا" سكة فاس، ويبدو أنّ هذه العملة لم تكن معروفة بالقدر الكافي لكي تتناولها المصادر والمراجع التي اهتمت بالموضوع، وقد عثرنا على هذه العملة في عقد واحد، لكنه كاف لكي يكون دليلا على تواجدها والاعتراف بها في مدينة قسنطينة، خاصة وأنّ العقد ينص على الاعتراف بشراء[4].

أما العملات الأوربية، فبالرغم من أننا لم نعثر عليها في المعاملات والمبادلات التي بحوزتنا، فهي موجودة بحكم تواجد شركة الملكية الإفريقية، التي في كثير من الأحيان تتبادل مع التجار القسنطينيين بالفرنك الفرنسي، وهذا يكفي لكي نقرّ بتواجد هذا النوع من العملات بقسنطينة، رغم عدم شيوعه بين الأهالي، وقد أثبتت بعض الكتابات التاريخية أنّ المعاملات والمبادلات بين الجزائريين والفرنسيين في الحصن الفرنسي كانت تتم بالفرنك، ويبدو كذلك أنّ الشركة حاولت إدخال العملات الورقية[5] التي لم تلق رواجا بين الأهالي لاعتبارات منها انعدام الثقة في مثل هذا التعامل، كما أن التجار الجزائريين في ذلك الوقت لا يؤمنون إلا بالملموس وهذا لا ينفي التعامل في بعض الأحيان عن طريق الحولات المالية.

---

[1]-السجل الأول: العقد المؤرخ في 21 جمادى الثانية، 1203هـ، ص96.

[2]-ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي، مرجع سابق، ص198.

[3]-Nouchi (A) : Op.Cit, P121.

[4]-السجل الأول: العقد المؤرخ في شوال، 1203هـ، ص116.

[5]-ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص198.

ومـــن استعراض النقود المتداولة في المدينة نكتشف طبيعة النظام المالي فيها والمتجسد في أن قســـنطينة كانت سوقا للتبادل الحر للعملات، فالكل مطروح للتبادل دون تمييز وكل عملة تحاول الســـيطرة عـــلى السوق، وهذا دون تدخل السلطة الحاكمة فهي لم تفرض قوانين تنص على تداول العملات في أسواق المدينة، كما أن اعتماد البايلك على تصدير الأموال الأولية مقابل الأموال العينية (النقدية)، أدى بالتجار الأجانب إلى تصدير العملة المعدنية مقابل المواد الأولية.

كذلك نلاحظ من خلال المعاملات والمبادلات سيطرة العملة الفضية على أغلب التعاملات المالـــية الموجـــودة في المدينة ولعل سبب الإقبال على هذا المعدن راجع إلى سهولة استعماله بخلاف الذهـــب والـــنحاس، فلقـــد ابتعد الناس عن التعامل بالذهب في قسنطينة نظرا لتعرض أصحابه إلى المصادرة والتغريم، كما كان أهل قسنطينة يحبون الفضة وهذا بارز في حليهم كذلك، وكأنهم يجهلون القيمة الحقيقية للذهب. وهكذا يمكننا الإقرار بعدم التطبيق الفعلي لنظام المعدنين في قسنطينة بالرغم من وجود العملتين الذهبية والفضية، وهذا لطغيان الفضة على الذهب[1].

و تمـــيزت السوق النقدية في قسنطينة بكثرة العملات المزورة فيها، وذلك لقربها من مراكز التزوير المتواجدة في القبائل إلى جانب التعاملات الكثيرة مع الأوربيين في السواحل الشرقية، والذين عمـــل الكـــثير منهم على تسريب النقود المزورة والمغشوشة إلى الشرق الجزائري. إلا أن النقود قد خدمت الحركة التجارية فسهلت عمليات التبادل و لم يكن اختلافها يشكل عائقا، إذ أن نقود الدولة كانـــت مقـــبولة في السوق القسنطينية ومن الراجح أنه كان يراعي في مسألة قبول النقود الأجنبية اخـــتلاف السكة أو الوزن فربما التجار كانوا يفضلون وزنا لا عبدا وربما كانت تنقص قيمتها بقدر تكاليف إعادة سكها وإن كان هذا احتمال فقط.

---

[1]-نظـــام المعدنين Bimeta Llism : هو وجود العملة الذهبية إلى جانب العملة الفضية وفي ظل المعدنين يستخدم كل مـــن الذهب والفضة، وتتحدد بينهما قيمة قانونية استبدالية، وبازدياد إنتاج الفضة تهبط القيمة القانونية وهذا ما حدث في القرن التاسع عشر في أغلب أسواق العالم. ينظر: يوسف أحمد البطريق، مرجع سابق، ص157.

جدول رقم (12): يبين قيمة النقود الأوروبية الأكثر شيوعا في الشرق الجزائري

اسم العملة	قيمتها بدقة شك	قيمتها الموزونة	قيمتها بـــ 2 ريال بوجو	الريال بوجو	المصدر
1 فرنك فرنسي	1ب. ش	12 م	28	14 ر.ب	P. Ernest
2 فرنك فرنسي	3ب. ش	25م	//	/	//
30 سنتيم فرنسي	2ب. ش	19م	13	6ر.ب	//
1بياستر إسباني	8ب.ش	29م	19	9,5 ر.ب	//
قرش ليفورن	3,6ب.ش	/	/	/	Nouschi

3-1-3-الحوالات والسفاتج:

يلعب هذا النوع من التعامل المالي دورا هاما في تنشيط التجارة ، و ذلك بفضل التسهيلات التي يؤديها ، فهي يمكن أن تكون أداة لنقل النقود أو أداة للوفاء بدين، أو أداة ائتمان، فإذا أراد تاجر السفر دون أمواله فإنه يلجأ إلى تاجر آخر يسلمه النقود ويأخذ منه كتابا حتى إذا وصل إلى مقصده يسحبها من عميل التاجر الثاني، وهكذا كانت تتم السفتجة والحولات بين المدن[1].

كمـــا أن هـــذه التعاملات المالية كانت تسهل للمشتري شراء ما يلزمه من السلع، دون أن يكـــون مضطرا لدفع قيمتها نقدا عند الشراء، كما تساعد البائع على تصريف سلعته بالسهولة التي يقدمهـــا للمشتري في كيفية الدفع. ومن مميزات هذه الوسيلة أن المعاملة التي يحررها المشتري للبائع

[1]-يرى بعض المؤرخين أن السفتجة كانت موجودة في المغرب الأوسط قبل العهد العثماني بزمن طويل يعود للقرن الثالث الهجري، بل أن السفتجة كانت موجودة في عهد حمورابي ويرجع البعض الفضل إلى الصين في إيجاد السفتجة أوائل القرن السادس الميلادي، ينظر: حودة عبد الكريم: مرجع سابق: ص239.

تكـــون قابلة للتداول في أي مكان أراد ومن هذا لم نجد إلا عقدا واحدا مسجلا في المحكمة الشرعية وينص على تبادل السلع دون دفع ثمنها:

«الحمـــد لله أحضر المكرم سي رزوق بن حروا العبيقب التاجر حرفة 600 ريال ترتبت بذمته من سلعة ابتاعها من المرحوم الحاج المسعود بن طاحين ودفعها من الشاب الصالح...»[1]

وقد تحدث حمدان خوجه عن هذا النوع من التعامل الذي كان شائع بين الكراغلة الموزعين على مختلف أنحاء الإيالة، حيث لم يكن باستطاعتهم الحضور شهريا، كما هي العادة لتقاضي مرتباتهم ولذلـــك كانـــت جماعة من اليهود تسبق لهم رواتبهم السنوية مقابل وكالة تسمح لهم بأن يقبضوا باسمهم مالهم في ذمة الإيالة وفي العادة فإن هذه التسبيقة لا تكون في شكل نقود، وإنما تدفع في شكل بضـــائع وبفائدة، وقد كان هؤلاء الرجال دائما في وضعية تجبرهم على قبول التسبيقات مهما كانت الشـــروط[2]، لأنهم في أغلبهم أرباب لعائلات فيستلمون من اليهود السلع المستعملة في الحياة اليومية مـــن قمح وزيوت وسمن وكسوة، وغيرها مما يحتاجون إليه طوال السنة، وبهذا كانت السفتجة أحد أهم المواد المالية بالنسبة لليهود في الجزائر[3].

ويـــبدو أن هـــذا النوع من التعامل كان محرما شرعا باعتباره ربا، إلا أنه كان موجودا في الإيالة وذلك نظرا للأوضاع الاقتصادية التي تفرض هذا النوع من المعاملات ويذكر حمدان خوجه أن هـــذه العمليـــة توصلت إلى غاية الاحتلال الفرنسي للجزائر[4]، وموضوع السفاتج أو الوكالة كما يصفها حمدان خوجه يقود للتساؤل عن الصرافة في قسنطينة هل كانت موجودة أم لا؟.

في الحقيقة لم نصادف في السجلات أي عملية للصرف، لكن صادفنا كلمة الصرفي في عدة عقـــود لكن لا ندري إن كانت تدل على الصرافة التي نتحدث عنها أم أنها لقب، إلا أن الكثير من المؤرخـــين أشار إلى وجود الصرافة في تيهرت في القرن الثالث للهجري، وهي إشارة كافية للدلالة على وجودها في المغرب الأوسط خاصة في المراكز التجارية، والصرف هو مزاولة الصرف بين العين

---

(1)-السجل الرابع، العقد المؤرخ في 1 رجب 1219هـ، ص1.

(2)-حمدان خوجه: مصدر سابق، ص155-156.

(3)-عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، مرجع سابق، ص296.

(4)-حمدان خوجه، المصدر السابق، ص156.

والورق والنقود المختلفة والصرافي يقوم بما تقوم به البنوك حاليا فهو يستبدل نقودا بنقود وهو يدين من أراد الاستدانة كما انه مستودع للأمانات، فكان الناس يودعون أموالهم عنده ويمكنهم من سحب المبالغ التي تلزمهم منه متى رغبوا[1].

وبغياب الوثائق التي تدل على الوجود القطعي لهذا النظام في قسنطينة فإنه يصعب علينا الإقرار بوجوده، إلا أن ما ذكرناه سابقا من معلومات عن الصرافة التي تؤثر في الحركة التجارية وازدهارها وبالنظر لتاريخه نقول أن مثل هذا العمل كان موجودا، ومن خلال الوثائق دائما نلاحظ أن عقود الاعترافات الخاصة بالديون تعتبر بمثابة الصكوك التي تضمن حق المدين.

3-2-الأسعار وحركتها:

السعر هو المظهر العلمي الملموس للقيمة في النظام الاقتصادي القائم على السوق أو التبادل النقدي، لكن ما هي المعايير التي يحدد على أساسها السعر؟.

هناك عدة اعتبارات تدخل في قياس هذه القيمة فقد تقاس وفقا لفائدة الشيء وأهميته وفقا للعمل المبذول من أجل إنتاجه، كذلك وفقا لحالة السوق ونقصد قانون العرض والطلب كما أن الزمن اللازم لإنتاج تلك السلعة يلعب دورا في قياس القيمة، ولا نقلل من أهمية الرأي والانطباع الذي يحمله المشتري عن تلك السلعة.

والأسعار بصفة عامة تخضع لعدة عوامل تؤثر عليها. ومنها سياسة الدولة الاقتصادية كاحتكار السلعة وتخزينها والنظام الضماني والتقليل ويحتمل أن ترتفع الأسعار في المدن الكبرى كالجزائر وقسنطينة، لإكتظاظها بالسكان، ولم يغفل ابن خلدون دور المكوس في موضوع الغلاء فيذكر "...ثم تزويدها -الأسعار- المكوس غلاء"[2]، كما يصف التجار بأنهم يحتسبون كل تكاليف السلعة وجميع ما ينفقون حتى في مؤونة أنفسهم، فيكون المكس بذلك دخلا في قيم المبيعات وأثمانها[3]، وهذا أيضا له تأثيره المباشر على السلع التي تنقل من منطقة لأخرى بالإضافة إلى تأثير سعر العادة الذي تعود عليه التجار بحكم الاتفاق.

---

[1]-عبد الكريم جودة: مرجع سابق، ص237.

[2]-عبد الرحمن ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، تحقيق: حامد أحمد الطاهر، ط1، دار التراث، القاهرة، 2004، ص 470.

[3]-المصدر نفسه.

وبصفة إجمالية فهناك مؤثرات في الأسعار هبوطا وارتفاعا مثل وقوع الأزمات الاقتصادية، أو عدمها وقلة الإنتاج أو وفرته أو إقبال الناس أو ضعفه، كما أن كمية النقود المتداولة بين أيدي الناس ونسبتها إلى الإنتاج، لها تأثير على الأسعار، وعلى كل حال فمن الصعب الحكم على السعر بالرخص أو الغلاء قبل معرفة دخل الفرد[1].

هذا عن أسعار المواد المتداولة في الأسواق أما العقارات، فهي تخضع لمقياس آخر هو المساحة، فالسعر يتناسب مع كبرها وصغرها، وهذا ما يلاحظ في العقود الخاصة ببيع العقارات كما كان لموقع العقار دور كبير في تحديد السعر، فالدور الواقعة في الحي المعروف "برايغة"، كانت أغلى الأثمان من باقي الدور. أما أسعار المواشي كالغنم فهي تخضع حتى للمناخ ففي سنوات الجفاف تنخفض وبمجرد عودة المناخ الطبيعي ترتفع الأسعار[2].

أما العبيد فأسعارهم قد خضعت للمواصفات المطلوبة فيهم كاللون والأعمال التي يقومون بها، وأما إذا كان به عيب فإنه ينقص من ثمنه ومن هذا نجد العبد عدة بن فاتح الذي ظهر عليه عيب الأباق، فبيع بـ55 ريال[3]، إلى جانب هذا خضعت أسعار العبيد لنظرية العرض والطلب، وبعد إلغاء القرصنة سنة (1815م) ازداد الطلب على العبيد فارتفع أسعار العبيد القادمين مع القوافل وهذا ما فتح مجالات أوسع أمام تجار العبيد السود.

3-2-1-الأسعار المتداولة في قسنطينة:

تميزت الفترة الأخيرة للتواجد العثماني بتقلبات في أوضاع الملكية وهذا ما يلاحظ من خلال عقود المعاملات والمبادلات، التي نصت في أغلبها على أسعار العقارات إلى جانب الحيوانات والعبيد، ولأجل تغطية النقص الواضح في أسعار المقتنيات اليومية التجأت إلى بعض المصادر والمراجع، خاصة وأن هذه الفترة (1787-1837م) قد تميزت بمجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية أثرت على الأسعار في المدينة، وعرضتها لمجموعة من الهزات، وأبرزها كانت أزمة 1219هـ الموافق

---

[1]-جودة عبد الكريم، مرجع سابق، ص160.

[2]-Marouche (L) : Op. Cit, P. 56-58.

[3]-السجل الأول: العقد المؤرخ 30 ربيع الأول 1202هـ ص

لـ1803م التي تسببت في مجاعة وجفاف وزادها اتساعا ثورة الفلاحين[1]، التي تسببت في إتلاف خزائن الباي عثمان وكل ما تحتويه من رزق ونقود، وكنتيجة لكل ذلك ارتفعت أسعار الحبوب إلى 15ريالا بوجو للصاع الواحد، أما الشعير فقد وصل إلى 7 ريال[2].

ومن هذا نلاحظ أن سعر القمح كان يساوي دائما ضعف سعر الشعير، وإذا قارنا السعر المتداول قبل الأزمة بالسعر المتداول أثناءها نجده تضاعف أكثر من مرة، إذ أن سعر القمح في السنوات السابقة لا يتعدى 3 بدقة شيك أي 1 ريال.

لكن هذا الارتفاع المحسوس سجل في المواد الغذائية الرئيسية فقط كالحبوب، فتأثير الأزمة وصل حتى النقود التي نقصت في الأسواق وهذا ما أكده العنتري بقوله: «إن الدراهم قليلة في أيدي الناس وفي ذلك الزمان جدا وعزيزة للغاية، فالبقرة الغالية في ذلك الزمان تباع بـ 4 ريالات و5، واكبش الغاية يباع بـ 5أثمان والكيلو منه بتونسية عني صورديين والذي لم يشهد ذلك الزمان في سائر المبيعات من أمور العيش والكسب ونحو ذلك...»[3].

ورغم الانخفاض الشديد في الأسعار فإن القدرة الشرائية للسكان بقيت على حالها، إذ أن يفضلون شراء الأغذية المهمة على استثمار الأموال في عقارات الحيوانات ورغم هذا فالأزمة عولجت بعد سنوات، إلا أنها كانت بداية لسلسلة من الأزمات، فبعد عودة نوع من الاستقرار للأسعار في الأسواق القسنطينية في سنة (1807م)، رجعت الاضطرابات في الأسعار سنة (1815 -1817 م)، فقد وصل سعر الصاع من القمح إلى 17,25 في رحبة بونة وسبب هذا الارتفاع هو الوباء الذي ضرب المدينة خلال هذه السنوات، وإلى جانب هذه الأزمات هناك ما يعرض أسعار الحبوب للارتفاع مثل لجوء تجار الحبوب والفلاحين إلى بيع منتجاتهم في القالة للتجار الأوربيين بسعر مرتفع، وهذا يسبب ارتفاع الأسعار في المدن الداخلية[4].

وتعرضت الأسعار في المدينة لهزة أخرى في عهد أحمد باي، بسبب الجفاف والقحط، مما أدى

---

(1)-Marouche (L) : Op.Cit, P62.

(2)-محمد الصالح العنتري: مجاعات قسنطينة، مصدر سابق، ص34

-S :Notes chronologiques pour l'Histoire de Constantine, R. A. N°39, 1895, P165.

(3)-محمد الصالح العنتري: المصدر السابق، ص34.

(4)-Marouche (L) : Op. Cit, P64.

إلى غلاء الأسعار خاصة الأغذية، وذلك بسبب تأثرها بالعملة الجديدة التي ضربت في سنة (1831 م)، بأمـــر من أحمد باي حيث أصبح ثمن الصاع الواحد يساوي قرشين من الفضة ونصف، ويذكر شلوصـــر : «أن هذه الأزمة بدأت في الانجلاء فأصبح التليس من القمح بريالين وبقرة سمينة بـــ 4 ريـــالات، إلا أن الوضـــع تغير منذ أن احتل الفرنسيون القسم الأكبر من عنابة، وهكذا صار القمح يباع بـــ 14 ريالا عوض ريال والريالين والبقرة بـــ 40 ريالا مما اضطر الباي إلى أن يوزع القمح والأغنام على الفقراء، واستمر الغلاء إلى سنة 1837م»[1].

جدول رقم (31) يبين أسعار الحبوب وتقلباتها خلال الفترة الممتدة من 1780-1833م

المادة / السنة	1صاع قمح	1صاع شعير	المصدر
1790-1780م	4,90 بدقة. شك	/	Merouche
1803-1799م	3 بدقة. شك	1,50 بدقة. شك	V. deparadies
1804م	15 ريال	8 ريال	العنتري
1807م	1 ريال عدى ربع	0,50 ريال	سجلات المحكمة
1814-1808م	6 بدقة.شك	3بدقة. شك	Merouche
1819-1815	بين 3,75 حتى 15 بدقة.شك	/	Merouche
1826-1820م	4إلى 6بدقة. شك	/	العنتري
1832-1827م	13 بدقة شك	7 بدقة شك	شلوصر

ونتـــيجة لهـــذه الأزمـــات المتسلسلة لم نصل لأسعار قارة في المدينة، فهي طيلة هذه الفترة تـــتعرض للصعود والنزول في جميع المقتنيات اليومية، ومع تسجيل نوع من العودة في سنوات تتخلل

[1]- فيندلين شلوصر: مصدر سابق، ص38.

فترة الأزمة إلا أن الباي وأتباعه، كانوا يحتكرون شراء المواد الأولية من المنتجين بثمن زهيد ويبيعونها للتجار الأجانب بأسعار أعلى، فالصوف مثلا تباع بالمدينة بـ 8 قروش، وتباع للشركة الإفريقية بـ 10 قروش للقنطار الواحد[1].

إلى جانب احتكار شراء الجلود بسعر 6,7 موزونة للجلد الصغير، و8,9 موزونة للجلد الكبير، ويعاد بيعها للأجانب بثمن لا يقل عن 30 موزونة للقطعة سواء أكانت كبيرة او صغيرة، وهذا ما جعل المنتجين والفلاحين يلجأون مباشرة إلى بيع منتجاتهم للشركة الإفريقية وهذا ما جعلها تتدخل في تحديد أسعار المواد الأولية مثل تحديد أسعار القمح بـ 22قرشا وسعر الشعير بـ 8 قروش، أما سعر الفول فقد حدد بـ 14 قرشا للقفة[2].

وهذا ما أدى إلى اختفاء المواد الاستهلاكية خاصة الحبوب من أسواق بايلك الشرق، وهذه المواد تعتبر المحرك الرئيسي للتجارة داخل المدينة. ومن هنا ننتقل إلى التعرف على أسعار الحيوانات التي احتلت مكانة مهمة في اقتصاد الجزائر خلال العهد العثماني، حيث تبرز الوثائق التي بحوزتنا أن الحيوانات تباع بمواصفات يحددها المشتري كاللون والسن، ويبدو أنه يجب ذكر كل المواصفات المتعلقة بالحيوان المبيع في عقد البيع، كما يجب أن يحدد عدد المواشي التي ستباع مع ثمنها وفي الغالب تباع الغنم والبقر بالجملة، وقد وصل ثمن (109) شاة إلى 218 ريال كبيرة الضرب في سنة 1202هـ الموافق لـ1787م[3].

وهذا إن دل على شيء إنما يدل على ارتفاع سعر الغنم في سوق قسنطينة خلال هذه الفترة، فإذا قسمنا هذا المبلغ على الشياه نجد أن الشاة تساوي 2 ريال كبيرة الضرب بمعنى 4 ريال بوجو، وبتتبع سيرورة الأسعار نجد أن)55) شاة بيعت بثمن قدره 82 ريال ونصف، وهذا يعني أن الواحدة بيعت بريال ونصف، وهذا ليس بعيد عن الثمن السابق، حيث سجل في جمادى الثانية من 1209هـ[4]. ولعلّ هذه الوثائق تثبت أن الأسعار لم تكن محددة من قبل الجلابين، فالكل يختار المقاييس والمؤشرات التي يحدد على أساسها سعر غنمه. كما لعبت أهمية الغنم والكباش بصفة خاصة،

---

[1]-فندلين شلوصر: مصدر سابق، ص38.

[2]-Venture de Paradis : Op.Cit, P19.

[3]-السجل الأول: العقد المؤرخ في 14 رجب 1202هـ، ص34.

[4]-السجل الثاني: ص587.

دورا في الحـــياة الاقتصـــادية والاجتماعية، فهي تشكل المادة الرئيسية في دكان الجزار، ومن الناحية الاجتماعية هي رمز من رموز الاحتفال بالأعياد الدينية كعيد الأضحى وهذه المواسم كان لها تأثيرها على الأسعار.

أما البقر فقد كانت كذلك تباع بالجملة لكن بأعداد قليلة ومن ذلك نسجل بيع 7 رؤوس بقـــر بـــ 110 ريال[1] في سنة (1226هـــ) بمعدل 15 ريال تقريبا للواحدة، ولكن بعد مرور ســـنتين على هذا العقد نسجل عقدا آخر بيعت فيه 8 رؤوس بقر بسعر 62ريالا[2]، وهذا يعني أن الواحدة بيعت بـــ 7,75 ريالا، وهذا يدل على أن أسعار البقر قد نزلت إلى نصف السعر.

وإذا أتيـــنا للحديث عن أسعار الأحصنة فقد كانت تخضع لمدى أهمية هذا الحيوان في حياة السكان ولأفراد الحامية التركية باعتباره أسرع وسيلة نقل في ذلك الوقت، كما أن لنوعه وأصله أثره في السعر، وقد صادفنا عمليات بيع وشراء لهذا الحيوان وبتتبعها وصلنا إلى أن سعر الحصان في مدينة قســـنطينة قد تأرجح ما بين100 ريال حتى 200 ريال، حين يذهب بعض المؤرخين إلى قول بأن أسعار الأحصنة في إيالة الجزائر بما فيها قسنطينة وصلت حتى 500 ريال[3].

ومـــن تصـــفح العقود كذلك نجد أن البغال التي احتلت درجة بالغة من الأهمية في أسواق التـــبادل فنجدها حاضرة في البيوع كما في التركات بأسعار مختلفة فقد وصل سعر البغل إلى 100 ريال، لكن في أغلب الأحيان يباع البغل العادي بأقل منها، وفي هذا الصدد عثرنا على عقد بيع ينص عـــلى 124 ريـــال[4] بسعر 41 ريال للواحد، وهي أسعار مقاربة لأسعار الأحمرة خاصة الأحمرة النبيلة ذات القامة الطويلة، وهناك أحمرة بقامة قصيرة تباع بسعر الكبش أي 1ريال أو 2 ريال. هذا عن الحيوانات المتداولة في المدينة، لكن ماذا عن العقارات؟.

في الفترة الممتدة من (1202هـــ حتى 1210هـــ) تداول سكان المدينة أكثر من (232) دارا بأثمـــان مخـــتلفة ومساحات محدودة، وقد سجلنا خلال تلك الفترة حركة سريعة في تبادل هذا

---

[1]-السجل الرابع: العقد المؤرخ في صفر 1226هـــ ص551.

[2]-السجل الرابع: العقد المؤرخ في صفر 1228هـــ ص761.

[3]-Merouche (L) : Op.Cit, P142.

[4]-السجل الأول : العقد المؤرخ في 12 جمادى الثانية 12هـــ، ص27.

العقـــار، كما يبدو أن أسعاره تتحرك وفقا لهذه السرعة وبمؤشرات مختلفة، فهناك أسعار تتوافق مع المساحة والموقع، وهذا ما يحدث في أسعار الدور بشكل واضح، فقد تراوح الربع من الدار الواحدة بـــين 100 ريال ويصل حتى 500ريال كبيرة الضرب[1]، وهذا وفقا لمساحة الربع، في حين تراوح ســـعر جميع الدار بين 405 ريال حتى 22000ريال وهو أغلى سعر سجل في أسعار الدور بمدينة قسنطينة، وهي دار قبلية المفتح كائنة "بساباطين فلوس" واشتراها الغازي سعيد الحاج محمد بن أحمد بن العمري من عائشة بنت ناظر إبراهيمي[2].

وبالـــنظر إلى باقي العقارات الموجودة في السجلات نجد الحمامات، وبالرغم من أننا سجلنا حالة واحدة لبيع حمام إلا أن سعره قد وصل إلى 300ريال، مع أنه أحد أهم طرق الاستثمار بالنسبة للنساء ويتوقع أن سكون سعره أعلى، إلا أننا لا ندري الظروف التي دفعت بصاحبته لبيعه[3].

ومـــن العقـــارات كذلك الاسطبلات التي تراوح سعرها ما بين 80ريال حتى 100ريال، فتخضع أسعارها لمعيار الموقع وسعته، أما أهم العقارات فهي الأرض او قد سجلنا أن أعلى سعر لها قـــد وصل إلى 3000ريال كبيرة الضرب و800ريال من النحت، وقد كان المشتري عبد الرحمن بـــاش تـــارزي[4]، ومن هذه الأسعار و حركتها في تلك الفترة نقول أن العقارات اختفت من دفاتر المحكمة الشرعية لغلائها والأزمات التي حالت دون توفر أسعارها.

مـــن مناقشة أسعار العقارات نجد أنه لا بد من التعرض إلى قيمة الكراء الذي برز في وثائق المحكمـــة الشرعية، ويبدو أنه كان سائدا في مدينة قسنطينة أكثر من عمليات الشراء، فقد ثبت من خلال الوثائق أن سعر كراء الدور لم يتعد 4ريال ونصف[5]، وهذا لم نسجله إلا في عقد واحد، أما الســـعر المـــتداول في أغلب الوثائق فهو 3ريال وقد سجلناه في أكثر من عقد (4) عقود، أما كراء الدكـــاكين (الحوانيـــت) فكان بـــ 4ريال ونصف الريال[6]، لكن كراء العقارات التي تستخدم في

---

(1)-السجل الأول: العقد المؤرخ في 21 محرم 1203هـــ ص66.

(2)-السجل الأول: العقد المؤرخ في 29 شعبان 1205هـــ ص262.

(3)-السجل الثاني: العقد المؤرخ في شعبان 1207هـــ، ص 444.

(4)-السجل الثاني: العقد المؤرخ في صفر 1210هـــ ص626.

(5)-السجل الرابع: العقد المؤرخ في ذي الحجة 1226هـــ ص637.

(6)-السجل الرابع: العقد المؤرخ في شوال 1225هـــ، ص516.

الإنـــتاج المعد للاستهلاك اليومي كالكوشة التي وصل سعر كرائها إلى 33ريالا[1]، وإذا تحدثنا عن الأراضي فسعرها قد وصل 20 ريالا وذلك في كراء كوشة بن كوجك علي[2].

وبالـــرغم مـــن أن الوثـــائق لا تفصل في هذا الموضوع إلا أننا نلاحظ أن هذا السعر مرتفع بالمقارنة مع القدرة الشرائية في ذلك الوقت، بالإضافة إلى أن الدكان تكون عليه دائما للبايلك رسوم مستحقة الدفع في كل سنة، فتاجر القماش مثلا ملزم بدفع رسوم مالية تقدر بـــ 117بدقة. شك أي أنـــه أكـــثر من كرائه أضعاف المرات، بل أنه في بعض الأحيان قد يتعدى الرسم المفروض قيمة الدكان نفسه[3].

بعـــد هـــذا ننتقل إلى أسعار الحلي في مدينة قسنطينة والتي كانت دائمة الارتفاع خاصة في الحـــلي ذات المعادن الثمينة، فالمعدن هو مؤشر ارتفاع قيمتها أو انخفاضها، فخلال هذه الفترة التي نقـــوم بدراستها نجد أن أسعار المعادن الثمينة مرتفعة ونادرة، وذلك بسبب الأزمات الاقتصادية التي تعرضـــت لها الدولة الجزائرية. وهذا النقص أدى إلى خفض قيمة النقد كما ذكرنا سابقا وأثر على أسعار الحلي على اختلاف أنواعها.

وأول مـــا نـــتحدث عـــنه أسعار حلي الفضة التي كانت أكثر رواجا من غيرها عند نساء قسنطينة، ويأتي على رأسها الخلخال الذي يظهر في كل أنواع المعاملات والمبادلات المالية، فقد وصل سعره إلى 70ريالا أما أدنى سعر فقد كان 31ريالا[4]، أما مقواس الفضة فقد تأرجحت أسعاره ما بين 15ريالا و20ريالا، وهذا راجع ربما إلى الوزن بالإضافة إلى الخواتم التي وصل سعر الواحد منها إلى 7ريال [5]هذا عن حلي الفضة.

تعتـــبر الحلي الذهبية ثاني الحلي المستعملة عند النساء ومن خلال سجلات المحكمة الشرعية، وبالرغم من أننا لم نصادفها كثيرا إلا أنها أعطتنا نبذة عن أسعار الحلي الذهبية السائدة في تلك الفترة،

---

[1]-السجل الأول: العقد المؤرخ في ربيع الأول 1202هـــ، ص13.

[2]-السجل الثاني: العقد المؤرخ في رمضان 1208، ص533.

[3]-Mérouche (L): Op.Cit, P244.

[4]-السجل الرابع: العقد المؤرخ في ذي القعدة 1225هـــ، ص520.

[5]-السجل الثاني: العقد المؤرخ في 11 جمادى الأولى 1207هـــ، ص420.

فالمقـــياس الذهـــبي كان سعره يفوق 74ريالا[1]، والأقراط وصل سعرها إلى 100ريال إلى جانب الخـــواتم الذهبية التي بيعت بـــ 10 ريال[2]، ومن هذه الأسعار نقول أن سكان قسنطينة لم يهتموا بالحصول على الحلي الذهبية بقدر ما اهتموا بالفضية، وهذا راجع ربما لتوفر هذا المعدن.

أمـــا إذا أتيـــنا إلى أســـعار العبيد هؤلاء الذين يعدون من أهم السلع المتداولة في الأسواق القسنطينية، والتي لقيت الاهتمام خاصة من طرف الحضر والأتراك الذين أقبلوا على اقتنائها كمظهر من مظاهر الرخاء والأبهة، وكانت الروابط بينهم وبين أسيادهم مبنية على الخدمات التي يبذلها العبيد، حيـــث كـــان الكثير منهم يرغب في الحصول عليهم، إلا أن العبيد في هذه الفترة قد نقص عددهم بسبب إلغاء القرصنة، ولذا لم يعد يوجد العبيد بكثرة في الأسواق مما أدى إلى ارتفاع أسعارهم، وهذا وفقـــا لقانون العرض والطلب، و لم يكن هذا المؤثر الوحيد في ارتفاع أسعارهم بل أنهم كانوا يعدون من أهم مكونات مهر المرأة القسنطينية. وقد تراوح سعر العبد الذكر ما بين 100 و150ريال[3]، أما أسعار الإماء فقد كانت أغلى وذلك للوظائف التي تقوم بها ولمواصفاتها، وقد سجلنا سعرها الذي تراوح ما بين 150ريالا و260ريال[4].

3-2-2-العوامل المتحكمة في حركة الأسعار في قسنطينة:

مـــن اســـتعراض أســـعار السلع كما وردت في وثائق المحكمة الشرعية لخمسين سنة تقريبا والتغيرات التي أثرت فيها، وخاصة في بداية القرن التاسع عشر وجدنا الوافدين على المحكمة من تجار وغيرهـــم يـــرفعون ويخفضون قيمة السلع حسب الظروف المحيطة بهم ولأن الفجوات الموجودة في سلسلة الوثائق التي بحوزتنا، لم نستطع التعرف على أسعار محددة لهذه الفترة، إلا أننا حاولنا تفسيرها بما يحدث للأسعار، إذ يقر الباحثون ارتفاع الأسعار منذ (1771م) وعدم نزولها عن 5 بدقة.شك، حيث تقع معظمها فوق 6 بدقة.شك[5].

---

[1]-السجل التاسع: العقد المؤرخ في رمضان 1247هـ، ص840.

[2]-السجل الرابع: العقد المؤرخ في شعبان 1228، ص774.

[3]-السجل الأول: العقد المؤرخ في 11 رمضان 1202هـ، ص44.

[4]-السجل الرابع: العقد المؤرخ في شوال 1231هـ، ص1068.

[5]-Mérouche, (L) : Op. Cit, P90.

إلا أن مـــا وقـــع في سنة (1803م) من ارتفاع في أسعار القمح خاصة، كان لقلة العرض وكـــثرة الطلـــب عليه[1]، ومع هذا لم تعرف بقية المنتوجات الفلاحية ارتفاعا بل بقيت على حالها، وبعـــد هـــذه الأزمـــة بدأت الأسعار في العودة إلى مستواها سنة (1807م)، فسعر القمح عاد إلى مســـتواه الطبيعي فقد بيع الصاع من القمح في رجب1222هـــ بـــ1ريال عدا ربع الريال[2]، كما يـــبدو أن نزول الأسعار كان واضحا فمن 15ريالا حتى إلى 0,75ريال، نلاحظ التباعد الكبير بين الـــرقمين وهـــذا يبرز الأضرار التي ألحقتها الأزمة بالأسعار في مدينة قسنطينة، إلا أن هذا النوع من الـــتراجع لم يســـتقر طويـــلا، بل تعرضت الأسعار إلى هزة أخرى في سنة (1814م)، بعد رداءة المحاصيل الزراعية فبيع الصاع بـــ 17,75 في رحبة بونة، وبعده ارتفعت كل المنتوجات خاصة بعد تطور الوباء في قسنطينة، واستمرت الأزمة حتى (1819م)[3]، ومن هذا نجد أننا أمام وضعية عامة ومن الصعب تحكم البايلك في الأسعار وحركتها فهم السلطة والشعب الخروج من الأزمة من جهة، ومن جهة أخرى تبدو مدينة قسنطينة وكأنها حقل للأزمات التي ضربت جميع المجالات فمرة بسبب الجفاف والوباء ومرة بسبب الثورات المحلية، كذلك الحرب مع تونس وكل هذا أدى إلى قلة الإنتاج الفلاحي وفرار الفلاحين.

لكـــن لا يمكن أن نقول أن هذه الأسباب وحدها هي التي أدت إلى أزمة متفاقمة بل هناك سبب آخر مهم وهو تصدير المنتوجات بالرغم من حاجة سكان الباليلك له، ففي الوقت التي ضربت فيه المجاعة أرجاء القطر الجزائري سنة (1817م)، كان مدير الشركة الإفريقية يفاوض المسؤولين في قســـنطينة على شراء 20000 شحنة من القمح، والمجاعة تتفاقم وفي بونة 5000صاع من القمح جاهزة للتصدير، بل أن التجار الأوربيين كانوا يشحنون الحبوب من الموانئ التابعة لقسنطينية[4].

وإذا طرحنا السؤال لماذا هذا؟ فإننا لا نجد إلا جوابا واحدا وهو أن من مصلحة الباي وأعوانه تصـــدير الحبوب بسعر أعلى من أجل ضمان وصول مستحقات الخامية في وقتها والتمكن من جمع أموال الدنوش في أقصى الأوقات، وبذلك ضمان منصبه والحد من إمكانية تمرد الإنجشارية، وبالرغم

---

(1)-Cour (A) : Constantine en 1802 D'apres une chanson populaire, R. A, N°60, 1919, P225.

(2)-محمد الصالح العنتري: مجاعات قسنطينة، مصدر سابق.

(3)-Mérouche (L): Op.Cit, P.

(4)-Ibid, P128.

من تخلل بعض فترات الاستقرار في الأسعار بعد هذه الأزمة، إلا أننا معها نقول أن الفترة الممتدة من (1803 حتى 1837م) هي فترة ارتفاع في الأسعار وأزمات متتالية ،فبعد الأزمات التي ذكرناها جاء ضرب الجفاف والوباء في عهد أحمد باي وزاد في انتشارهما تزامنها مع الاحتلال الفرنسي، وهذا كذلك أثر على الأسعار في مدينة قسنطينة، خاصة بعد ضرب العملة الجديدة التي أثرت على الأسعار بشكل مباشر حسب ما أورده شلوصر[1].

ومن المقارنة التي أجراها العنتري بين العهد التركي والفرنسي، نستنتج أن الارتفاع الذي عرفته الأسعار في زمن الأتراك لم يصل إلى حد الارتفاع الذي عرفته الأسعار خلال الاحتلال، حتى أنه قال: «أن من لم يدرك العصر التركي و لم يشهد نشاطه الاقتصادي ورخاء الأسعار، يتسرب إليه الشك ويسارع إلى الكذب» واستشهد على ذلك براتب الإنجشاري الذي قدر بـ 100ريال والذي كان يكفي لاقتناء حاجياته[2].

ومن هذا نحاول التعرف على القدرة الشرائية في قسنطينة بغض النظر عن الجند، لأنهم في العهد التركي كان البايلك يتكفل بأكلهم ولباسهم، فإذا بدأنا من العدول الذين يسجلون الوثائق في المحكمة فأجورهم كما رأينا لا تتعدى الريالين، فإذا كانوا يعتمدون على هذا الأجر في حياتهم اليومية، فما الذي يمكن أن يلبيه هذا الإجراء خلال الأزمات؟.

من ملاحظة باقي الأجور التي تدفع للعمال كالبناء الذي لا يتعدى أجرته نصف الريال والصانع ربع الريال، كما كان الرعاة الذين يتقاضون عن الحيوان الكبير 4بياستر و2 عن الصغير، وراعي البقر لا يتعدى ثمن الريال[3]، وهؤلاء العمال هم الذين يشكلون الطبقة الشعبية التي هي أول من يحس بالأزمة بسبب الأجور الزهيدة التي يتقاضونها، ومن خلال الأسعار المتداولة، ومقابلتها بالأجور التي لا تنمو اطرادا مع ارتفاع الأسعار، مما كان له الأثر الكبير على مستوى الحياة الاجتماعية للفئة العامة، وإلى جانب هذا فقد كان ارتفاع الأسعار في الشرق الجزائري بسبب حركة الانتعاش التي عاشتها صادرات الحبوب نحو الخارج، فزاد الدخل من العملة مع تسجيل نقص في الاكتفاء الذاتي، ودون أن تعمل السلطة على تحقيق نوع من الرفاهية الاجتماعية، فعملية التصدير

---

(1)-فندلين شلوصر: مصدر سابق، ص38.

(2)-محمد الصالح العنتري: مجاعات قسنطينة، مصدر سابق.

(3)-Mérouche (L) : Op. Cit,P255.

جاءت سابقة لأوانها.

وفي الأخـــير فأن تقلبات الأسعار في مدينة قسنطينة كانت نتيجة للتغيرات التي طرأت على العرض والطلب، وظروف الحرب وأخطارها وعدم وصول القوافل في أوقاتها المتوقعة، كما يجب أن نشـــير أن الثبات النسبي للأسعار يدل على نوع من الثبات في العملة، هذا إلى جانب انخفاض القدرة الشرائية طيلة الفترة الممتدة من (1823 إلى 1837م)[1]، لتأثرها بالأزمات وباحتلال العاصمة.

3-3-العمليات النقدية ومعوقاتها:

بعـــد الحديـــث عن العملات المتداولة في قسنطينة وحركة الأسعار وآثارها، نأتي الآن إلى الـــتعرف على أهم العمليات النقدية التي تنجم عن تداول النقود وما ينوب عنها، وأول ما نتحدث عنه هو:

3-3-1-القروض والقراض:

إن الحديـــث عـــن القروض يقودنا إلى التأكيد على وجود نوع من الثروات المالية والنشاط الـــتجاري والزراعي، فالقروض نتيجة من النتائج الحتمية لوجود المبادلات التجارية، فالتجارة دائما تحتاج إلى الدعم المالي وفي أغلب الأحيان يلجأ التاجر إلى الاقتراض، وهذا ما وقع لعبد الكريم التاجر الجزائـــري الـــذي سجل قرضا من السيد أحمد عبد السلام والمقدر بـــ 300ريال من سكة تونس موزونـــات[2]، ونلاحـــظ أنـــه كلما كانت الأوضاع السياسية والاقتصادية متأزمة زادت عمليات القروض، وذلك بسبب حاجة التجار وغيرهم إلى السيولة المالية لتغطية العجز.

على الرغم من أن المدينة خلال هذه الفترة تعيش سلسلة من الأزمات فإن معاملات القروض كانـــت موجودة، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على وجود ثروات مركزة لدى بعض العائلات القســـنطينية، لكـــنها لم تســـتغل بسبب قلة الوعي وحب الناس للادخار والخوف من الدخول في الاســـتثمار، وإن كانت مستغلة فإن استغلالها فوضوي، كما يمكن أن نرجع سبب وجود القروض خلال سنوات الأزمة إلى حاجة الناس إلى النقود لقضاء حاجياتهم، وظنا منهم أن الأزمة ستزول لكن

---

[1]-Nouschi (A) : Enquet sur le niveua de vie, Op. Cit, P121.

[2]-السجل الثاني: العقدج المورخ في شعبان 1209هـــ، ص598.

بمـــرور الوقت ازدادت الاضطرابات وكثرت الاحتكارات، وأثرت الأزمة على المنتوجات الفلاحية وعلى الحركة التجارية الداخلية والخارجية للمدينة.

وهذا ما أدى إلى نقص الضمانات التجارية والاحتياطات المالية والقوة الادخارية، وقلة عقود القروض، كما نتج عن ذلك اهتزاز ثقة السكان في التعاملات النقدية، هذا عن واقع القروض خلال الحقـــبة المدروســـة، لكـــن إذا تأملنا حركة العقود في سجلات المحكمة الشرعية فإننا نسجل أكثر العملـــيات الفردية في سنة (1203هـــ)، فالأول في جمادى الأولى وكان بين الذميين بوشاشية بن شلوم وميمون بوشعرة اللذان أقرضا حمي بن محمد بولعاية وقدره 6660 ريالا[1]،أما الثاني فكان في ذي القعـــدة من 1203هـــ باسم محمود بن كوجك علي لحسن بن عبد الله الإسلامي والمقدر بـــ 100محـــبوب ذهبا، كما يمكن أن نعتبر عقود الاعترافات بالديون، والتي توجد بكثرة في السجلات بمـــثابة الصكوك التي تقر بالدين من فلان لفلان، هو بلا أدنى ريب سند فهو بمثابة الوثيقة المعبرة عن وقـــوع عملية قرض[2]، وعلى كل حال فعقود القروض في قسنطينة تعبر عن نوع من النشاط المالي، إلا أنهـــا في بعض الأحيان تؤدي إلى خلافات، حيث يقترض البعض مبلغا من المال ولا يحدد موعد التسديد ويترك للظروف و إمكانيات المقترض أحيانا تحدد مدة السداد[3].

كما نجد مشكلة أخرى مرتبطة بالتسديد ،فيحدث أن يتوفى صاحب القرض و يطالب ورثته بالتســـديد ويضـــطر صاحب الدين إلى التنازل عن جزء من القرض قد سجلنا العديد من الحالات المماثلـــة في عقود التركات، وكمثال على ذلك تركة العالم المرحوم الطاهر بن حمود بن عباد المليئة بـــالديون والمقدرة بـــ758ريال من تركة قدرت بـــ900ريال[4]، وقد يكون ورثة المتوفي زوجته وابنته، وفي مثل هذه الحالة يدخل بيت المال في الميراث ويمتنع البعض عن الدفع عند المطالبة، وبذكر أن المبلغ يقل عن المطلوب وتحدث المشاكل وينتهي الأمر بسجنه، كما ينتج عن القرض البيع بالمزاد

---

[1]-السجل الأول: العقد المؤرخ في 23 جمادى الأولى 1203هـــ، ص89.

[2]-السجل الأول: العقد المؤرخ في 11 ذي القعدة 1203هـــ، ص120.

[3]-توفـــيق خليل الساحلي: سجلات المحاكم الشرعية كمصدر فريد لدراسة التاريخ، المجلة التاريخية المغربية، ع1، تونس، 1974، ص30.

[4]-السجل الرابع: العقد المؤرخ في شعبان 1226هـــ، ص603.

-عـــبد الجلـــيل التميمي: الحياة الفكرية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، ج1-2، دط، منشورات الدراسات والبحوث الموريسكية والتوثيق، 1990، ص507.

العلـــني إذا عجز المدين عن تسديد ما عليه، كما كان للديون تأثير على أوضاع الملكية العقارية[1]، حيـــث باع السكان العرب خاصة أراضيهم ومنازلهم من أجل تسديد الديون والضرائب، مما فسح المجال أمام التجار لاستتراف الثروات والإستلاء على العقارات.

أمـــا القـــراض فيقوم على أن يقدم شخص ثري مبلغا من المال لرجل يستخدمه في التجارة مقـــابل نســـبة معلومة من الربح، كأن تكون النصف أو الثلث أو غير ذلك، وقد يكون القراض في البضـــائع فـــيقدم التاجر بضاعة لرجل يبيعها ثم يستعمل ثمنها في التجارة قراضا، و لم يكن للقراض أسلوب واحد فقد يأخذ تاجر مالا من آخر ليشتري له بضاعة من البلد الذي يسافر إليه، ويأخذ في نفـــس الوقت أجرة مركبه وعلى أي حال، فالقراض يوفر المال لممارسة العمل التجاري لمن لا يملك رأس مـــال[2]، وقـــد وجدنا ما يفند هذا في سجلات المحكمة الشرعية حيث أقبل الناس على عملية القـــراض خاصة النساء اللواتي يملكن المال ويردن استثماره، وإلى جانبهن وجدنا الإنجشارية يمنحون القراض من أجل الدخول في النشاط التجاري.

---

[1]-محمد الهادي لعروق: مدينة قسنطينة، دراسة جغرافية العمرانية، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984 من ص96.

[2]-جودة عبد الكريم: مرجع سابق، ص241.

جدول رقم (14): يبين أهم القروض المسجلة بالمحكمة الشرعية

التاريخ	قيمة القرض	المقرضة والمقترض	أجل التسديد
23 جمادى الأول 1203 هـ	6660 ريال	قدمها الذميان بوسيشه بن شلوم وميمون بوشعيرة رحمى بن محمد بويعالة	/
11 ذي القعدة 1203هـ	100 محبوب ذهبي	قدمها محمود بن كوحك علي لحسن بن عبد الله الإسلامي	/
23 شعبان 1203هـ	2900 ريال	قدمها علي بن عبد الرحمان شاش بلقاسم ومحمد أبناء علي بن بوجمعة للعمل بها	/
24 ربيع الأول 1204هـ	18 ريال	قدمها احمد بن محمود الانجشاري لـ محمد بن باكير الانجشاري	يؤدي له جميع المبلغ إذا دخل فصل الربيع
26 محرم 1206هـ	400ريال	قدمها أحمد منماني الإنجشارية لعلي بن العساني	يؤدي مائة منها في فصل الشتاء وثلاثمائة في شهر أفريل.
25 شعبان 1207هـ	66 ريال	قدمها الذمي نسيم بربوسي الجزائري لمحمد بن مصطفى الجراري	/
جمادى الثانية 1208هـ	319 ريال	قدمها إبراهيم بن عباس ورحمونة بنت محمد المرحل للذمي خليفة بن "فن" للعمل بها على وجه القراض	/
جمادى الثانية 1210	174 ريال	قدمها محمد المسيري للذمي إبراهيم بن خلفة بن القح	/
شعبان 1211	300 ريال	قدمتها فاطمة بنت علي لبلقاسم بن أحمد البوعزوني	قبضتها في هذا التاريخ

3-3-2-الرهون:

يعتبر الرهن من أهم العمليات النقدية التي سادت بين أفراد المجتمع المدني في قسنطينة، وهو بمثابة عقد تأمين بين الدائن والمدين بتخصيص الشيء المرهون بالوفاء بحقه، والرهن ناتج عن عدم الإدخار وقد كان سائدا لدى الفلاحين، فهو الذي نادرا ما ملك ادخارا يلجأ إليه في وقت الحاجة، لذا فإنه يرهن جزءا من أرضه وبالتالي يخرج الجزء المرهون من حيازة المالك إلى المقترض الذي يستغله حتى يعود إليه ماله، وحينئذ يعود العقار إلى صاحبه الأول، وإذا لم يستطع تسديد دينه فإن العقار يبيعه القاضي وهذا ما نلاحظه في العقد المؤرخ في 02 ذي القعدة 1205هـ، حيث باع القاضي نصف الحانوت الذي كان يملكه عمار بن محمود السكتياري لتسديد ما كان عليه لمحمود بن إسماعيل بن كوجك علي، وكان ثمن البيع 100ريال كبيرة الضرب[1]، ويبدو أنها كانت المبلغ المقترض.

وفي هذا الصدد ذكر العنتري "أن الرهون سبب من أسباب الإفلاس، فالأملاك تخرج من يدي أهلها وتنتقل إلى أرباب المال بأثمان بخسة، فالعقار المرهون يباع في غالب الأحيان بشطر قيمته"[2]، خاصة إذا كان صاحب المال قد فرض فائدة على الرهن وهذا ما ينمي المال ويضخمه، فيعجز عن التسديد وبذلك السبب ينتزع منه العقار المرهون.

من خلال المعاملات والمبادلات نجد أن سكان قسنطينة في أغلب الأحيان كانوا يلجئون إلى الاقتراض من كبار الملاك الأتراك كعائلة بن كوجك علي التي وجدناها تملك عددا من عقود الاعترافات بديون باسم محمد ومحمود أبناء بن كوجك علي، وقد بلغت ثلاثة عقود، كما سجلنا حضور الإنجشارية بقرضين أبرزهما أرض محمد بن ماني ماني الإنجشاري كعلي بن عيساني، والمقدر بـ 1000 ريال[3].وإلى جانبهم نلاحظ حضور أهل الذمة الذين حضروا في عقود الاعترافات بالدين، كما أكد العنتري اهتماماته بعقود القروض والرهون، بقوله: «قلة معرفتهم بأرباب المال وأنهم لا يتوصلون إليهم عند الحاجة فلا ينالون مرادهم منهم إلا بواسطة اليهود بالخصوص»[4].

---

[1]-السجل الأول: ص277.

[2]-محمد الصالح العنتري: مجاعات قسنطينة، مصدر سابق، ص36.

[3]-السجل الثاني: العقد المؤرخ في 26 محرم 1206هـ.

[4]-محمد الصالح العنتري: المصدر السابق، ص67.

وهـــذه الديون في الغالب تفرز إرغام المدين على بيع ما يملك من عقار وفي الغالب يشتريه الدائن، ومن هذه الحالات وجدنا عقدا باع فيه القاضي ملك علي بن الحاج محمد الوعزاني من أجل تسديد دينه لعمته أمينة والمقدر بـــ 850 ريالا، لكن الثمن من الدار لم يسدد الدين فأعطاها 120 ريال ونصف أمام القاضي وانتظرته شهرا لتسديد الباقي[1].

وهكـــذا كانت العمليات النقدية للقروض والرهون تساهم في إفلاس فئة من الناس واغتناء أخرى، وهذا ما أدى إلى ظهور الطبقات في المجتمع القسنطيني المقسمة على أساس اقتصادي، ويأتي عـــلى رأسها كبار الملاك من أتراك وحضر، وقد أفرزت هذه العمليات أيضا نوع من الوساطة المالية أو الوكلاء الماليين وهذا ما نلاحظه من خلال العقود التي بحوزتنا، فصاحب الدين يفوض استخلاص الديـــن لشـــخص آخـــر، وهنا يتعاقد الشخصان على أن يقوم الوكيل بتولي المهام المالية للموكل، كأعمـــال الكراء والتجارة، كما يقوم الموكل كذلك باستخلاص أمواله من أصحاب الديون، ومن ذلـــك نجد السيد عبد القادر بن السيد عمر الشريف التونسي أوكل لمحمد جعفر الإنجشاري وخليل بن علي الإنجشاري لاستخلاص ماله من مال أحمد بن بروكة البسكري[2].

3-3-3-معوقات العمليات النقدية:

إن هـــذه الفترة كانت ميدان لمجموعة من الظروف والتحولات في البنية الاقتصادية للمدينة، ومع أن الوثائق التي بحوزتنا لا تغطي الموضوع المدروس ككل، لكثرة الفجوات التي تعيق استمرارية المعطـــيات ، ولكـــنها تعطي معلومات عن الحركات التي نحاول أن نبينها خاصة أن قسنطينة مدينة تعيش على تغيرات الإنتاج الزراعي والوضعية الاجتماعية، التي تؤدي في غالب الأحيان إلى القروض والرهون، والتفسير هنا هو حاجة السكان خاصة خلال الفترة الأخيرة للتواجد العثماني.

فالإنـــتاج الذي يبنى عليه عقد القرض في أغلب الأحيان يتعرض للتلف أو يكون ضعيف لا يغطـــي القرض وهذا يؤدي بالعقار المرهون إلى الخروج من أيدي المالك، لتوقيع عقد التملك، كما ســـاهمت الاختلالات النقدية التي عرفتها العملة الجزائرية قبيل الاحتلال في تزكية انعدام الثقة وذلك

---

[1]-السجل الثاني: العقد المؤرخ في 13 صفر 1208هـ، ص480.

[2]-السجل الثاني: العقد المؤرخ في شعبان 1209هـ، ص604.

بسبب قلة الدراهم وانتشار النقود المزيفة[1].

وإلى جانب هذا نجد أن الحاجة الشديدة التي أصابت الشرائح الاجتماعية في قسنطينة اضطرتهم إلى الرهن عند اليهود مقابل فائدة مضاعفة، أو عند التجار الأثرياء، وبنمو الفائدة يتضاعف الدين ويصاب المدين بالعجز عن التسديد، فيخرج بذلك العقار من يده، وقد لاحظ العنتري أن رهن الأملاك العقارية بالربا كان من أكبر الآفات التي أفقرت الأسر القسنطينية وأفقدها أملاكها[2]، بالإضافة إلى أن بعض الصناع يرهن ما لديه بالاعتماد على نفاد سلعته متى تتحرك عمليات البيع والشراء كالربيع والصيف[3]، فإذا تعطلت هذه العملية لسبب من الأسباب فإن الديون تتضاعف، لذلك فالعمليات النقدية لم تكن باليسيرة في ظل التحولات والأزمات.

ومن المعوقات كذلك نجد أن أساس التعامل النقدي بين الناس هو النقود المعدنية، فإذا تعرضت هذه الأخيرة لأي نوع من المصاعب صعب التعامل وهذا أن العملات الورقية لم تكن موجودة بالمعنى الصحيح، وإن كانت هناك بعض المعاملات المالية التي تتم عن طريق تسديد السندات والحولات المالية التي كانت تتعامل بها الشركة الإفريقية مع البايلك الشرق، كما أن التجار والفلاحين وغيرهم لم يثقوا في هذا التعامل المالي فيما بينهم، وهذا ما أدى إلى تعقيد العمليات النقدية فدرجة الوعي لدى الشرائح الاقتصادية كانت في مستوى لم يواكب التعاملات المالية الأوروبية[4].

وإذا أردنا أن نعطي صورة مصغرة عن أوضاع التعاملات النقدية في مدينة قسنطينة، فإننا نصل إلى أن مبدأ المقايضة كان موجودا في ذلك العهد، فهذا عبد الرزاق بن زين يبع فرسا لمحمد العمري مقابل حصان أزرق[5]، وبهذا يكون الاقتصاد في المدينة وعلى الرغم من أنه عرف أنظمة حديثة، إلا أنه كان متأثر بالقديم وهذا راجع إلى العقلية السائدة آنذاك، إلى جانب هذا فقسنطينة لم تعرف نظاما نقديا معينا يعتمد على عملة واحدة، بل كانت سوقا حرة لتبادل العملات، وهذا ما أدى إلى تخوف التجار والمتعاملين بالعملة، ولجأ البعض إلى تخزين ما لديه من نقود وهذا ما جعل

---

(1)-ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي، مرجع سابق، ص214.

(2)-محمد الصالح العنتري: مجاعات قسنطينة، مصدر سابق، ص65.

(3)-المصدر نفسه ص 67.

(4)-ناصر الدين السعيدوني: المرجع السابق، ص210-211.

(5)-السجل الأول: العقد المؤرخ في 4 محرم 1205هـ، ص211.

الـــنقود تقل في الأسواق وتتركز في أيدي الأثرياء من التجار، وقد ساهمت كل تلك الصعوبات في الركود الاقتصادي الذي ضرب المدينة خلال الفترة الأخيرة للتواجد العثماني، خاصة وأن المعاملات الـــنقدية كانـــت إحـــدى القضـــايا الحيوية في الاقتصاد، وإذا عرفت اضطرابا فإنه يؤثر على الكل بالضرورة.

ولا يمكن إغفال ما كان للأسعار وحركتها من أثر على العمليات النقدية، وذلك أن صعود ونزول الأسعار لم يكن في تقدير المتعاقدين، فيحدث نوع من الاهتزاز في توقعات كلا الطرفين.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الرابع:

بنية المجتمع القسنطيني الاقتصادية

4-1-الفئات الاجتماعية البارزة والمتحكمة في اقتصاد قسنطينة

4-2-العائلات الأكثر ظهورا في المعاملات والمبادلات

4-3-مكانة المرأة الاقتصادية والاجتماعية في قسنطينة

4-4-أهم النزاعات الاقتصادية والاجتماعية في قسنطينة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

اهتمـــت الدراســـات المتخصصـــة في التاريخ العثماني بدراسة الفئات المشكلة للمجتمع ومكانتها السياسية التي تكون مستندة على نظام الحكم وغالبا ما توصلت الدراسات إلى أنّ التشكيلة الاجتماعية للمجتمع المدني كانت مرتبة في شكل هرمي: أتراك، كراغلة، حضر، برانية، دخلاء[1].

وما نريد الوصول إليه من خلال هذا الفصل هو: هل البيئة الاقتصادية للمجتمع كانت على نفـــس السياق، أم هناك تغيير؟ وهل كانت اقتصاديات المدينة في يد الأتراك كما هو شأن السياسة؟ وإن تغيرت فمن يتحكم في اقتصادية المدينة؟

بعـــد طـــرح هذه الأسئلة، واجهنا سؤال آخر هو هل وثائق المعاملات والمبادلات تكفي للإجابة عن كل هذه التساؤلات؟ في الحقيقة إنّ الوثائق كما ذكرنا سابقا لا تعكس الحقيقة المطلقة، ذلـــك لأنـــنا لا نضـــمن أنّ كـــل السكان كانوا يسجلون عقودهم، لكنها تعطي صورة لمن اهتمّ بالتسجيل، ضف إليه أنّ تعداد سكان قسنطينة وصل إلى 20.000 نسمة[2]، وإذا قارنا هذا العدد بالوثائق المسجلة، فإننا نلاحظ الفرق بينهما، فهي لم تتعد (1020) عقدا، لكنها تصلح لكي تكون عيـــنة لهذه الدراسة، لأنها تبرز كل الفئات الاجتماعية بنسب مختلفة، وهي التي ستتحكم في ترتيب البنية الاقتصادية للمجتمع.

4-1-الفئات الاجتماعية البارزة والمتحكمة في اقتصاد قسنطينة

أول مـــن يظهـــر في المعاملات والمبادلات هم الحضر أو البلدية ذوي الأصول الإسلامية والذين تميزوا بوضعهم الاقتصادي المميز، حيث أنّ أغلب المعاملات والمبادلات كانت لصالح الحضر، وإلى جانـــب ما أثبتته الوثائق، أثبتت الدراسات أنّ جل الأراضي المحيطة بالمدينة كانت ملكا لأهل المدينة بل لأعيانها[3]. وعلى كل حال، فالحضر يشكلون في القرن (18م) أغلبية سكان قسنطينة[4]، ويبدو من الطبيعي أن يكونوا هم أكثر المشاركين في المعاملات والمبادلات.

---

[1]-ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، مرجع سابق، ص192-195.

[2]-أورد أندريـــه نوشـــي أنّ تعـــداد السكان في مدينة قسنطينة كان 25000 نسمة. ينظر: أندريه نوشي وآخرون، مرجع سابق، ص201.

[3]-فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة المدينة والمجتمع، مرجع سابق، ص209.

[4]-Esabelle Grangoud, Histoire sociale de Constantine, Op Cit, p17

كمـــا أنّ الحضر هم أصحاب المهن والصناعات الموجودة في المدينة، وكذلك يمثلون كبار الـــتجار، ولعلّ قوتهم الاقتصادية لهم هي التي جعلت منهم عنصرا فعالا في الإدارة التركية، بالإضافة لانـــتزاعهم الوظائف الدينية كالإفتاء والقضاء، والتي كانت محصورة في العائلات الحضرية الكبيرة، خاصة بن كوجك علي، الراشدي، وابن باديس[1].

هذا، وقد حظيت باقي العائلات بمناصب في المحكمة مثل العلمي، الطلحي، بن المسبح، وقد كانت العائلات الحضرية تحاول الاحتفاظ بهذه المناصب لأبعد الحدود، فتتوارثها من الأب إلى الابن من أجل تحصين أملاكها وتنميتها أكثر، وازداد نفوذ العائلات الحضرية خاصة بعد (1792م)، أي بعـــد إعدام صالح باي، حيث عمّ عدم الاستقرار السياسي حتى (1826م) تاريخ بداية حكم أحمد باي[2]. لكن مبادلات هذه العائلات كانت مزدهرة أكثر ابتداء من 1202 حتى 1210هـــ الموافق لـــ1787 حتى 1795م. ومنه نقرّ أنّ الاضطرابات التي عرفتها قسنطينة بعد إعدام صالح باي قد أثـــرت كذلك على العائلات الحضرية وملكياتها، أما العائلات فقد كانت تسير بشكل عادي، وقد بينت السجلات العشر خاصة الأولى منها هذا التباين في تعداد التعاملات والمبادلات. ولإبراز مدى مشاركة الحضر في المعاملات والمبادلات نلاحظ الجدول التالي:

---

(1)-Esabelle Grangoud, Histoire sociale de Constantine, Op.Cit, P17.

(2)-Ibid. p18.

جدول رقم (15): أهم العائلات الحضرية المشاركة في المعاملات والمبادلات

الترتيب	العائلة	الرجال	النساء	المجموع
01	العلمي	13	11	24
02	الراغي	06	05	11
03	الوسلاتي	05	02	07
04	ابن عباد	05	02	07
05	الشفار	04	03	07
06	بن نعمون	03	02	05
07	الراشدي	03	02	05
08	الطلحي	05	01	06
09	بن الموهوب	03	02	05
10	بن زعبار	02	02	04
11	الشاذلي	03	01	04
12	بن وارث	03	01	04
13	بن العطار	02	02	04
14	بن العنتري	01	02	03
15	بن العابد	01	02	03

ومـــن تعداد العائلات الحضرية الحاضرة في المعاملات والمبادلات، والبارزة أكثر من مرتين يقر بأن أغلبية الحضر قد مارسوا تجارة العقارات[1] وحب امتلاكها.

وإذا بحثنا عن الأسباب، فربما يكون ذلك للضعف الكمي في العنصر التركي والمهتم بالأمور

---

[1]-توصـــلت فاطمة الزهراء قشي إلى أن العائلات الحضرية تبرز في المواجهة بمعاملاتها ولا بعددها في مجالات المصـــاهرات، وبتوســـيع البحـــث إلـــى المجال العلمي ونشاط مؤسسة الأوقاف والمبادلات العقارية، وجدناها أكثر حضـــورا وأكـــثر إسهاما في الحياة المدنية رغم الثغرات الكبيرة في الوثائق. ينظر: فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة المدينة والمجتمع، مرجع سابق، ص210، 211.

السياسية أكثر من الاقتصادية، كما يرجع للقدرة المالية التي توارثها الحضر من أصولهم، إلا أنّ الحضر من أجل حماية قوتهم المالية عملوا على التقرب من البايات واحتلال المناصب القريبة منهم، ومن خلال كل ما قلناه في هذا الموضوع، يبدو أنّ تفاعل القوى بين ذوي الأصول التركية التي تمثل السياسة الحاكمة في المدينة والقوى الاجتماعية التي يأتي على رأسها الحضر قد أعطى نتيجة تتمثل في إضفاء نوع من التوازن الاقتصادي وذلك لاهتمام كل واحد بمجاله، فقد عرف عن الحضر اهتمامهم بالصناعات والحرف إلى جانب اهتمامهم بالأراضي.

أما الأتراك، فقد ظهروا في الوثائق بنسبة أقل من الحضر، وقد برزت مشاركاتهم في أغلبها في جنود الانكشارية، حيث نسجل حضورهم في كل أنواع المعاملات والمبادلات، وخاصة البيع والشراء بـ(44) عقدا، بالإضافة إلى (19) عقدا من مختلف المعاملات المالية، وترد هذه التسمية (إنجشاري) للتعريف بصاحب الحقد وللتسريح بوضوح الانتماء إلى الفضاء العثماني، ومعنى والانجشاري، معناه مشتق من الإنجشارية، وهي عبارة عن تسمية حرفة أصلا، فـ"الإنجشاير" هو من ينتمي إلى سلك الأوجاق في الجيش البري للإيالة[1].

ومن تصفح السجلات، لاحظنا أنّ إقبال الانجشارية على البيع والشراء كان في السجل الأول والثاني من (1202 حتى 1210هـ)، وهذا يعني أنهم لم يقبلوا على تسجيل عقودهم في كل الفترات، بل اختلفت مشاركاتهم في عمليات المبادلات من فترة لأخرى، فبعد هذين السجلين لم نعثر على مبادلات تخص الانجشارية، بل تحصلنا على كل أنواع المعاملات منها التركات والاعترافات، بالإضافة إلى الهبات، بل أنهم شاركوا في كل المعاملات التي من خلالها توصلنا الى ملاحظة مهمة هي أنّ الانجشارية قد لعبوا دور الوساطة المالية في كثير من المرات، و لم نستطع التأكيدعلى أنهم امتهنوا إلى جانب عملهم في الجيش حرفة أخرى وهي الوكالة أم أنّ ثقة السكان بهم جعلتهم يتولون هذه المهمة، و لم نلاحظ هذه الظاهرة في عقود المعاملات والمبادلات فقط، بل حتى في عقود الزواج والطلاق.

وقد برز في هذا النوع من التعامل "كردعلي"[2] وعلى كل حال، فالظاهرة تعبر عن

---

(1)-فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة المدينة والمجتمع، مرجع سابق، ص204.

(2)-من خلال الدراسة المسحية التي قمنا بها على جميع سجلات المحكمة الشرعية لاحظنا تكرار هذا الاسم وأولاده "أمد ومصعب" في عدة عقود زواج كوكيل عن الزوجة، إلا أننا لم نعثر على معلومات خاصة بهذا العسكري.

الاختلاط بين أفراد الانكشارية وعناصر المجتمع القسنطيني[1]، ووثائق البيع والشراء تدل كذلك على مدى اهتمام أفراد الجيش بشراء العقارات، والتي ترمز لنيلهم الاستقرار خاصة الدور التي كانت تشكل أغلب ما يقتنيه الانجشارية في أكثر من (20) عقدا، بالإضافة إلى عقدين خاصين بشراء جزء من الأراضي، كما تثبت العقود اهتمامهم بموقع الدور التي يشترونها، فهذا علي درويش الانجشاري يشتري دار موجهة إلى دار الإمارة[2].

إلى جانب ذلك فالعقود تعبر عن اهتمامات الانجشارية، فهي تعرفنا على ملكيات الانجشارية المتمثلة في الغالب في الخيول، البغال، والعبيد، بالإضافة إلى المنازل والأراضي. والجدول التالي يبين بعض المشاركات الانجشارية.

جدول رقم (16): أهم مشاركات الانجشارية في المعاملات والمبادلات الاقتصادية

نوع العقد	اسم الانجشاري	رتبته	عدد مشاركته
بيع بغل	باكير الانجشاري	/	01
بيع عبد	علي الانجشاري	بولداشي	01
بيع جزء من دار	شعبان بن محمد بن حمزة الانجشاري	فراش الانجشارية	01
//	علي بن خليل الانجشاري	/	01
//	إسماعيل بن خان علي الانجشاري	/	01
شراء دار	علي الغربي	آغا الصبايحية	02
//	حسن بن مصطفى الانجشاري	سمار الانجشارية	01
//	جلاد بن مصطفى	/	01
بيع أنقاض	أحمد بن كرد علي	/	01
شراء دار	إسماعيل بن مصطفى الانجشاري	/	02

[1]-جميلة معاشي، اندماج الانجشارية في المجتمع القسنطيني من خلال سجلات الزواج والطلاق، أعمال الملتقى التغيرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور، قسنطينة، 2001، ص204.

[2]-السجل الثاني، العقد المؤرخ في 11 ربيع الثاني، 1206هـ.

ومـــن الأمور التي لا يمكن تجاهلها في موضوع الانجشارية هو أنّ العقود تثبت ممارسة أفراد الجـــيش الأعمال التجارية دون التخلي عن أعمالهم العسكرية، كما أنّ يثبت أنّ الانجشارية اقتحموا كل مجالات الاستثمار المعروفة في قسنطينة[1].

أمـــا عن العائلات التركية، فهي لم تكن ذات الصدى في العقود التي بحوزتنا، فحضورها كان بشكل عادي، فتعداد العائلات كان أقل من مشاركات الانجشارية، وفيما يخص نسبة مشاركة التركي فقد سجلناها مرتين، وهذا ما أكّد أن الأتراك كان أغلبهم يشتغل بالجيش[2].

وإذا بحثنا عن أسباب نقص التعامل في الأوساط التركية نجد العنتري يعبر عن ذلك بقوله: «إنهم في عهد المصطفى الوزناجي، صار الأتراك يأخذون بالجور ونبذوا الحقوق، وأنه منذ مات صالح بـــاي تبدلت أحكام الترك وانقلبت حقائقهم، وبدا النقص في ملكهم»[3]. في حين يقول في موضع آخر: «أنّ وضعهم تغير في عهد عثمان باي الذي يكره بطبعه الترك»[4].

وربما كانت تقلبات أوضاع الأتراك في الفترة المدروسة لها تأثيرها في المعاملات الاقتصادية، وبالاعـــتماد على ما قاله صالح العنتري، فإننا نسجل أنّ الأتراك كانوا يخضعون للباي وسياسته، فإذا كـــان حازمـــا معهم قلّ نشاطهم وتضاءل، وإذا تساهل فإنهم يمارسون نشاطاتهم الاقتصادية بصفة عادية.

وعـــلى الـــرغم من قلة تواجدهم في المعاملات والمبادلات، فإنّ العائلات التركية شكلت طائفـــة حضرية لا يستهان بها في المجال السياسي أو الاقتصادي، ذلك أنّ الأتراك بمجيئهم إلى الجزائر شكلوا علاقات مهمة مع باقي العناصر السكانية، نتج عن ذلك الكراغلة ذوي الأصول التركية الذين

---

(1)-يذكـــر العنتري عن الراتب الشهري للانجشاري: «إن الرجل العسكري في زمن الأتراك له راتب سنوي يأخذه مـــن دار بلشـــا الجزائـــر كل سنة قدره مائة ريال جزائري، فيموّن عائلته منها من القمح والسمن والزيت والكسوة والكـــراء وغـــير ذلـــك من المصاريف اللازمة في السنة كلها». ينظر: صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، مصدر سابق، ص36.

(2)-يصل إلى مدينة قسنطينة 05 سفرات من جنود تقريبا كل سنة، وإذا أتينا وقارناها بوصول العائلات التركية إلى المدينـــة فســـيكون مـــن المنطقـــي أن تكـــون أقـــل من تواجد الانجشارية. ينظر: Vayssattes, Histoire de Constantine, Op. Cit, p

(3)-محمد الصالح العنتري، تاريخ قسنطينة، مصدر سابق، ص68.

(4)-المصدر نفسه، ص89.

عـــرفوا بملكـــياتهم الخاصة، وأثبت الباحثون أنها أثرت على (68) اسما تضمنت مجموعة من الأغنياء وكـــبار المـــلاك، وهذا ما ساقهم إلى التأكيد على أنّ كل العائلات الكبيرة في قسنطينة من أصول تركـــية، وبذلك أرجع قلة تواجد الأتراك في الوثائق إلى امتزاج الدماء واختلاف اللغة مما أضعف من التركيبة التركية[1] وتأثيراتها، فالحياة الاقتصادية تبرز فروعها، لكن لا يحق لنا أن نقر بمثل هذا الحكم، فاســـم الوالـــد دائـــم الذكر في المعاملات والمبادلات إلا في حالات نادرة تحلّ محله الحرفة إن كان معـــروفا، وهـــذا يجعلنا نقول أنه لو برز الكراغلة في الوثائق لظهرت معهم انتماءاتهم التركية وأبرز العائلات التركية أو الكرغلية التي صرحت بمشاركاتها في السجلات موضحة كالآتي:

جدول رقم (17): أهم العائلات التركية البارزة في وثائق المعاملات والمبادلات

الترتيب	النسب العائلي	الرجال	النساء
01	بن كوجك علي	08	01
02	بن القج	03	01
03	التركي	02	00
04	ابن منماني	02	00
05	الكريتلي	01	00
06	باش تارزي	01	00

ومـــن هذه المشاركات، نستنتج أنه على الرغم من احتشام المشاركات التركية، فإنهم بقوا يشكلون الفئة الأكثر أهمية في المجتمع لقربها من البايات وتمتعها بأهم الصلاحيات في البايلك، ومع أنّ سيطرة الأهالي على المعاملات والمبادلات تبدو واضحة، فهي لا تضاهي الأتراك لما لهم من امتيازات، كمـــا يمكن أن نقول هنا أنّ ثروة العنصر التركي حسب تعبير القنصل الأمريكي شالر «شيئا محفوفا بالخطـــر طـــوال حياته عكس الجزائري الذي كانت ثروته مضمونة»[2]. وذلك بسبب القرب من رجـــال السلطة –وقد سبق ذكره–، كذلك لأنّ أملاكه مرهونة بمنصبه السياسي، فإذا فقده فقد معه

---

(1)-Isabelle Grangoud, La ville imprenable, une histoire sociale de Constantine au 18ème siècle, Media. plus, Constantine, 2004, p183.

(2)-وليام شالر: مصدر سابق، ص78.

ثـــروته، بالإضافة إلى أنّ شالر يؤكد على أنّ ثروة التركي كانت تتحول عادة بفعل المصاهرات إلى العائلات الحضرية الكبيرة من الأهالي[1]، وهذا ما حدث لأموال صالح باي بعد مقتله، حيث استولى أصهاره من أسرة ابن جلول على جزء كبير منها[2].

إلى جانب هؤلاء، وجدنا مجموعات سكانية جاءت للإقامة في قسنطينة، ويبدو أن أفرادها هاجـــروا مـــن مواطـــنهم الأصلية التي التصقت بأسمائهم للبحث عن أعمال بعد أن ضاعت منهم أراضيهم أو تركوها من جراء الحروب والثورات الشعبية التي عرفتها المنطقة في بداية القرن (19م)، وقد اختصت المجموعة بأعمال معينة تقوم بها، ومن هذا نجد اهتمام الميليين ببيع اللحوم (الجزار)، كما يظهـــر أنّ الأب يورثها لأبنائه[3]. وأول جماعة سجلت حضورها في المعاملات والمبادلات الجيجلي بـــــ(11) عقـــدا، بالإضافة إلى الميلي بـــ(9) عقود، والعنابي بـــ(7). ونلمس من هذه العقود أنّ هؤلاء قد استقروا بالمدينة، وذلك لأنهم يشترون العقارات، وهي تمثل قاعدة يرتكزون عليها.

كمـــا وجدنا النسب القبايلي الذي يدل على أنّ أهل القبائل في هذه الفترة قد نزحوا إلى المدينة لما عرفته الزراعة من سنوات عجاف، وعثرنا كذلك على ما يعرف بالوكيل أو ممثل القبيلة في عاصـــمة البايلك، وكانت مهامه في أغلبها اقتصادية، ومن ذلك وجدنا وكيل الزواوة[4]، وقد كان هذا المنصب يهتم بمصالح قبيلة يرجع إليها في النسب بعد أن أصبحت القبائل تتمتع بامتيازات مادية مخـــتلفة مـــن أجل تشجيعهم على الوصول إلى قسنطينة لتمويلها بما تحتاج إليه من مواد استهلاكية، وكنتيجة حتمية لهذا الاحتكاك بين العاصمة وضواحيها، تكونت علاقات مصلحية بين شيوخ القبائل بالـــريف وبـــين أعيان المدينة من الموظفين والحرفيين الذين مارسوا الأعمال التجارية[5]، مما أدى إلى استحداث هذا المنصب من جهة، واستهوت المدينة ونشاطاتها البعض من جهة أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، فمن الطبيعي أن تظهر الأنساب القبلية في المعاملات والمبادلات، وذلك لما كان لها من صدى في التعاملات الاقتصادية، حيث أنّ كبار الملاك ينتمون إلى هذه القبائل المحلية،

---

(1)-وليام شالر: مصدر سابق، ص78.

(2)-Mo'loud Gaid : Chronique des beys, Op.Cit, p42.

(3)-السجل الأول: 22 ربيع الأول 1203هـ، ص77.

(4)-السجل الثاني: 09 ربيع الأول 1206هـ.

(5)-جميلة معاشي: الأسر المحلية الحاكمة، مرجع سابق، ص162.

ويعتـــبرهم الكـــثير من الباحثين المؤسسين للملكيات الكبيرة التي تميزت بـــ"اللاقياسية" وبـــ"نظام الإقطاع" وبـــ"لا تخطيط"[1].

فالقـــبائل كانـــت تمثل الأسر الريفية التي احتكرت الأعمال التجارية ومنها الحنانشة الذين تمكـــنوا من السيطرة على أسواق الحدود بين بايلك الشرق وتونس، ويعملون تجاريا على احتكارها، كما عملوا على إقامة علاقات تجارية مع الشركة الإفريقية، أما أولاد مقران، فكانت لهم أكثر أعمال التبادل بين الجزائر والشرق[2].

جدول رقم (18): يبين مشاركات البرانية في المعاملات والمبادلات

الترتيب	النسبة	الرجال	النساء	المجموع	أنواع المعاملات والمبادلات
01	الجيجلي	07	04	11	بيع، شراء، تركات،وصايا...
02	الميلي	04	05	09	بيع، شراء، هبات وصايا...
03	العنابي	02	05	07	//
04	الزموري	03	01	04	//
05	السدراتي	01	03	04	تركة تركة، وصية تركة
06	المسيلي	00	03	03	اعتراف، وصية، هبة
07	الحناشي	3	02	05	شراء، بيع، حبس، تركة
08	مقاوسي	02	00	02	بيع، وصية له
09	الغجاتي	02	00	02	تركة، اعتراف
10	الجزايري	02	00	02	
11	العباسي	02	00	02	شراء، بيع
12	البليدي	02	00	02	توكيل
13	التلمساني	01	01	02	شراء، صلح
14	القبايلي	00	01	01	بيع

(1)-Isabelle Grangoud : Histoire sociale de Constantine, Op.Cit , p23.

(2)-Nouschi (A) : Enquête sur le niveau de vie, Op. Cit, p119.

والوثـــائق التي بحوزتنا تثبت كذلك تواجد المجموعات السكانية الأخرى القادمة من خارج الإســـالة كالقادمين من المدن التونسية كالصفاقصي، (3) الحفصي(3)، الكافي (2). أما بالنسبة إلى تونس، فقد كانت في (5) عقود، وهذا راجع إلى الترابط الجغرافي للعلاقات الاقتصادية بين قسنطينة وتونـــس التي أثبتتها العديد من الدراسات التاريخية، إذ توصلت إلى أنّ صراع بين الجزائر وتونس في العهد العثماني كان مقتصرا على قمة الهرم السياسي في كلا البلدين، وهذا ما يفسر تواجد التونسيين في قسنطينة لأغراض تجارية أو لغرض الاستقرار، أو لعل العكس موجود في تونس.

كمـــا كان لسياسة البايات المشجعة عل ممارسة الأعمال التجارية مع تونس أثرها في ذلك التواجد، فالبايات لم يفرضوا أي قيد على التجارة البرية مع إيالة تونس أو ليبيا، فكانت تونس أقرب المراكز التجارية الداخلية باعتبارها تحت حكم واحد[1]. هذا إلى جانب المغاربة في (8) عقود، والتي تدل كلها على استقرار أصحابها في قسنطينة بعقدين في البيع، و(2) في الشراء، وتركة واحدة زائد اعتراف وهبة ووصية، وغالبا ما يأتي المغاربة للتجارة أو مع قوافل الحجيج.

وفي هـــذا الصـــدد لم نعـــثر على النسب الأندلسي إلا في (5) وثائق، مع أنّ الكثير من الدراســـات تؤكد أن الأندلسيين قد لعبوا دورا هاما في الحياة الاقتصادية في الجزائر عامة، واستثمروا بمـــا ينمي أموالهم، ومع أنّ (4) عقود تنصّ على تبادل سواء بالبيع أو بالشراء، إلا أنها قليلة مقارنة بمشاركة التونسيين والمغاربة، وهذا ما يجعلنا نقرّ أنّ العائلات التونسية كانت أكثر حضورا من باقي العـــائلات، ولا نـــدري إن كـــان النقص في العائلات الأندلسية راجعا إلا أن أغلبهم قد استقر في تلمسان والجزائر، أو لسبب آخر.

---

[1]-جميلة معاشي: الأسر المحلية الحاكمة، مرجع سابق، ص183.

جدول رقم (19): يبين مشاركات الجاليات الموجودة بقسنطينة

الترتيب	البلد الأصلي	الرجال	النساء	المجموع	نوع المعاملات والمبادلات
01	الأندلوسي	03	02	05	شراء، بيع، وصية
02	التونسي	03	02	05	وصية، توكيل، البراء
03	المغربي	03	02	05	بيع، شراء، تركة
04	الصفاقسي	02	01	03	هبة، وصية، تركة
05	الحفصي	01	02	03	شراء، وصية، هبة
06	الكافي	02	00	02	بيع، صلح
07	الطنجي	02	00	02	شراء، بيع
08	الوطائي	01	00	01	اعتراف
09	القفصي	00	01	01	وصية
10	الحجازي	01	00	01	بيع دار
11	الطرابلسي	00	01	01	وصية

وهـــناك فـــئة أخـــرى سجلت حضورها في المعاملات والمبادلات بنسبة تثير الانتباه رغم خضوعها لسلطة الأحبار[1]، وأغلب التقديرات المتوفرة حولهم -أي اليهود- تشير إلى أنّ تعدادهم في مدينة قسنطينة وصل إلى (5000) يهودي[2] يسكنون مختلطين بالمسلمين، إلى أن خصص صالح باي لهـــم المـــنطقة المحصـــورة بـــين باب القنطرة وحافة الهاوية التي كانت مهجورة ليبنوا فيها منازلهم ودكاكيـــنهم، واجـــتمعوا فيها، ولهذا تقلص وجودهم بحومة باب الجابية وسيدي الكتاني[3]. وهي المـــنطقة التي يطلق عليها اسم "الحارة" أو "الشارع". إلا أنّ إقامتهم فيها لم تكن إجبارية، وهذا ما

---

(1)-كانت السلطة القضائية الخاصة باليهود خاضعة للمقدم بتفويض من محكمة حاخامية تتألف من 3 قضاة، وبالرغم من وجوها ظل اليهود في أحيان كثيرة يتوجهون إلى المحاكم الإسلامية التي يقبلون بأحكامها. ينظر:
Maurice (E) : les juifs en Algérie etent Tunisie à L'epoque turque (1516-1830), R.A. Vol 96, 1952, P167.

(2)-فوزي السعد الله: يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، دط، دار الأمة، الجزائر، دت، ص116.

(3)-محمد الصالح العنتري: تاريخ قسنطينة، مصدر سابق، ص65.

تثبته الوثائق، فنجد أنهم يتبادلون الدور بالبيع والشراء في جميع أحياء المدينة، ومن هذا:

«الحمـــد لله وفـــيه ثبت بيع الذمي مراد خاين بن دالي الجزار ثمنا على الشيع من الدار القبلية المفتح الكائنة بحومة باب القندرة من الذمية رحمونة بنت الذمي خليفة بـــ100 ريال و50 ريال سكت بلد التاريخ...»[1].

ومـــن هـــذا الجانـــب، نـــنفي أقوال البعض في أنّ إقامتهم في الشارع كانت إجبارية أو عنصـــرية[2]، ولم لا تكون إقامتهم في الحارة لتوفير نوع من الحماية لهم، خاصة وأنها قريبة من قصر الـــباي، كما أنّ الذين فضلوا الإقامة خارجها لم يمنعوا من ذلك، لكن الأغلبية بقيت تقطن الشارع منغلقة على نفسها محتفظة بأسرارها، بالإضافة إلى هذا، نلاحظ من خلال عقود البيع والشراء الخاصة بهذه الطائفة أكثر من عقد (3) عقود منها:

«الحمد لله فيه ثبت بيع الحاج علي بن البياض وبه عرف الحاكي للدار التي على ملكه قبلية المفتح الكائنة بقرب الشيخ البركة سيدي اليبازري من باب القنطرة بـــ1000 ريال واحدة و10 أريلـــة كبيرة الضرب من طائفة أهل الذمة منهم إسحاق وخلف الله بن رحمونة ولمونة بنت مخيلف...»[3].

والوثـــائق الـــتي بين أيدينا تثبت أنّ اليهود كانت لهم حرية اقتصادية داخل المدينة في عهد صـــالح باي أكثر من أي باي بعده، فبعض المشاركات من المعاملات والمبادلات كانت مسجلة في عهده، ويبدو أنّ لرحيل هذا الباي أثره عليهم، كما كان على غيرهم.

(1)-السجل الأول، العقد المؤرخ في 26 شوال 1203هـ، ص275.

(2)-Mercier (E) : Histoire de Constantine, P293.

(3)-السجل الأول، العقد المؤرخ في 12 ربيع الثاني، 1205هـ، ص233.

الجدول رقم (20): مشاركات أهل الذمة في عقود المعاملات والمبادلات

نوع العقد	اسم الذمي	وظيفته	درجة القرابة
بيع دار بالشارع	مسعودة بنت فرج العنابي باعت لهارون بن اشماويل	/	ولد أختها
بيع دار بحومة باب القنطرة	مراد بن خاين بن دالي لزهية رحمونة بنت خليفة	الجزار	/
شراء دار	الذهياف: جوهر بنت حمروس ورقية وزماوة ونوارة...	/	/
شراء دار	طائفة ذمية: إسحاق رحمونةولمونة	/	قرابة بالدم
اعتراف بقبض	الذميان: بوشيشة بن شلوم وميمون بوشعرة	/	شراكة
هبة دار الذمي بن داود بالشارع	الذمية مريم	/	/
اعتراف بقبض	الذمي: يعقوب الحزيري الوطاسي	/	/
اعتراف دين	الذمي: نسيم بوبوسي الجزائري	/	/
اعتراف بدين لذمي	فجوز بن حيم	/	/
اعتراف بدين	الذمي إبراهيم بن الخلوف التارزي	/	/
اعتراف بقبض	سليمان بن إسحاق القسنطيني	/	في العقد يهوديين
اعتراف بأنه لم يعد مدين	إبراهيم بن خلفة بن قج	/	/

ومـــن العقود المسجلة باسم أهل الذمة واشتراكهم في المنازل يبدو لنا أنهم يفضلون السكن مع بعضهم ولا يحبون الغريب، لكن هذا يؤدي إلى تكدس عدة عائلات في بيت واحد، ويرجع بعض الباحـــثين سبب تكدس اليهود إلى التهرب من دفع الضرائب المتلزمة عليهم لخزينة البايلك، كذلك يفضلون أن لا تظهر عليهم مظاهر الثروة لكي لا تفرض عليهم ضرائب تتناسب معها، ونتيجة لهذا التكدس اشتهرت الأحياء التي يقطنها اليهود في مدينة الجزائر وقسنطينة بالقذارة، وهذا لم يكن أمرا

فرضه عليهم الحكم، فهم كانوا أحرارا في اتخاذ مساكن نظيفة[1].

وتظهـــر العقود أنّ اليهود قد اشتغلوا بتجارة اللحوم، كما اشتهروا بمنح القروض لكنها لا تبدي أنّ اليهود يمنحونها بفوائد، ولا ندري إن كانوا فعلا يزيدون الفوائد فوق المبالغ التي يمنحونها، فالمحكمة الشرعية تسجل قيمة القرض دون ذكر أي فائدة مرفقة به، إلا أنّ بعض المؤرخين قد أشادوا بشهرتهم في الأعمال التجارية والسمسرة والقيام بدور الوساطة في كل الأعمال التجارية، خاصة بعد أن احتكروا الطريق الممتد بين الجزائر وقسنطينة[2].

بالإضـــافة إلى ذلـــك، كانـــت لهم مهارات أخرى كمعرفتهم بقضايا العملة[3]، واشتغلوا كذلـــك في مهـــن أخرى كصياغة المجوهرات والحلي والخياطة والحدادة[4] وكالدلالين، حيث يذكر الـــبعض أنّ هـــذه الحرفة اشتغل بها اليهود لفترة طويلة من الوقت، فاليهودي يقطع مسافات طويلة حاملا معه سلعه، ولا يعود إلا بعد بيعها.

على الرغم من قلة العقود المسجلة في سجلات المحكمة، إلا أنها تبقى إثباتا لتواجد اليهود في وثـــائق المعـــاملات والمبادلات المسجلة إلى جانب المسلمين، سواء كان الطرفين يهوديين أو يهودي ومسلم، وربما تعود أسباب نقصها إلى أنّ الفترة المدروسة (1787-1837م) كانت مليئة بالأوبئة والمجاعـــات والـــثورات الـــتي أدت إلى تناقصهم، كما كان لانتفاضات السكان ضدهم الأثر على نقصهم، ففي سنة (1805م) هاجرت (100) عائلة يهودية إلى تونس[5].

4-2-العائلات الأكثر ظهورا في المعاملات والمبادلات

تتطلـــب دراســـة البنـــية الاقتصـــادية معرفة أهم العائلات التي تبرز في عقود المعاملات والمـــبادلات، وذلك للإجابة عن السؤال التالي: هل تحكم فعلا الحضر في المعاملات والمبادلات لأن هذا هو مجالهم بحكم أنهم بعيدون عن الوظائف السياسية؟

---

(1)-مبارك بن محمد الهلالي: مرجع سابق، ص316.

(2)-عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: مرجع سابق، ص296.

(3)-ويليام شالر: مصدر سابق، ص89.

(4)-نوشي وآخرون: مرجع سابق، ص

(5)-Férau (L.) : Le corpération de métiers, Op. Cit, p454.

4-2-1-العائلات التي تنتمي لكبار الملاك:

أول عائلة تظهر في المعاملات والمبادلات هي عائلة العلمي بـــ (24) عقدا، في كل أشكال الـــتعامل السائدة في المدينة، وقد تجسدت تعاملات هذه العائلة في شراء وبيع الدور، حيث نجد من مجمل تعاملاتها (10) ديار لم تكن كاملة في أغلبها وكمثال على ذلك

«الحمد لله وفيه ثبت بيع علي بن الحاج علي البرغوي وابنته فاطمة وزوجته عايشة بنت الحـــاج أحمـــد بـــن زرقير ربعا كاملا شايعا في جميع الدار القبلية المفتح الكاينة بأقصى رايغة... منالمكرم المسعود العلمي بثمن قدره 300ريال و50 ريال سكة بلد التاريخ»[1].

كما كانت تتاجر في المواشي بأنواعها وأكثر أفراد هذه العائلة ظهورا بن المسعود العلمي، وهذه العائلة تنتمي إلى الحضر وقد اشتغل بعض أفرادها في سلك القضاء في المحكمة من أمثال محمد العـــلمي وعـــبد الرحمن العلمي ومن هذا تكون هذه العائلة إحدى العائلات التي تمكنت من توارث منصـــب القضـــاء الـــذي أجمـــع الباحثون على أن أغلب الحضر اهتموا به وسعوا للاحتفاظ به في عائلاتهم[2].

وإلى جانبها ظهرت عائلة أخرى هي عائلة بن كوجك علي التي تبدو أنها ربما منحدرة من أصـــول تركـــية وقد أشار البعض إلى أنها عائلة كرغلية لها علاقات مهمة في المجتمع القسنطيني[3]، والوثـــائق الـــتي بين أيدينا تثبت ذلك حيث ظهرت في (10) عقود تثبت ملكياتهم ودرجة غناهم والجدول التالي يبين ذلك.

---

[1]-السجل الأول: العقد المؤرخ في 05 شوال 1205هـ، ص269.

[2]-Isabelle Grangaud : Histoire sociale , Op. Cit , P18.

[3]-Isabelle Grangaud : la ville imprenable, Op. Cit, P183.

الجدول رقم (21): أهم ممتلكات محمد ومحمود أبناء بن كوجك علي المسجلة في عقود المعاملات والمبادلات

أفراد العائلة	ممتلكاتهم	طريقة الحصول عليها	إضافات
محمد ومحمود بن كوجك علي	أرض معروفة بالجبسات في ميلة	الشراء	وقفوا جزء منها مقدر بالشطر
//	أرض معروفة بجبل الزيتون بالحامة	الشراء	أوقفوا منها الثمن
//	نصف الحانوت بسوق السراجين	تملكه مقابل دين له على صاحبه	هذا لمحمود فقط
//	كوشه	/	لمحمد بن كوجك يكريها لبوشريط بن علي الكواش
//	حانوت غربية المفتح لسوق الصباغين	تملكه من ورثة عبد الكريم المالوسي وبالشفعة من علي بن سفطة	/
//	/	وصية بالثلث من جنات بنت عبد الغني	لمحمد بن كوجك علي
محمود بن كوجك	أراضي بوطن الحامة المعروفة بغيران الذيب والثانية جنة الآغا	الإرث	لا يدفع عنها الضرائب المخزنية
محمد بن كوجك	أراضي براس الواد جنة دار التفاح وجنة الونوغي وجنة المدورى	الإرث	//

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وتـــبدو هذه العائلة من خلال المعاملات والمبادلات في أزهى عصورها، فمعاملاتها كانت في مجمـــلها عبارة عن تملك قروض وقف و لم نسجل أي معاملة بيع لهذه العائلة وكأنها تملك ولا تبيع، وتأثير هذه العائلة كان منذ عهد صالح باي الذي قربه إليه أبا عبد الله محمد بن كوجك الذي كان لـــه بمـــثابة الوزيـــر[1]، كما تحدثت المصادر عن شخصية إسماعيل بن كوجك علي الذي كانت له امتـــيازات عـــدة في بايلك الشرق، ويعتبره صاحب كتاب بايات قسنطينة ورأى عزل عبد الله باي فـــيقول: «إنه انتقل من قسنطينة إلى الجزائر وأخذ معه ماله وقدم جزء منه رشوة لأصحاب الديون فهم لا يسمعون ولا ينظرون إلا لمن عندهم دراهم وذلك من أجل تولية حسين بن صالح باي»[2].

لكـــن في الوثـــائق التي بحوزتنا نسجل حضور أولاد إسماعيل بن كوجك علي وهما محمد ومحمـــود حيث كل العقود العشر مسجلة باسمهما معا أو باسم أحدهما، بالإضافة إلى أنهما تمكنا من الحصول على إعفاء من الضرائب المخزنية التي كانت تدفع للبايلك والخاصة بأراضيهم بالحامة وبراس الـــواد[3]، ومن المعاملات والمبادلات يمكن القول أن هذه العائلة وفي فترة محمد ومحمود تمكنت من البروز بصورة واضحة في الحياة الاقتصادية القسنطينية بفضل تماسك الأخوين والحفاظ على ما خلفه الأب وهكذا كان تأثير عائلة بن كوجك علي الممتد من أواخر القرن الثامن عشر حتى القرن التاسع عشر، وإلى جانب الوثائق المسجلة في المحكمة هذه العائلة في سجل صالح باي الذي نلمس من خلالها درجـــة اهـــتمام هذه العائلة بالأوقاف ورعايتها والسهر على توسيعها، وكأن صالح باي قد أورثهم حمايتها[4].

وإلى جانب تلك العائلات نسجل حضور عائلة ابن عباد التي نصنفها من خلال الوثائق أنها عائلـــة علم ولعل أبرز معاملة لهذه العائلة هي تركة طاهر بن حمو بن عباد[5]، التي توحي بأنها عائلة عـــلى مستوى لا بأس به من الثراء، فتلك التركة تعد من أكبر التركات المسجلة في المحكمة الشرعية

---

(1)-سليمان الصيد، نفح الأزهار عما في قسنطينة من أخبار، ط1، المطبعة الجزائرية للمجلات، الجزائر، 1994م، ص85

(2)-المؤلـــف مجهـــول، تـــاريخ بايـــات قسنطينة- المرحلة الأخيرة-، تحقيق: حساني مختار، دط، مطبعة دحلب، الجزائر، دت، ص30.

(3)-المكتبة الوطنية المجموعة رقم 3205، م3 ، الوثائق رقم 24-31

(4)-سجل أوقاف صالح باي: الوثيقة رقم49.

-Isabelle Graugaud : La ville imprnable, op, cit, P192.

(5)-السجل الرابع: العقد المؤرخ في شعبان 1226هـــ، ص603.

كمـــا أنهـــا برزت بمعاملاتها ومبادلاتها (7)، التي كانت في أبرزها خاصة بشراء العقارات بمختلف أنواعها أراض دور وحمامات، ومن ملاحظة عقود هذه العائلة نلمس نموها الاقتصادي.

4-2-2-العائلات المتوسطة الملكية:

أول عائلة تصادفنا في الوثائق بملكيتها المتوسطة عائلة الراشدي التي تظهر بمشاركتها في كل أنواع المعاملات والمبادلات بأملاكها العقارية، إلا أننا نسجل من خلال الوثائق دائما أن هذه العائلة في مرحلة التدهور الاقتصادي، حيث نسجل التفاصل في تركة عبد القادر الراشدي في كل مخلفه من عقـــار ودور وحـــتى الأرض التي بتونس، وقد تفرقت ثروته على الورثة وهذا على حد تعبير كاتب العدل الذي دون عقد التفاصل "...واختص كل بنصيبه يفعل به ما يشاء وتفرق الجميع"[1].

وتعتـــبر عائلة الراشدي من بين العائلات المعروفة بالعلم في مدينة قسنطينة، فكان أبناؤها من علماء المذهب المالكي وتولوا وظائف الإفتاء لعدة أجيال ومنهم أبو محمد بن الملك الراشدي، الذي تـــولى الإفتاء في المحكمة إلى أن توفي سنة (1233هـــ)[2]، ولهذه العائلة صدى ديني فقد سمي أحد مساجد قسنطينة باسم أحد أفراد هذه العائلة، هو عبد القادر الراشدي.

كمـــا سجلنا حضور عائلة أخرى بملكيتها المتوسطة وهي عائلة "بن موهوب" [3]وهي عائلة تعـــتز بعروبتها ومكانتها الاجتماعية والاقتصادية في الأوساط القسنطينية إلى جانب مكانتها العلمية ومن العقود الخاصة بهذه العائلة نأخذ:

«الحمد لله وفيه بايع السيد بلقاسم بن السيد محمد الشريف بحكم النيابة عن أولاد شعبان بســـيدي مبروك بن زياد جميع الثلاثة أرباع الثمن على الشياع وسبعة أفلس عدى الثلث الفلس من جميع الجنة المسماة بالجبلية بالعروة الدنيا حسب ما هو مبين بغيره من السيد محمد بن الموهوب ...40 ريالا سكة الوقت...»[4].

---

(1)-السجل الأول: العقد المؤرخ في 21 جمادى الثانية 1203هـــ، ص95.

(2)-أبي قاسم الحفناوي: تعريف الخلف برجال السلف،ج1،ط1، مؤسسة الرسالة، دم، 1982م.

(3)-عائلة بن موهوب من العائلات الأصلية بالمغرب، جاءت إلى الجزائر منذ أكثر من قرنين أي منذ تاريخ مجيء سيدي محمد الموهوب، ينظر : Constantine P110.

(4)-السجل الأول: العقد المؤرخ في 07 ذي الحجة 1202هـــ، ص53.

وعلى كل حال فقد قدر تعداد العائلات القسنطينية قبل الاحتلال بـ (6000)عائلة حضرية و (1000) عائلة يهودية و(5025)عائلة تركية وكورغلية، وهو الذي يعطي عدد (39100)[1]، ويوجد في هذا الخليط من السكان الكثير من الأغنياء بشهادة المؤرخين ولكنهم لا يستطعون ان يبدوا أي شكل من أشكال الثروة، ويعبر شلوصر عن ذلك بقوله: «ما من رجل إلا ويعرف كيف يخفي أمواله خوفا من جشع الباي ويتظاهر بالفقر من خلال ثيابه الرديئة وصناعاته الصغيرة، وكثيرا ما كان يحدث للناس الذين لم يكونوا يأخذون حذرهم أن يعتقلهم ويطالبهم بأموال ضخمة بعد ذلك يعدمهم بواسطة اليهود، ويأخذ أموالهم بالقوة»[2].

وهذا يعني وجود تباين في المجتمع القسنطيني الذي أثبتناه بالحديث عن العائلات والفئات الاجتماعية، ويبرز هذا التباين في المجال الاقتصادي الذي يحدد طريقة المعيشة والمكانة السياسية والاجتماعية التي يحتلها أفراد العائلة الواحدة كما كان يوجد تنوع في الفئات المشكلة للمجتمع، فهناك ذوي الأصول المدنية إلى جانب القادمين من الأرياف وضواحي المدينة.

ومن دراسة الفئات الاجتماعية والعائلات لا نلمس بروز من الانتماء الاقتصادي لفئة ما أو لعائلة فنجد نوعا من الاستثمار الفوضوي لرؤوس الأموال فالعائلة الواحدة لا تتميز بحرفة أو مهنة بال نجدها تستثمر في كل المجالات المتاحة وبذلك نفتقد إلى عنصر التخطيط، وتوجد خطوط قليلة للتفريق الاجتماعي بين مختلف الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى أنه لا يوجد في المجتمع القسنطيني توزيع عرقي أو قبلي للمهن، فالكل يريد الوصول إلى الوظيفة التي تمكنه من الوصول إلى مراكز السلطة والثروة من كلا الجانبين الحضر والأتراك.

كما أننا لا نميز بين عمل نبيل أو دونه إلا بعض الاستثناءات، ويبدو لنا أن في قسنطينة لا يوجد ذلك التميز إلا في فئة العلماء حيث يحاول هؤلاء الاحتفاظ بمسؤوليات في التعليم والقضاء، ومن البديهي أن حرفا مثل الراعي والدلال هي أسماء انحدرت من محيطهم الاجتماعي، وما يظهر في العقود التوثيقية عامة أن الكلمة المستعملة بالمعنى العام التجار حتى بالنسبة لبائع التجزئة الصغير الذي عرفناه سابقا، ويعطي كذلك لكبار التجار من فئات أخرى تتاجر بالمنتوجات المستوردة كالأقمشة، الحلي، السكر والقهوة، ومن هذا نلاحظ أن الصنفين لهما اسم تاجر بحكم أن لهما نفس المهنة

---

[1]-Isabel Graugaud : la ville imprenable, op. Cit, P183.

[2]-فندلين شلوصر: مصدر سابق، ص49.

والمتمثلة في التسويق، لكن الاختلاف الذي يفرقهما هو المكانة الاجتماعية، الثروة والهبة والانصهار في الطبقات العليا والاندماج في التنظيم الهرمي للسلطة[1].

لكن هذه المعطيات تقودنا بالضرورة إلى الحديث عن دور الملكية والأصل في تحديد الدرجة الاجتماعية للعائلة، فالأتراك والحضر في قسنطينة بفضل ملكياتهم وأصولهم تمكنوا من الحفاظ على المكانة الاجتماعية والاقتصادية المتوارثة، ورغم ذلك لم يشكلوا طبقات أرستقراطية[2] وبرجوازية[3]، ما أثر ذلك لأن سلطة البايلك لا تعطي مثل هذه الفرصة خاصة لذوي الأصول الجزائرية، لأن بتمكنهم من سلطة المال يشكلون خطرا على التواجد التركي بالمدينة، ولهذا فالعائلات ذات المكانة الاقتصادية لا يمكن أن تكون أرستقراطية أو برجوازية، لأنها لا يمكن أن تصل إلى السلطة أو التأثير عليها.

فالعائلات الحضرية تبقى تبحث عن كيفية الوصول إلى نوع من الرباط الذي يربطها بالأتراك خاصة الوظيفة فهي التي تضمن لهم أولا نوعا من الحماية وتكون مصدرا لزيادة الثروات، وذلك لأن النظام العثماني عودهم على أن الوظيفة الرسمية هي محور التنافس، وليس النشاط والإنتاج[4]، فالكل يكثف جهوده من أجل الوصول إلى المناصب المخصصة لهم من إفتاء وقضاء، ولهذا نلاحظ أن كل العائلات المالكة التي مرت بنا معززة بوظيفة تقربهم من سلطة البايلك، وتجعلهم

---

[1]-Mrouche (M), Op.Cit, P243.

[2]-الأرستقراطية: هي باليونانية سلطة خواص الناس، وكفكرة سياسية تعود في تكوينها لأفلاطون في الجمهورية، وكانت الطبقة الأرستقراطية أو الأشراف صاحبة الحل والعقد في القرون الوسطى ومالت فيما بينها إلى الوقوف ضد الملكية، والأرستقراطيات تتركز على الأراضي المملوكة على مبدأ الوراثة وقد تتركز على الثروة والأرض. ينظر: عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج1، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، 1990، ص147-148.

[3]-البرجوازية: طبقة اجتماعية ارتبطت تاريخيا بنشأة المدن او القرى الكبيرة ذات الأسواق التجارية، وكانت متميزة عن طبقتي العمال والنبلاء، وبالتالي فكانت ترمز إلى طبقة التجار وأصحاب الأعمال والمحلات العامة المعنيين بالأشراف على شؤون الصناعة والتجارة، وقد قام المجتمع البرجوازي على أنقاض المجتمع الإقطاعي وزيادة التجارة، ينظر: المرجع نفسه، ص594.

[4]-ويرجع جغلول ذلك لأن حكم الباي لا يكتفي بالضغط الضريبي على الزراعة والتجارة بل يستحوذ أيضا على المنشآت الكبرى كالمطاحن، مما يزيد في تضييق المجال أمام الاستثمارات المنتجة. ينظر: عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث -دراسة سوسيولوجية-، ترجمة: فيصل عباس، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص56.

يؤثرون فيها لكن بنسب قليلة، ومن هذه العائلات نجد الراشدي التي شغلت منصب القضاء، أما بن نعمون فقد كانت فيهم قيادة الدار،ولهذا نقر بجواب لا بد منه ألا وهو أن العائلات الحضرية البارزة في المعاملات والمبادلات تحاول الوقوف في وجه التحولات الاقتصادية والاجتماعية، بتعزيز مكانتها الاقتصادية بوظيفة تقربها من السلطة العثمانية فإنها لم تصمد طويلا خاصة في وجه المصادرات والضرائب.

4-3-مكانة المرأة الاقتصادية والاجتماعية في قسنطينة:

موضوع المرأة في العهد العثماني من المواضيع التي لم يتطرق لها الكثير من الباحثين المهتمين بهذا العهد، وذلك لقلة المادة الخبرية وشحها وتفرقها في المصادر المتمثلة فيما كتبه بعض الرحالة الأوربيين، بالإضافة إلى مذكرات الأسرى والقراصنة، ونظرا لهذا الشح ارتأينا أن نتطرق لهذا الموضوع من منطلق وثائق المحكمة الشرعية، وخاصة في عقود المعاملات والمبادلات الاقتصادية التي كتبت في إطار إسلامي هذا الدين الذي رفع عن المرأة تهمة القصور الدائم، وجعلها أهلا لإدارة أموالها والتصرف والتعاقد عليها من غير الرجوع إلى الرجل.

ونسعى من خلال تلك الوثائق الوصول إلى مدى مشاركة النساء في المعاملات والمبادلات التي تشهد على كيفية تنظيم المجتمع والأسرة ومختلف الروابط العائلية، ومكانة ملكية المرأة وآليات انتقالها، وقد اخترنا هذه الوثائق لأنها تكشف عن دوافع واختيارات المرأة في التصرف في أملاكها، وتهدف من خلالها كذلك إلى تحديد العلاقة السائدة بين وثائق المعاملات والمبادلات كعقود إثبات انتقال الملكية والذهنية السائدة في العائلات القسنطينية، والتي تنبذ دخول الغريب أو استفادته من أموال المرأة التي تخرج من عائلة باتجاه أخرى عن طريق المصاهرة وكيف وظفت هذه العقود لإخراج النساء من الميراث.

كما أن عقود المعاملات والمبادلات تعكس لنا حل النشاطات وتحدد لنا مراكز الثروة وانتقالها داخل المجتمع وتبين لنا من يتحكم فيها، كذلك تكشف عن مكانة المرأة ضمن امتلاك الثروات والتصرف فيها، ومن هذه المعاملات المسجلة ندرس علاقة المرأة بعائلتها ومدى سيطرة الأب والأخ الأكبر على أخته، وتنازلاتها لهما ضمن الفعل الإرادي إلى حد ما أو شبه الإرادي لأن ما لا

تملكـــه الوصـــايا الفعلية قد تملكه الوصايا الضمنية من خلال الذهنية المهيمنة [1]في المجتمع القسنطيني آنذاك.

ومـــن تصـــفح عقود المعاملات والمبادلات التي وصل تعدادها إلى (1020) عقدا نجد أن المرأة تملك أكبر عدد منها حيث وصلت مشاركتها إلى (533) عقدا، أما نصيب الرجال فقد كان (394) عقدا، كما أنهم يظهرون في (74) عقدا نيابة عن المرأة أما عن مشاركة الجنسين معا فقد بلغـــت (29) عقد، أما عن العقود التي يسجلها الرجال لصالح النساء فقد بلغت (31)عقدا، ويظهر من ملاحظة الإحصائيات للمرة الأولى أن المرأة القسنطينية كانت مسيطرة على كل أنواع المعاملات والمبادلات ولها الحرية في التصرف في أموالها.

لكن إذا دققنا في هذه الأرقام التي تثير التساؤل وبالرجوع إلى الوثائق في حد ذاتها وإعادة القراءة نجد أن الطرف المستفيد من هذه الوثائق هو الرجل، ذلك لأنهم يشكلون أكثر المستفدين من عقـــود النساء، فمن (152) عقدا خاصة بيع وشراء المرأة وجدنا أن(85)عقدا كان المشتري فيها رجل، وقد ناب عنها في (64) عقدا كلها عقود بيع، أما عقود الشراء التي ينوب فيها الرجل عنها فهـــي نـــادرة تقريبا وقد بلغت (16) عقدا، وبمقارنة هذه النتيجة بأخرى نجد أن الرجل في الغالب يكـــون حاضرا في البيع لأنه يستفيد أكثر من أن يكون حاضرا في عمليات الشراء، أما عن بيع المرأة للمرأة فنلاحظه في (28) عقدا كما أن المرأة شاركت الرجل في 5عمليات شراء فقط.

أمـــا إذا أتيـــنا إلى الحديث عن حضور المرأة في عقود الهبة التي وصل تعدادها إلى (110) عقدا، فإننا نلاحظ أن العقود كلها تقريبا خاصة بهبة المرأة، فقد وصل عدد هبات المرأة إلى (100) عقد، وقد استفاد الرجل من (86) هبة وفي المقابل وهب هو للمرأة(4)مرات ووهبت المرأة للمرأة ((12) مـــرة، فهذا النوع من العقود يثبت من الملاحظة الأولى أن المرأة تهب للعنصر الرجالي أكثر من النسائي، لكن من هؤلاء الرجال الذين وهبت لهم المرأة؟

تهـــب المـــرأة لأقاربها من الرجال فكل (86) هبة كانوا لأقاربها، فمنها (25) هبة للزوج و(15) هـــبة لـــه وخاصة بباقي صداقها، وهنا نلاحظ أنها تكتسي طابع التنازل أكثر من الهبة، أما

---

[1]-فتـــيحة الولـــيش: النساء والسلطة القضائية من خلال عقود الأحباس في مدينة الجزائر خلال القرنين 17 و18 ميلادي، مجلة سيرتا، عدد خاص، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000م،ص ص25-32

أخوهـــا فكان نصيبه (31) هبة منها (21) هبة خاصة بهبتها لنصيبها في الميراث المتمثل في الأرض والزيـــتون لها، ووهبت له كذلك (7) مرات خاصة بالمواشي من الغنم والبقر، أما نصيب الابن من هبة أمه فقد بلغ (6) عقود، والربيب (ابن الزوج) فقد بلغ (6) هبات كلها أرض ومنه نلاحظ أن ابن الزوج يمنع هو كذلك خروج ملكية أرض أبيه لغريب بخروجها من العائلة، وهكذا نلاحظ أن المرأة تخـــرج مـــن بيت زوجها كما دخلته فلا الأخ ولا الأب يقبل بدخول زوجها في إرثه ولا الربيب وعائلته يقبلون بدخول أهل الزوجة في أرضهم.

أمـــا فـــيما يخـــص هبة المرأة للمرأة فكلها كانت هبة متمثلة في الحلي كالخلخال والخلالة بالإضافة إلى المقواس، وقد بلغت هبة الحلي بالنسبة للرجال (4) مرات وكل (82) عقدا الباقي كان للعقارات مثل الدور والأرض بالإضافة إلى المواشي.

ومـــن الهـــبات ننتقل إلى الوصايا التي حققت المرأة من خلالها أكبر نسبة مشاركة حيث نســـجل حضور المرأة في (155) عقدا من مجموع (182) وصية، منها (90) عقدا خاصا بوصية المـــرأة لصـــالح الـــرجال و(60) للنساء ومن بين الوصايا (90) يوجد (30) عقد وصية لأخيها وأولاده، كما كانت المرأة توصي لزوجها وربيبها إلا أنها كانت في أغلب الأحيان توصي لربيبها وقد بلغـــت العقـــود التي من هذا النوع (14) عقدا، بالإضافة إلى (10) وصايا لعمها وأوصت كذلك لخالها في عقدين، وفي هذا النوع كذلك نلاحظ أن المستفيد هو الرجل في أغلب الأحيان.

وبالانـــتقال إلى عقـــود الاعـــترافات والإبراءات التي اكتسبت في أغلبها طابع التنازل عن حقوقها لصالح الرجل فمن مجمل (104) عقد اعتراف وإبراء نجد (67) عقدا خاصا بالمرأة و(27) عقـــد إبراء المرأة منها (27) عقد إبراء المرأة لزوجها من كالي صداقها و(8) عقود تبرئ أخاها من صـــداقها[1]، أو تـــبرؤه مـــن نصـــيبها في ميراث أبيها، أما الابن والأب، فقد وقعت (4) إبراءات لصالحهما، ومجمل الاعترافات والإبراءات الخاصة بالمرأة لصالح الرجال (61) عقدا في المقابل نجد أنّ الـــرجال قـــد سجلوا اعترافات بدين للمرأة من قبل السلف، لكن النسبة كانت ضئيلة جدا، حيث بلغـــت (12) عقـــدا مقارنة بتعداد العقود التي تسجلها المرأة للرجل، والتي تكتسي في أغلبها طابع التنازل عن حق من حقوقها.

---

(1)-فاطمـــة الزهـــراء قشـــي: الهبة ومؤخر الصداق ممارسات قسنطينية في القرن الثامن عشر، مجلة سيرتا، عدد خاص، منشورات جامعة منتوري-قسنطينة، 2000، ص ص 33- 40.

وإذا تعمقـــنا في تصنيف العقود الخاصة بالمرأة نجد بعض الفوارق بين النساء المشاركات في المعـــاملات والمبادلات، فنجد من بينهن بنات الانجشارية اللواتي حضرن خاصة في بيع الديار (10) عقود، بالإضافة إلى النساء اللواتي لهن علاقة بأطراف رسمية من ضمن التشكيلة الإدارية للبايلك ونعني بهـــذا بناتهم أو أزواجهم أو أمهاتهم، وهكذا تستفيد المرأة من مناصب الرجال في اكتساب نوع من الـــثروة والهـــبة في المجتمع، وكمثال على ذلك بروز زوجة القائد أحمد بن نعمون في أكثر من عقد شراء[1].

وعلى كل حال، فمهما تنوعت ملكية المرأة، فإنّ أغلب ممتلكاتها كانت دورا داخل أسوار المدينة وحليّا من المعدنيين الفضة والذهب تستعمل للزينة أو تكون داخل صندوقها الخشبي، وهذا ما تبرزه الوثائق التي بحوزتنا، وهناك عقود أخرى يتم بواسطتها الاستحواذ أو إلغاء حق المرأة في الإرث، وهي عقود الوقف التي وبالرغم من قلتها إلا أنها توحي بالكثير، حيث وصل تعدادها إلى (7) عقود كـــلها أوقـــاف عقارية أو أهلية، وتكتسي في جملتها طابع حرمان المرأة وأولادها من إرث والدها، وكمـــثال واضح على ذلك ما وجدناه في السجل السادس[2] فالمستفيدون الأوائل من ذلك العقد هم أولاد الذكور، وفي حالة انقراضهم يكون إلى أبناء الأخ، والمقصود بهذا هو الاحتفاظ بربع الحبس في نطاق العائلة إلى أبعد نقطة ممكنة.

بالإضافة إلى أنّ الوقف يلجأ إليه الكثيرون للحد من التجزئة المترتبة عن تقسيم الإرث والتي تسمح بخروج الملكية من نطاق الأسرة بانتقال المرأة من عائلتها إلى عائلة الزوج، وبالتالي يعمل عقد الوقف على ترسيخ الملكية[3].

ومن ملاحظة العقود يتبين لنا أنّ حقوق المرأة شبه مهضومة في المعاملات والمبادلات، وهذا يثبت اختلال التوازن بين الحقوق والواجبات، ولكن لا نعني بتاتا أنّ الرجال لا يحرصون على مصالح بناتهم أو أزواجهم أو أخواتهم،لكن شريطة ألا تتعارض مع مصالحهم الشخصية من جهة، ومع العصر من جهة ثانية، فهناك مجموعة لا بأس بها من العقود التي سجلها الرجال للحفاظ على مصالح النساء،

---

(1)-السجل الأول، العقد المؤرخ في صفر 1202هـ، ص1.

(2)-السجل السادس، العقد المؤرخ في ذي الحجة 1239هـ، ص441.

(3)-فتيحة الونيش: مرجع سابق، ص31.

فهذا مثلا محمد بن بوزاهر يسجل إقراره بأنّ لزوجته دينا عليه[1].

بالإضافة إلى ذلك، وإن كانت المرأة تتمتع بنوع من الحرية الاقتصادية والاجتماعية، فذاك راجع لانتمائها العائلي، فالعائلة ذات المكانة الاجتماعية والاقتصادية المرموقة دائما تكون المرأة ضمنها تتمتع بنوع من الحرية، لكنها تبقى دائما في كفالة الرجل وتحت رعايته، فهي عادة ما تكتسب ألقاب التبديل لمكانة أبيها والعائلة التي تنتمي إليها، لكن هذا لا يعني إضمار المرأة عند عامة الناس فهي تظهر لكن بصفة أقل، وعادة ما يكون ظهورها للتنازل، وعلى كل فملكيات المرأة في العهد العثماني بقيت محدودة وفي كفالة الرجل.

وإذا ما بحثنا عن سلطة النساء في المعاملات والمبادلات، نجدها حاضرة بقوة وبقدر كبير في المبادلات، وإن كانت تبيع أكثر مما تشتري وتهب أكثر مما يوهب لها، وتوصي أكثر مما يوصى لها، فالعلاقات بين النساء والرجال في المجال الاقتصادي خلال العهد العثماني اتسمت بالتداخل بين التبعية والتكامل والمنافسة، وبين التعويض والحماية والهيمنة، أو بين التسلط والحنان والشفقة والقسوة[2].

لكن هذه النتائج كلها تقودنا إلى تساؤلات أخرى خاصة وأننا لا نريد أن نقيس ملكية المرأة وأهمية ثروتها، وإنما نريد الحصول على نسبة مشاركات المرأة، وبالخصوص قياس حضور النساء في أسواق التعاملات المالية، وتلك التساؤلات تتلخص في: هل كانت للنساء السلطة الفعلية في بيوعاتهن؟ ومن المستفيد منها؟.

قبل الإجابة عن هذه التساؤلات، ارتأينا أن نتعرف على طبيعة ملكية المرأة القسنطينية التي يبدو أنها كانت تملك كل أنواع الثروة كالعقارات بكل أنواعها: دور، أراضي، حمامات، كذلك الحلي وكل ثروة تبرز في معاملة أو مبادلة فالدور مثلا برزت في مبادلات البيع والشراء، حيث باعت (78) دارا، واشترت (53) دارا، كما برزت الدور في عقود الإجارة المسجلة باسمها، وهذا يثبت أنّ هذا النوع من العقارات كان المجال الأكثر أهمية بالنسبة للنساء في المدينة، ومن هذه النتائج نستنتج أنّ المرأة القسنطينية تكون بائعة أكثر منها مشترية، ومن هذه العمليات يظهر أنّ المرأة كانت أكثر حرصا على تسجيل مبادلاتها، والدليل على ذلك أنها تملك أكبر عدد من العقود المسجلة في سجلات

[1]-السجل الأول، العقد المؤرخ في 14 شعبان، 1202هـ، ص49.

[2]-فاطمة الزهراء قشي، الهبة ومؤخر الصداق، مرجع سابق، ص40.

المحكمة، لكن هل حضور المرأة أمام القاضي كان فعليا أم صوريا بنيابة الرجل؟

في أغلب الوثائق التي بحوزتنا يكون حضور المرأة فعليا، خاصة في عقود الهبة والوصية، وقد ينوب عنها أحد أقربائها من الرجال، ومن ذلك سجلنا نيابة الرجل عن المرأة في(64)عقد بيع، وفي كثير من عقود الوصية تحضر هي ويعرّف بها أحد عدول المحكمة أو أحد أعيان المدينة، وعلى كل حال فالرجال في ذلك الوقت يبذلون ما في وسعهم لإعطاء طابع الرسمية والشرعية على كل معاملات النساء، فمن خلال كل تلك العقود، نصل إلى أنّ هناك استراتيجيات موضوعة من طرفهم، وموجهة دائما لإقصاء النساء من ملكياتهم العقارية، خاصة ملكية الأرض، بالإضافة إلى أنّ الورثة الرجال إلى جانب عقود الهبة والوصية والتي يحصلون بموجبها على ملكية المرأة يلجأون إلى طريقة أخرى معمول بها في القانون الإسلامي، وهي الشفعة التي يعملون بها من أجل تجريد البنات والأرامل من حقوقهن في الإرث، فالورثة الذكور يقدمون على شراء حصصهم[1]، لكن هذا في حالات نادرة.

[1]-Souidani Zahia : Femmes et protiétés fancières, Numéro spécial, Cirta, 2000, pp11-15.

جدول رقم (22): أهم المشاركات النسوية في عقود المعاملات والمبادلات

نوع العقد / وضعية المرأة	بيع وشراء	نوع العقد / وضعية المرأة	هبة	نوع العقد / وضعية المرأة	إبراء	نوع العقد / وضعية المرأة	وصية
المرأة طرف رئيسي في العقد	152	المرأة هي الواهبة	100	عقود الاعترافات بالنسبة للمرأة	27	عدد وصايا المرأة	155
اشتراك بين المرأة والرجل	29	عددا هباتها للرجل	86	عدد الإبراءات بالنسبة للمرأة	40	وصايا المرأة للرجل	90
بين المرأة لأقاربها	12	هبة المرأة للمرأة	12	إبراءاتها لزوجها من صداقها	27	وصايا المرأة للمرأة	60
شراء المرأة	63	هبات الرجل للمرأة	4	اعترافات المرأة بقبض بصداقها	9	المرأة توصي لأخاها	30
بيع المرأة للمرأة	28	هبات المرأة للعقار	22	اعترافات رجال لصالح نساء	19	وصايا المرأة لزوجها وابنه	14
بيع الرجل بالنيابة عن المرأة	64	هبات المرأة للأرض	6	اعتراف وإبراء المرأة للمرأة	4	وصايا المرأة بأكثر من الثلث	11
شراء الرجل بالنيابة عن المرأة	16	هبات المرأة للحلي	16	اعترافات،إبراءات المرأة للرجال	61	وصايا الرجل للمرأة	7
شراء بين الرجل والمرأة	5	هبات المرأة لأقاربها الرجال	86	اعترافات الرجال بدين المرأة	12	وصايا المرأة لعمها وأبنائه	10
شراء الرجال عن النساء	85	هبات المرأة لزوجها	25	إبراءات بطابع تنازلي امرأة لرجل	40	وصايا المرأة لخالها وأبنائه	2
عقود بنات الانجشارية	7	هبات المرأة لنصيبها في الميراث	21	اعترافات وإبراءات المرأة لزوجها	41	وصايا المرأة لحلي	3
بيع المرأة بمفردها	89	هبة المرأة لأخيها	31	إبراءاتها لأخيها	8	وصايا بالدراهم	6
بيعها بدون نائب	88	هبتها للمواشي	7	إبراءات للأب	4	/	/
بيوع المرأة للديار	78	هبتها للدين	5	نساء أهل الذمة	5	/	/
شراء المرأة للدور	53	هباتها لصداقها	15	نساء الانجشارية	7	/	/
/	/	هباتها للأطفال	2	إبراءها لميراثها	2	/	/
/	/	هباتها للابن	6	/	/	/	/

4-4-أهم النزاعات الاجتماعية والاقتصادية السائدة والتعويضات الناجمة عنها:

إنّ موضوع النزاعات والتعويضات فرضته علينا الوثائق، إذ أنّ كل مجتمع مدني تحدث فيه التبادلات الاقتصادية بكل فعالياتها تحدث فيه النزاعات أيضا، وهذا ما توضحه عقود الصلح المقدرة بـ(52) عقدا، تطرح قضايا مختلفة ومهمة منها الاجتماعية والاقتصادية، كما تعطي فكرة واضحة عن الأطراف المشاركة فيها، فهي تطرح حالات وقوف المرأة أمام القاضي كطرف طالب بحق له إلى جانب الرجل وما تأثير ذلك عليه، ضف إلى ذلك وقوف الانجشاري[1] أمام القاضي المدني.

كل هذه القضايا تبرزها الوثائق، وأول ما يجب الحديث عنه هو أنّ تعداد عقود الصلح والتداعي قليل، فـ(52) عقدا موزعة على (10) سجلات لا تعكس حقيقة ما يدور في المجتمع، ولا ندري إن كان الناس يلجأون إلى الحاكم العرفي بدلا من اللجوء إلى المحكمة، وهذا ما يمنع تسجيل عقودهم أو أنّ المجتمع القسنطيني ملتزم ومتمسك بالقوانين، وهذا ما قلل من النزاعات.

أما عن حالات دخول المرأة كطرف رئيسي في النزاع، فنجدها في (12) عقدا تطالب فيها بصداقها أو ميراثها، وفي أحد العقود تطالب بتعويض عن ضرر ألحق بها من طرف أخرى، لكن في أغلب الأحيان كان الطرف العقد الآخر رجل (4) عقود كباقي صداقها، أما في (2) فتطالب بإرثها، أما الباقي فالمرأة تكون هي المطلوبة للحضور في المحكمة لمقابلة أبناء الزوج الذين يطالبون بميراث أبيهم، وفي كل هذه الحالات يكون الحكم فيها متقاربا، فالمرأة التي تطالب بصداقها دائما تحصل عليه، وإن لم يكن نقدا يعوضها عنه بما يوجد في بيت الزوجية من أثاث، ولكنّ الزوج بعد المحاكمة يزداد إصرارا على الطلاق، وفيما يخص الميراث فدائما الدعوة تسقط مقابل حصولها على مبلغ من المال، وكأنهم يريدون إسكاتها أو إقناعها بالتخلي عنه.

إلا أنّ هذه الأرقام إذا قارناها بمشاركة المرأة في المعاملات والمبادلات بكل أنواعها، فإننا نجد أنّ المرأة تتنازل عن حقها أكثر مما تطالب به، وهذه العقود كذلك تثبت وقوف الانكشارية أمام

---

(1)-يقرّ بعض الباحثين أنّ الانجشارية لا يحاكمون أمام القاضي، بل أمام الآغا أو الكاهن، أي خليفته أو قاضي الجيش الذي كان مختصا بهم، ويطبق عليهم الشريعة الإسلامية، إلا الحدود ولا يقبلون قط القصاص. ينظر: عبد الحميد بن أبي زيان بن أشنهو، دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، ط1، الطبعة الشعبية للجيش، الجزائر، د.ت، ص140. محمد العربي الزبيري، مصدر سابق، ص18.

القضاء المدني، وذلك في عقدين، حيث أنّ أحد هذه العقود ينص على أنّ حمزة بن خليل الانجشاري قتل مسعود بن الزواوي، وقد انتهى التداعي بدفع الانجشاري دية مقدرة بـ20 ريال[1].

هذا عن الحالات التي تلفت الانتباه في عقود التداعي، أما عن باقي الحالات فهي قضايا تدور بين أفراد المجتمع حول مجموعة من المعاملات والمبادلات، ومن أسباب التداعي واللجوء للمحكمة الديون ثم تلحق بها قضايا الكراء، بالإضافة إلى قضايا المبادلات، فقد كان على رأس قائمة أسبابها ظهور العيب بالسلعة المشتراة سواء حيوانا أو عبدا، مما يؤدي إلى حدوث نوع من التشاجر واللجوء إلى القاضي لحلّ القضية، وإن لم يكن بسبب الغش فبسبب السرقة أو التعدي على الممتلكات.

كما يضاف إلى هذه الأسباب ضياع الأمانات كذلك نجد عقد مهم يسجل حضور أهم الموظفين في البايلك من أجل توقيع الصلح بين أفراد الانجشارية وحسين بن حسان وكيل الخرج بتهمة أنه خان ما بيده من أموال اليولداشي المقدرة بـ1000 ريال بسيطة، ووصلت القضية إلى أحمد باي الذي ألحّ على الحاكم الشرعي في الإسراع بالحكم في القضية التي تمكنوا أخيرا من إسقاطها مقابل أن يدفع حسين بن حسان 400 ريال، وتمّ القبض أمام القاضي وبالمحكمة الشرعية[2].

---

(1)-السجل الأول العقد المؤرخ في 23 ربيع الأول، 1203هـ، ص71.

(2)-السجل العاشر العقد المؤرخ في ربيع الثاني 1242هـ، ص123.

جدول رقم (23): أهم القضايا المسجلة في المحكمة والتعويضات الناجمة عنها

عدد العقود	نوع النزاع	التعويض عنه	ملاحظات
10	قضايا الديون	-إذا اعترف بالدين يكون التسديد أمام القاضي -إذا لم يثبت الدين تسقط الدعوة	/
10	الإرث	-في أقل الحالات تأخذ المرأة نصيبها -أكثر المرات تتنازل مقابل ثمن تراوح بين 45 ريال-100ريال	أغلب القضايا بين النساء ورجال تدور حول نصيبها وتكون بينها وبينما اخوها أو بناء عمومتها وبين بناء الزوج
06	قضايا الصداق	أخذ الصداق أو التعويض عنه بأثاث البيت	في أكثر المرات تأخذ المرأة أثاث البيت
04	النزاع على الحيوانات	-قتل الحيوان يعوض عنه بثمنه -إذا ظهر العيب بالحيوان الذي بيع فيعوض المشتري زيادة عليه 2 ريال -إذا ثبتت سرقة الحيوان على أحدهم فإنه يزيد عليه 10 أريلة	
04	قضايا العبيد	أغلب القضايا تدور حول ظهور عيوب في الأمة والعبد وأغلب التعويضات كانت من 85 ريال إلى 150 ريال	أكثر النزاعات حول الإماء
04	الاعتداءات	-اعتداء بتخويف المرأة حتى أسقطت جنينها عوض عنه 06 أريلة -اعتداء بالضرب بين النساء عوض عنه بـ15 أريلة	يختلف التعويض بنوع الاعتداء
03	حول الأمانات	التعويض يكون دائما بقيمة الأشياء الضائعة تراوحت التعويضات بين 25 ريال إلى 100 ريال.	
02	قضايا القتل	-إسقاط الدعوة يعوض عنه بـ20ريال -أما إذا ثبت الدعوى فإن الدية تكون 40 ريال فما فوق	في أغلب الأحيان تسقط الدعوى خاصة إذا كان المعني انجشاري
02	النفقة	يدفع كل شهر 3أثمان الريال	

الخـــاتمـــة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وفي ختام هذه الدراسة نصل إلى الإجابة على مجموعة من الإشكاليات التي طرحناها في بداية البحث، والتي صدفناها بعد التعمق فيه.

وأول ما توصلنا إليه هو أن المعاملات والمبادلات كانت تسير بوتيرة عادية خلال الفترة الأخيرة لحكم صالح باي، وبدأت تضطرب بعد إعدامه، وترجع أسباب هذا الاختلال إلى:

1-الاضطرابات التي تعرضت لها قسنطينة في أواخر العهد العثماني، والتي تمثلت في الثورات الشعبية والتمردات.

2-السياسة التي اتبعها البايات في حكم قسنطينة، والتي كان لها تأثير كبير على الحياة الاقتصادية في داخل المدينة، حيث مارسوا التجارة بطرق عدة منها: الاحتكارات، كما فرضوا على الأهالي الضرائب.

أما عن واقع الصناعات والحرف في قسنطينة فهي في مجملها صناعات تقليدية، ولكنها على درجة من الأهمية، حيث أنها تغذي أسواق المدينة بالسلع والمنتوجات التي يطلبها الأهالي، كما كان للحرف غير الإنتاجية دخل في تحريك التجارة، خاصة وأن هذه الحرف تتحكم في إنتاج السلعة الأساسية وتوزيعها.

ضف إلى ذلك أن التجارة في مدينة قسنطينة ازدهرت بفعل عاملين هما:

1-الأسواق بنوعيها الأسبوعية واليومية، حيث كانت تشكل فضاء مفتوحا يعطي فرصا كبيرة للتبادل.

2-السلع المتنوعة التي تدخل المدينة مع القوافل التجارية التي ساعدت على توفير المواد الكمالية، كما عملت السلطة على توفير أغلب السلع من أجل فرض سيطرتها على السوق، حيث تعمل الهيئة الجبائية على جمع الأموال.

ومن خلال هذا نصل إلى نتيجة أخرى وهي أن التجارة في قسنطينة كانت الأهم فيها هو إنجاز الصفقة التجارية وليس الاهتمام باقتصاد السوق الحقيقي الذي يعتمد على الكفاءة

الإنتاجية، وبالرغم من هذا تمكنت قسنطينة من السيطرة اقتصاديا على المدن المجاورة لها.وذلك يرجع إلى:

1-تعاملاتهـــا التجارية، كما كان لتلك المدن دور الوساطة بين أسواق قسنطينة وقبائل الشرق.

2-تعتبر قسنطينة جسرا ومعبرا للقوافل التجارية.

إلى جانـــب ذلك نصل إلى أن الحركة التجارية في المدينة أثرت على التجارة والتجار، فـــبفعل الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها قسنطينة خاصة في الفترة الممتدة من 1804 حتى عهد أحمد باي، فأثرت على الملكيات، كذلك على الملاك الذين لم يصمدوا في وجه التحولات إلا من ملك الادخارات التي مكنته من مواجهة الهزات، ومن شراء ما عرض للبيع من عقارات، وهذا ما أدى إلى زيادة الملكية عند فئة ونقصها عند أخرى.

ومن التطرق إلى وسائط المعاملات والمبادلات والمتمثلة في العملات النقدية والحوالات والسفاتج نجد أن قسنطينة:

1-تعتبر سوقا حرة لتبادل العملات، ولا دخل للسلطة التركية في النظام النقدي الذي تتبعه المدينة.

2-كما نلاحظ سيطرت العملة الفضية على أغلب التعاملات المالية الموجودة في المدينة، وهذا راجع إلى سهولة استخدامه بخلاف الذهب والنحاس.

3-تكشـــف المعاملات والمبادلات الاقتصادية عن أسلوب تحرير الصكوك في قسنطية، حيث تكتسي في أغلبها "صيغة الاعتراف".

4-تســـاهم العملـــيات الـــنقدية المنتشرة في قسنطينة في إفلاس فئة من الناس واغتناء الأخـــرى، وهـــذا مـــا أثر على التنظيم الاجتماعي وبروز بعض العائلات الحضرية في أسواق التعامل، واختفاء الأخرى.

أما إذا أتينا للحديث عن الأسعار، فإنها عرفت ارتفاعا محسوسا منذ سنة 1803، حيث مس هذا الارتفاع المواد الغذائية الأساسية كالقمح، وذلك راجع إلى:

1-تصدير القمح خاصة بالرغم من حاجة سكان البايلك له.

2-زيادة الطلب ونقص العرض بسبب الأزمات التتالية وضرب العملة الجديدة في عهد أحمد باي، بالإضافة إلى عدم وصول القوافل في وقتها المتوقع.

3-انخفاض القدرة الشرائية طيلة الفترة الممتدة من (1823-1837).

وبتعرضـــنا لبنية المجتمع القسنطيني الاقتصادية وجدنا أن الحضر قد برزوا في المعاملات والمبادلات وذلك راجع إلى:

1-الحضـــر يشكلون أغلب سكان المدينة خلال القرن الثامن عشر الميلاد، ويبدو من الطبيعي أن يكون هم أكثر المشاركين في المعاملات والمبادلات.

2-الحضر هم أصحاب المهن والصناعات الموجودة في المدينة، كما يمثلون كبار التجار. بالإضافة لانتزاعهم الوظائف الدينية كالإفتاء والقضاء.

ومـــن الوثـــائق دائما نصل إلى أن الإنكشارية هم أكثر العناصر التركية المشاركة في المعاملات والمبادلات، بل أن أكثر مشاركاتهم كانت في عمليات البيع والشراء، ومنها نتعرف على طبيعة ملكيات الانكشارية، كما أثبتت المعاملات مشاركات فئات أخرى كالبرانية وأهل الذمة، ومنها دائما نتعرف على كبار الملاك كعائلة بن كوجك والعلمي.

كمـــا أنـــنا تمكـــنا من طرح موضوع المرأة ومكانتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث كشـــفت لنا الوثائق عن ممتلكات المرأة وثروتها، وتصرفاتها بملكيتها، وعلاقتها بعائلتها وتوصلنا إلى:

1-أن المرأة القسنطينية تتنازل عن أملاكها ضمن الفعل الإرادي إلى حد ما أو شبه لا

إرادي، وذلك راجع إلى أن ما لا تملكه الوصايا الفعلية تملكه الوصايا الضمنية من خلال الذهنية المهيمنة.

2-كل المعاملات والمبادلات توحي بأنها وسيلة لتجريد المرأة من حقها الشرعي، وهذا ما تؤكده مشاركة المرأة الغزيرة في المعاملات والمبادلات، حيث كانت تعاملاتها أكبر من تعاملات الرجل.

3-رغم ذلك وجدت بعض النساء نوع من الحرية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك يرجع لانتمائها العائلي، فالعائلة ذات المكانة الاجتماعية والاقتصادية المرموقة دائما تكون المرأة ضمنها تتمتع بنوع من الحرية، لكنها تبقى دائما في كفالة الرجل، فالمرأة عادة ما تكسب ألقاب التبجيل لمكانة أبيها والعائلة التي تنتمي إليها.

وآخر ما تعرضنا له في بحثنا هذا هو النزاعات التي توصلنا من خلالها إلى أسباب الخلافات في المدينة وطبيعة التعويضات الناجمة عنها، ومدى اهتمام النقص باللجوء للمحكمة، وبالرغم من نقص العقود الخاصة بهذا الموضوع، إلا أنها أعطت صورة عن طبيعة النزاعات السائدة في المجتمع القسنطيني.

وفي الأخير لا يسعني إلا القول بأن هذا الموضوع جديد وهو بذلك يكون تمهيدا لدراسات اقتصادية جديدة مبنية على مصادر محلية، لذلك تمخضت عنه إشكاليات جديدة تحتاج لدراسة موضوعية، ومن ذلك موضوع العملات المنسوبة للمدن (العملات المحلية) إلى جانب التنظيمات الاقتصادية في مدن الإيالة.

الملاحق

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق رقم 01

الحمد لله هذه وقايع صفر من سنة اثنين ومائتين والف

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بيع دار

الحمد لله اشترى المكرم الحاج احمد بن سعيد الصدراتي لنفسه ولشقيقه الحاج رابح وعاشور بمعونة بينهم جميع الدار الجوفية المكاينة بزنقة مزيرب داخل القصبة الصغيرة ... من اشترها بعدما وهم بيبي عمر بن يحيى محمد الموى وزوجه خديجة ومحمد بن مخلوف ومباركة بنت بلقاسم على حسب القسمة بينهم حسبما هو مبين بعقد بيد المشترين ... وقف عليه شهيداه نفعا تاما ونفعا بعد ... ومتمونا وقدره اربعة بنزر ريال عشرة خمسة وخمسين ريالا وعلى بنصيحته اليوم الاخر من محرم الحرام من السنة المذكورة اعلاه ونماها الكتب ... السجل اليه ... من السنة المذكورة اعلاه

وفي رابع اليوم الاول

نكاح

الحمد لله تزوج محمد بن ... احمد بن الحاج على ... فاطمة بنت بيبي احمد الصدراتي على صداق قدره ... ونصف ... سيده وحرام بينهم ... العدد مع الحكم والنافع عن ... تمام والحمد لله ... التاريخ

وفي

طلاق

الحمد لله ... عبد القادر الشيبي ... بنت ... الطلاق ... التاريخ

وفي

نكاح

الحمد لله تزوج ... بنت احمد ... على صداق قدره ... التاريخ

الملحق
رقم ٥٥

الملحق رقم 03

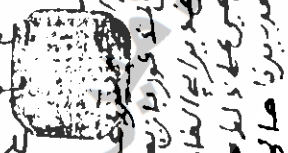

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق رقم 04

فطعنة بشارع المذكورة بدا اورخت بمنة نصه الحمد لله الحمد لله المعظم الارفع
الصدر المنعم سيدنا صالح بن ابي الله تعالى انه حبس من جميع اعطعنة من الارض
الترابية المعروفة بسكيوز المحروقة بالرسم المجوله على اخبس مزة حيانة
ثم مزبعة فكون حبسا على دار المعظم الارفع الجيوز الجارك سيدنا السيد
المرجو من الله تعالى بقائه وصاحبه السيد محمد حاضرة وزاخواته وبعض
الاحباب الخيرات السيدة ام هاني والسيدة عائشة والسيدة عايشة
والسيدة ماكنة والسيدة خدوجة وعدوز من سيوجبر لمزاوماء بعد التاريخ
وعلى اعقاب السيد محمد واعقابه اعقابه ما تناسلوا واعترت بروعهم جيع
الاسلام المذكور مثل حق الشيخ ابو حفص الله ابقاء مع وجوه ليابسة
باذا حاف اب قام ولد مقامه ومن مات منهم عن غير عقب رجع ماكان يستحقه
من الحبس المذكور لجهة رجعته جاز لم يكن بالى اقرب قريب اليه جاعا الغرض
بعقب السيد محمد المذكور رجع ذلك لاخوانه المذكورات ومن سيوجد للحبس
المذكور ولعقبهم وعقب عقبهم على الشرط المذكور جاعا الغرض واحدهم
رجع ذلك الى الجامع الاعظم الكائن بسوق الجمعة والمدرسة التي بجانبه
بغرسطينة تصرف غلة ذلك في مصالح الجامع والمدرسة المذكورين بعد
اخراج ما يحتاج الى اصلاحه من ذلك دعز اوة رشركه الحبس المذكور الاخال
والاخراج والتبديل والتغيير مرة حيلة مكتوبا في القضاء حبس بقوله
حبست مقلوا في ذلك مذهب سيدنا امام ابي يوسف يعقوب صاحب الامام
الاعظم ابي حنيفة النعمان رضي الله عنهما القايل بلزوم الوقف بقول
الواقف حبست وغيره وبصحة وقف المشاع من غير احتياج الى حوز
وبالى الحكم حاكم وهو الغور الجعفي بدار عنيبا الناس في الوقف فحبسها
هو براء وقفا مباركا فحلل فايا على اصوله محبوسا بشروطه كما يسوغ
وبا يغير ومزيد لوجه الله تعالى حسبه وصايله ومتولي ذا القضاء مسنه
وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون شهد عليه بسعده الله تعالى باحبه
وبصره بالحالة الجايز شرعا محتوى ومعبرة وطوعا من غير اكراه ولا اجبار
علم ان الطابع المرتسم بالكتابة اعلاه هو طابع المعظم الاكرم سيدنا صالح بن
ابي الله تعالى فيه وبحضرته شهد عنده بذلك واوائل جمادى الثانية
عام ثمانية وتسعين ومايتين والف من الهجرة النبوية وبالتاريخ شهادة عدلين من عدول
فسنطينة مختوم بخاتم من له الحكم الشرعي الواضع لها بعد اعلاه وجعله
الله تعالى وبكرته اعلاه طابع المعظم سيدنا صالح بن ابي الله تعالى فوقفت بعد
النسخة باحلاه على الجيبة نصا وحرفا شهد بمعاينة الاصل ومقابلة هذه
النسخة عليه من عدلك وتحفه على الوجه المذكور وذلك في الواحد جمادى
الثانية عام اثنين ومايتين والف من هجرة صلى الله عليه

وعبد

ص 24

الملحق رقم 05.

ليعلم من يقف على هذا الامر الكريم والخطاب الواضح الجسيم العلي شانه النافذ حكمه وسلطانه من العمال والقواد وساير من له تصرف في الاحوال ببلدنا قسطبينة من العرب والاجناد سدد الله بالجميع ووفق الكل لصالح العمل وحسن الصنيع اننا انعمنا على الفاضل الاصيل ابننا السيد اسماعيل بن المنعم الموحوم بكوم الله الحي القيوم السيد الحاج محمود بن بن كوجك علي وجددنا له على مقتضى ما بيده من اوامر اخواننا الباي لازر السالفين قبلنا رحمة الله عليهم المتضمنة تحرير جنانه الثلاث الكاينة بوطن الحامة خارج حروسة قسطبينة المسمات احداهما بغيراس الزيب وثانيتها باللخاصه وثالثتها جنة الاغه من جميع المطالب المخزنية والوضايف السلطنية جلت اوقلت لا يزلمها شيء مما يلزم غير غيرها حيث لا يطالب من كان بها من الجنانة بشيء من الاشياء لا قليلا ولا كثيرا ولا يسخر لخدمة ارز ولا لحصاد ولا دياس وكذلك زوايلهم لا يسخرون وجوايدهم كذلك محررة من التوزيرة ولا غيرها ياخذ قايد السوق الطلع من الارحال التي تجاء بها منها للبيع برحبة البلد المذكور انعمنا عليه انعاما تاما وتجديدا مباركا عاما فحسب الواقف عليه ان يعمل ما فيه ولا يخالف عليه ومن خالف عليه فالله حسيبه وسايله غدا ولي الانتقام منه وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون والسلام من الاسعد السيد عثمان باي اعزه الله بمنه ونصره بفضله امين اواخر محرم 1216

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المجموعة رقم: 3205 الملف الثالث الوثيقة 24

الملحق رقم ٥٨

ليعلم من يقف على هذا الامر الكريم والخطاب الواضح الجسيم العلي شانه النافذ حكمه وامره من الاغاوات والخلفوات والقواد وساير من له تصرف في بلد قسطلينة من العرب والاجناد انا انعمنا على المعظم الارفع الهمام الانفع الفاضل الصدر الوجيه الامنع السيد محمد بن المرحوم بكوم الله الحي القيوم السيد محمد بن كوجك علي بان جددنا له على مقتضى مابيد من اوامر اخواننا البيلار السالفين المتضمنة تخريم جنته دار التفاح على حدودها المعلومة وجنة الوانوغي بجميع حدودها وجنة المدوري بحدودها كافة والكل من وطن راس الواد من جميع المطالب المخزنية والوظايف السلطنية قلت او جلت بحيث لايطالب احد الجنات المذكورين بمقدم ولا بعشر ولا بغيرهما من الامور الموظفة على ساير جنات البلاد المذكور ولوكان ذلك في زمان الدوشمان ولايدخل للمحتسب ولا لقايد السوق اصلا ولا ياخذان من الجنات المذكورات الطعم وغيره مما ياخذانه من ساير جنات البلد المذكور وكذلك الجنانة الذين يخدمون بالجنات المذكورات لايطالبون بشيء اصلا مما يطالب به غيرهم ولا يذهبون الى خدمة الارز انعاما تاما وتجديدا مباركا شاملا عاما فحسب الواقف عليه ان يعمل بما فيه ولايخالف عليه ومن خالف الحد استوجب الحد والسلام من الاسعد السيد الحاج مصطفى باى اعزه الله بمنه وكرمه اواسط شوال عـ ١٢١٣ام

الملحق رقم (7): نماذج من عقود المعاملات والمبادلات

1-عقود البيع والشراء

1-1-العقد المؤرخ في 11 رمضان 1202هـ السجل الأول ص44

«الحمـــد لله وفيه باع علي يولداشي الانجشاري صالح بن مخلوف بحكم النيابة من بيرم يولداشـــي الانجشـــاري من الحاج إبراهيم بن الحاج عباس بماية ريال وخمسة عشر ريالا خرج قسنطينة دفعها كلها بمعاينة شهدين وسلم له العبد فتسلمه والجميع بحال كمال الاشهاد طايعين بذلك للتاريخ».

1-2-العقد المؤرخ في 22 ربيع الثاني 1206هـ السجل الثاني

«وفـــيه اشـــترى سي محمد بن سليمان الدويدى جميع الدار الجوفية المفتح وجميع العلو الشـــرقيين المفـــتح مـــن مالكيه السيد صالح وبلقاسم وفاطمة أولاد سي محمد بن الحاج علي الخباشـــي والســـيد أحمد بن سي عبد الرحمن الراشدي بأربعة عشر ماية وأربعة وستين ريالا ونصف وتقابضا ثمنا ومتمنا لدى السيد محمد بن عزوز والسيد محمد محجوبة».

1-3-العقد المؤرخ في 1 جمادى الثانية 1209هـ، السجل الثاني ص587

«وفـــيه ثبـــت بيع المكرم صالح بن محمد العلمي للمكرم راجح بن محاكى أحمد وذلك خمســـة وخمسون شاة كل شاة بريال ونصف الريال لدى السيد بن المسعود بن أطاف والسيد محمد الشريف للتاريخ».

1-4-العقد المؤرخ في شعبان 1225هـ: السجل الرابع، ص495

«وفي أوله ابتاع الفاضل العالم الأديب النجيب السيد عبد الجليل باش كاتب فرسا زرقاء اللـــون من المكرم حسان الكريتلي بثمن قدره ماية ريال واحدة وخمسون تنفذ له جميع الثمن المذكـــور وقبضـــه البايع أمام شاهدين وبحسب هذا فقد برأت ذمة المبتاع المذكور من الثمن المسطور والمعرفة تامة».

2-عقود الهبة

2-1-العقد المؤرخ 17 جمادي الأولى 1202هـ، السجل الأول، ص23

«الحمـــد لله وفـــيه وهبت أمة الله عائشة بنت عبد الرحمن لزوجها في باقي صداقها من تحمله على ولدى الحاج أحمد كما وهبت للأب المذكور ماية وخمسين ريالا كانت بذمته أيضا من سلف إحسان وتوسعة قاصدة بذلك وجه الله وهي صحيحة العقل والبدن».

2-2-العقد المؤرخ في 28 ذي الحجة 1202هـ، السجل الأول:

«الحمـــد لله وفـــيه وهبت أم هاني بنت عمار لولد اختها الدراجي بن الصحراوي ستة رأوس من البقر بوصفها الموهوب له أمام شهيدين طايعين للتاريخ».

2-3-العقد المؤرخ في 13 ربيع الأول 1204هـ السجل الأول:

«الحمـــد لله وفيه ثبت هبه الذمية مريم ثلث البيتين في الدار المعروفة بدار الذمى بن داود الشمامي الكاينة أسفل الشارع قريبا من مسجد الشيخ البيازري لولدها الذمي بثالوم بن الذمي مراد خالت هبة باتلة قاصدة بذلك صلة الرحم».

2-4-العقد المؤرخ في 12 ربيع الأول 1207هـ: السجل الثاني:

«الحمد لله وفيه وهبت مباركة لشقيقها أحمد بن مبارك منابها في أيدها من الجنة والأرض الكاينـــتين ببلد القبائل كما وهبت فاطمة بنت مبارك الخلاجي منابها لأحمد المذكور في الجنة والأرض المذكورتـــين والمعرفة بهما تامة لدى السيد محمد بن أحمد بن محجوبة والسيد محمد بن عزوز الشريف».

2-5-العقد المؤرخ في شوال 1208هـ، السجل الثاني:

«وفـــيه وهب السيد محمد النوك بن السيد عثمان الغمري من مالة قبل السيد محمد بن عمار من القبل والقدرة بتقديرهما ماية ريال واحد لابنة أخيه أمينة بنت السيد محمد العربي...».

3-الوصايا:

3-1-العقد المؤرخ في 1 ذي القعدة 1202هـ للسجل الأول، ص50

«الحمد لله وفيه ثبت إيصاء الحاج أحمد الأحمر شن بعتق إيمائه الستة لدى من له الحكم الشرعي وهن زهر، الغربية المولودة البيضاء ثم عائشة ثم عافية، ثم شويخة ثم سعاد...».

3-2-العقد المؤرخ في 24 محرم 1220هـ: السجل الرابع، ص88.

«الحمد لله أشهدت أمينة بنت محمد بن صالح الحداد حرفة المذكور أعلاه وهي بحال صحة تعلم ما تقوله وما يقال لها أنها أوصت بأربع خواتم ذهبا لامها وملحفة بيضاء وقمجة لامها، كما أشهدت في تلك الحال انها أوصت لربيبها خلايل ذهبا وحضر زوجها بلقاسم وأجاز ما أوصت به...».

4-الاعترافات والإبراءات

4-1-العقد المؤرخ في 14 شعبان 1202هـ: السجل الأول: ص40

«الحمد لله وفيه اعترف الحاج محمد بن بوزاهر الدباغ أن في ذمته لزوجته أمنة بنت عثمان الباري ماية ريال وثلاثة وأربعون ريالا سكة الوقت من سلف إحسان وتوسعة وهو بحال كمال الإشهاد وذلك للتاريخ».

4-2-العقد المؤرخ في جمادى الأولى 1215هـ، السجل الثالث:

«في الثالث منه أبرات أمة الله أمينة بنت سي محمد بن عامر بعلمها الحاج الحسين بن علي البراح من كالي صداقها عليه قدره أربعون ريالا وملحفة قدرها خمسة عشر ريالا إبراء تاما وهي على صحة وتقرر معرفة لدى السيد بلقاسم بن عبد القادر السيد سن الفكون».

5-الشركات

5-1-العقد المؤرخ في رجب 1233هـ، السجل السابع، ص65

«الحمد لله أمام العالم العلامة القدوة الفهامة القاضي بقسنطينة السيد عمار الشريف الواضع طابعة اعلاه وفقه الله وعلا به على ما قدره وأولاده، وشاهديه حضر الأجل سي عباس بن زغبران واشهد على نفسه إشهاد مضنه أنّه انفصل عن الأجل السيد سليمان بن مسعود وولده سي الحسين من المخالطة والمشاركة والمعاملة التي كانت بينهم في أنواع المضاربة وضروب التجارة وأنه اتصل بجميع ما كان يدور بينه وبينهم من ماله على اختلاف أنواعه وتباين أشخامه، بحيث لم ينب به قبل عند لهم ولا بذمتهما شي من ذلك أصلا، وأشهد أنه أوصى السيد سليمان المسطور وولده سي الحسين على بنتيه وهما حليمة وامنة ينظر أن في أمورهما وكافة شؤونهما وجعل لهما حق الصغيرة منهما على التزويج من غير مشورة ...».

5-2-العقد المؤرخ في ذي القعدة 1235هـ، السجل السابع، ص248

«بالمحكمة الشرعية المالكية أمام شيخ القاضي وشاهديه حضر المكرمان المسعود بن أحمد وعيسى بن عباس كلاهما من جيجل، وأشهد على نفسهما أن جميع ما تحت أيديهما من بقر والبغل والعقار وسائر الآثاث شركة بينهما لا ينفذ أحدهما على الآخر في ذلك واعترفا أيضا بأن بذمتهما ثلاثة عشر ريالا ونصف الريال لأمة الله عالية بنت بلقاسم المعمراتي اترافا تاما وإشهادا عاما والمعرفة تامة بتاريخ الخامس من ذي القعدة الحرام».

6-وثـــيقة تغيير راتب القاضي المسجلة بالمحكمة في ذي الحجة 1243هـــ، السجل التاسع، ص705

«الحمد لله بعد أن كانت أجرة وثيقة الاعتراف والبيع غير ذلك ريالا واحدا وثمن الريال الـــثمن للأعـــوان والربع للنواب والشهود والثلاثة أرباع الباقية للقاضي وكان يؤخذ في قسم الـــتركات ربـــع العشـــر من كل ماية ريالا ونصف الريال ثلثا ما ذكر للقاضي والثلث الباقي للـــنواب والشهود أشهد الشيخ الإمام القدوة العلامة الفهامة قاضي قضاة الإسلام أبو العباس الســـيد أحمد العباسي الواضع طايعة أعلاه وفقه الله على نفسه الكريمة أنه فعل وجها فيه رفقا بالمسلمين وأنه نف من منابه دون مناب الشهود والنواب والأعوان فجعل أجرة وثيقة الاعتراف وشـــهد نصـــف ريال قبض ربعه للأعوان ونصف للنواب والشهود والربع الباقي من النصف للقاضـــي، كمـــا جعـــل في أجر قسم المايةريال في التركات ريالا واحدا فقط، ثلثا للنواب والشـــهود والثلـــث الباقي للقاضي، فانعكس الأمر كان القاضي يأخذ من أجرة الوثيقة ثلاثة أربـــاع، كما أنه كان للقاضي يأخذ ثلثي ما يؤخذ عن المايةوالجماعة يأخذون الثلث، فصار الآن القاضـــي يـــأخذ الثلث والجماعة يأخذون الثلثين، فهضم من نصيبه دون نصيب الجماعة لكثرتهم فجزاه الله عن صنيعه خيرا قصد بذلك التتره عن حطام الدنيا الفانية والرغبة في خلاص نفســـه مما هو من الشبهات من علم من ما ذكر وتحقيق على الوجه المسطور لشهدين بتاريخ أوائـــل ذي الحجة الحرام من عام 1243هـــ ثلاثة وأربعين ومائتين وألف هجرية من له العز والشرف صلى الله عليه وسلم»

«عـــن بيت المال بأنه يؤخذ منه ربع العشر على العادة المألوفة قديما» -كتبت في هامش الورقة-

الملحق رقم (8): جدول يمثل أهم الأوزان والمكاييل المستخدمة في الأسواق القسنطينية:

1-الأحجام:

النوع	الحجم	الاستعمال
الصاع الجزائري	60 لتر	الحبوب
الصاع العنابي	100 لتر	الحبوب
الصاع	48,80 لتر	الحبوب
القلبة	16 لتر	للخل والزيت
النصافي	8 لتر	//
الربوعي	4 لتر	الحبوب

2-الأوزان:

النوع	الوزن	الاستعمال
العشوري	2,2 كلغ / 2 لتر	الحبوب
الرطل الخضاري	614,34 غ	الخضر
الرطل الكبير	921,510 غ	//
القيراط	0,207 غ	للذهب
المثقال	4,669 غ	//
الرطل الفضي	469,435 غ	للفضة
الرطل العطاري	646 غ	/

مأخوذ من كتاب: Lemnouar Merouche: Recherches sur l'Algerie a l'époque ottoomane monnaies, Prix et revenus 1520-1830, Edition Bouchene; Paris,2002. مع بعض الإضافات.

3-الأطوال والمساحات:

الأطوال والمساحات	المتر	الهكتار	الاستعمال	المصدر
الذراع العادي	0,4873 سم	/	للقماش	Merouche
الذراع التركية	0,636م	/	//	//
الذراع العربية	0,476م	/	//	//
الفلس	/	/	استعملته المحكمة في قسمة الأملاك العقارية، وله النصف والربع والثمن وحتى الثلث والسدس	/
الزويجة	/	من 8 حتى 10 هكتار	تستعمل لقياس المساحة لفرض الضرائب	/

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق رقم (9):

الشكل رقم (1) التمثيل النسبي للمهتمين بعملية تسجيل المعاملات والمبادلات

المعطيات:

عدد القادمين من خارج المدينة: 12

عدد سكان المدينة وضواحيها: 1008

المجموع العام: 1020

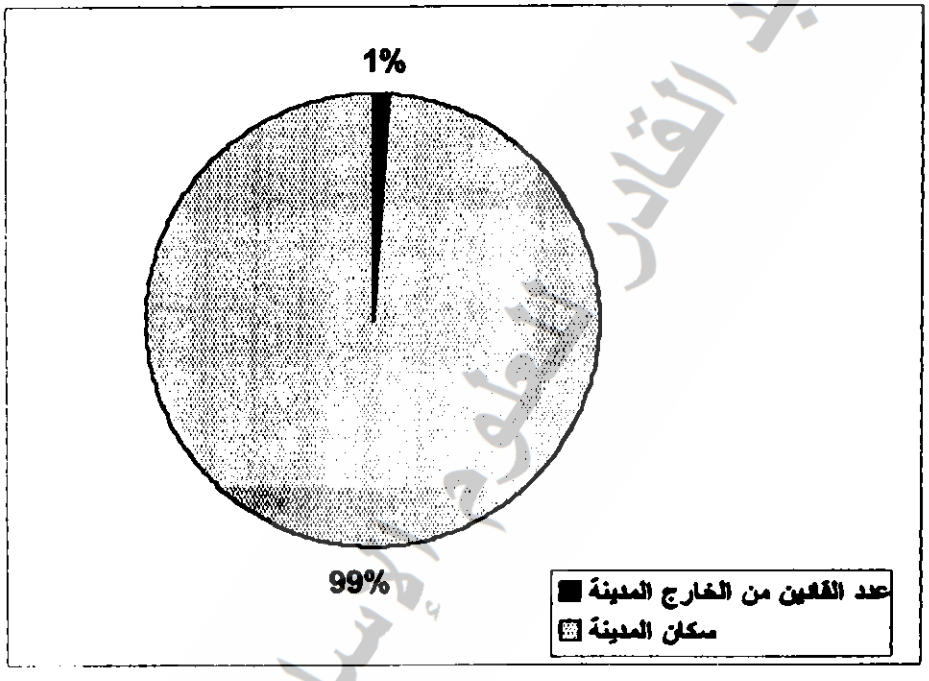

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الشكل رقم (2): التمثيل النسبي لمشاركة الرجال والنساء في المعاملات والمبادلات

المعطيات:

مشاركة النساء: 533 عقدا

مشاركة الرجال: 394 عقدا

مشاركة النساء إلى جانب الرجال: 93

المجموع الكلي: 1020

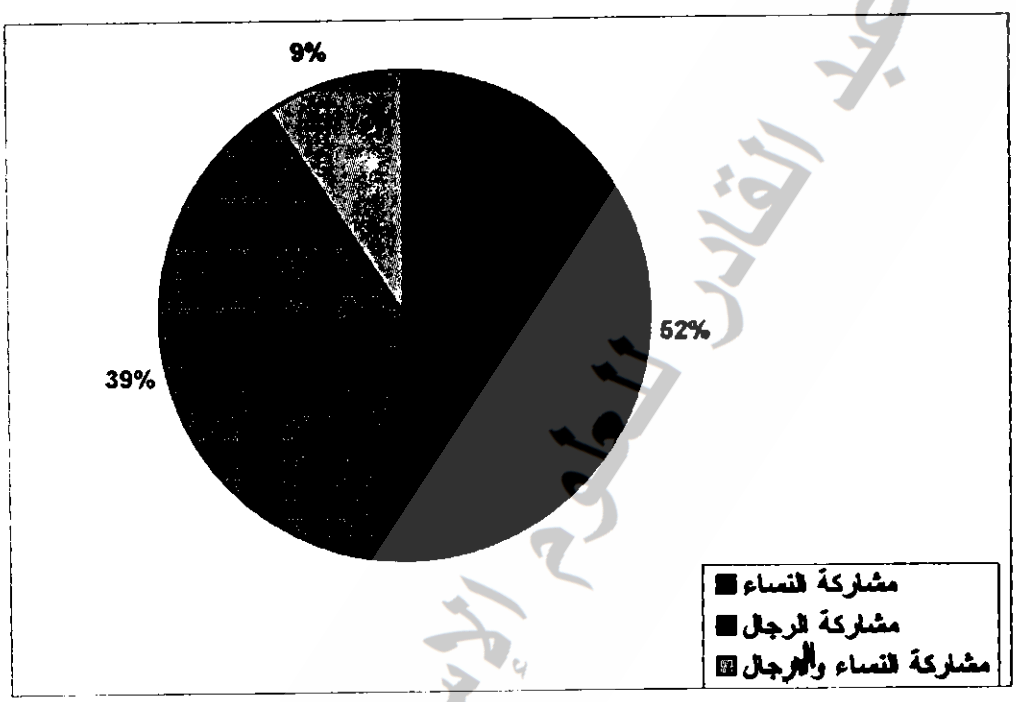

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الشكل رقم (3): التمثيل النسبي للفئات الاجتماعية المشاركة في المعاملات والمبادلات

المعطيات:

عدد المشاركين من البرانية: 150 عقدا

عدد المشاركين من أهل الذمة: 30 عقدا

عدد المشاركين من الانجشارية: 74 عقدا

المجموع الكلي: 1020 عقدا

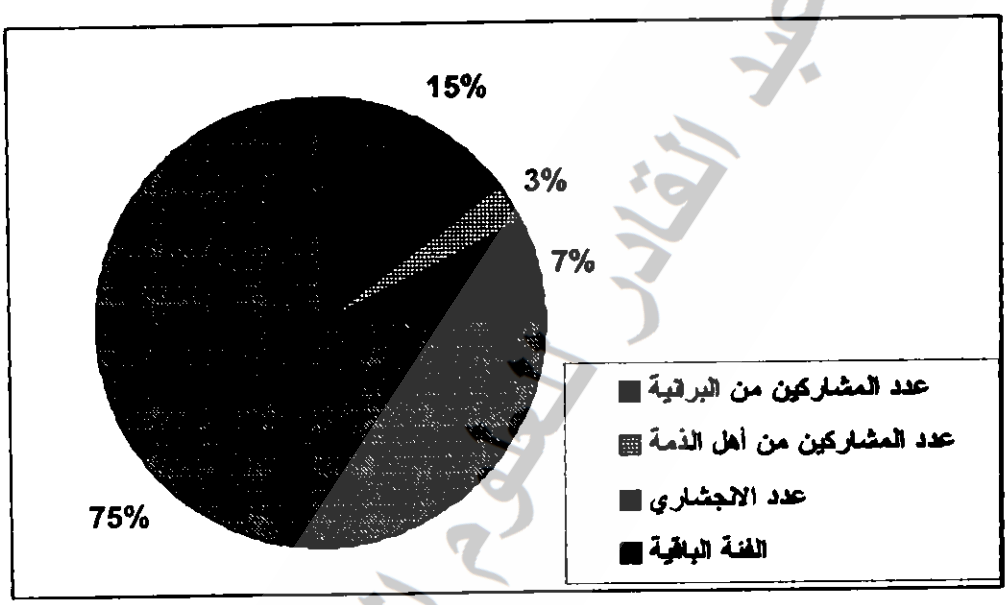

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الشكل رقم (4): التمثيل النسبي لأهم السلع المتداولة في المعاملات والمبادلات

المعطيات:

-عدد العقارات: 300

-باقي السلع: 720

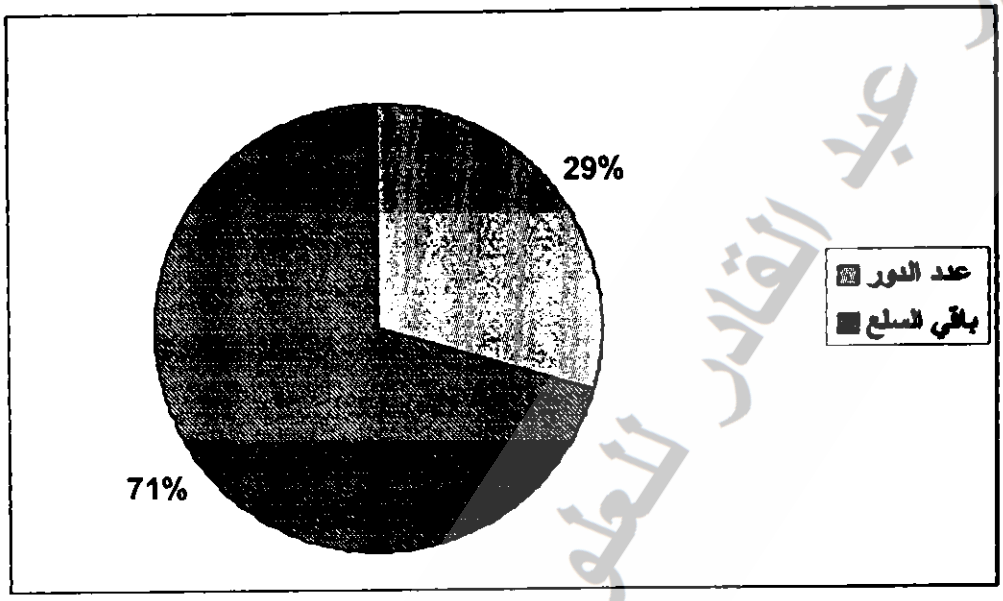

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفهـــــارس

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولا: فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
-أ-	
أحمد باي	02 -48-49-82-102-103-104-105
إبراهيم باي	03
أبو عبد الله بن السيد الشريف	07
أحمد العلمي	10
إبراهيم بن عباس	11
أحمد العباسي	13-21
أبو القاسم الزياني	27
إبراهيم بن عبد الله الشريقي	33
أمينة بنت محمد بن صالح	40
أحمد شاوش	47
أحمد باي المملوك	48
ابن الأحرش	61-85
أحمد بن تمشايا	73
أحمد القلي	89
أحمد بن نعمون	91
أحمد التركي	91
أرنست بيكارد	100
ابن خلدون	109
إسماعيل بن كوجك علي	145

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-ب-	
الباي بوحنك	89
بوشاشية بن شلوم	123-121
بلقاسم بن محمد الشريف	146
-ت-	
توفيق المدني	83
-ح-	
حليمة بنت إبراهيم العيساوي	10
حمدان خوجه	180-16
حفصة بنت المسعود البداوي	31
حمودة باش	47
الحسن الوزان	77
الحسن الورتلاني	81
حسين داي	101
حمي بن محمد بولعاية	123-121
حمزة بن خليل الإنجشاري	157
حسين بن حسان	157
حسين بن صالح باي	47
-خ-	
خليل الساحلي	02
خليل بن علي الإنجشاري	125

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-ر-	
رمضان بن محفوظ	10
رحمونة بنت المرجل	12
راضية بنت محمد شفار	92-30
رضوان خوجه	91
رابح بن النوري	92
-س-	
سعيد بن محمد الزيتوني	07
سليمان كاهية	47
سعيد بن محمد بن أحمد العمري	115
-ص-	
صالح باي	102-46-45-33-23-16-03-02
صالح العنتري	124-119-101-49-47-46
-ط-	
طاهر مروش	04
طاهر بن حمود بن عباس	121-75-56
-ع-	
عبد الرحمن عبد الرحيم	2
عبد الله بن محمد العمراني	11
علي بن عبد القادر الونيسي	12
علي بن علي الضرسوني	30

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

عبد القادر بوزيار بن قارة علي	30
عمار بن حمود السكتياني	31
عبد الرحمن باش تارزي	32- 39- 115
عبد القادر بن علي الغربي	44
عائشة بنت المسعود	48
العكري بنت بن رايس	70-75
عبد الرحمن بن بلقاسم الصباغ	74
علي بن الخوجة بن خليل الانجشاري	89
عمار بن بوزاهر	91
عباس بن زغير	92
عثمان باي	111-134
عبد القادر الراشدي	146
-ف-	
فاطمة بنت بوحوش	7
فاطمة بنت علي العلمي	7
فيالة بنت رجب العيساوي	8
فاطمة بنت بلقاسم بن المجذوب	10
فيرو	62
فاطمة بنت المقلاتي	92
-ق-	
قارة مصطفى باي	48
-ك-	
كرد علي الانجشاري	133

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-م-	
محمد بن المنجد	9
محمد علي الوسلاتي	9
محمد بن خليل الانجشاري	11
محمد صالح بن محمد العمراني	12
محمد بن عمر بن الزهواني	13
محمد بن مصعب بن كرد علي الانجشاري	13
محمد بن سي أحمد البجاوي	13
محمد بن الساسي	14
محمد بن قاسم التلمساني	14
محمود بن إسماعيل بن كوجك علي	31-93 - 121
محمد بن إسماعيل بن كوجك علي	93
مارسي	33
محمد باي المليلي	48
محمد باي منامانى	48
محمد بوزاهر	63
محمد بن حسين بن الزيادي	73
ميمون بوشعرة	121
مصطفى الوزناجي	134
المسعود العلمي	143
محمد العلمي	143
مسعود بن الزواوي	157

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثانيا: فهرس القبائل والعائلات

القبائل والعائلات	الصفحة
-أ-	
أولاد عبد النور	54
ابن باديس	89
بن نعمون	90-130
-ب-	
بني خطاب	22
بن عباد	27-91-131-145
بن قارة	30-91
بن جلول	32- 55- 88- 89
باش تارزي	32-55-88
بن كوجك علي	55- 93
بن بوزاهر	63- 75-91
بن وارث	94-131
بن المسبح	131
بن الموهوب	131-146
بن المسبح	130
بن زعبار	131
بن عطار	131
بن العنتري	131
بن القح	135

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-ح-	
الحراكتة	27
الحنانشة	27- 87
الحملاوي	89
-ر-	
الراشدي	131- 146
-ز-	
الزواوة	27
-س-	
الساحلي	63
-ش-	
الشفار	30- 131
الشاذلي	131
-ص-	
الصحراوي	63
-ط-	
الطلحي	130
-ع-	
العلمي	07- 10 -27-130- 131
العساوي	8-10
العمراني	11- 12
-ف-	
الفكون	31- 55-88

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-ك-	
الكريتلي	135
-و-	
الوسلاتي	131 -9
الونيسي	12
قبائل الأوراس	22

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثالثا: فهرس الأماكن

المكان	الصفحة
-أ-	
أوربا	72-76-81
إفريقيا	82
-ب-	
باب القنطرة	64-78
باب الواد	64-77-78
باب الجابية	74-77-78
بسكرة	83-84
بجاية	92
-ت-	
تونس	76-81-82-84-86-102-104
تبسة	84
-ج-	
الجامع الكبير	17
الجزائر	45-57-92-71-76-84-99-108
جنة بن عثمان	89
جنة بن داود	89
-ح-	
الحامة	55-60-89
حومة الشارع	65
حومة هالة	74

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-ر-	
رايغة الشرقية	33-110
راحبة الصوف	64-72-77
راحبة الجمال	73
راحبة البلد	77
راحبة بونا	111
-ز-	
زنقة الحباسية	30
زمورة	84
-س-	
سوق السراجين	31-77-80
سوق النخاسة	43
سوق العصر	64-77
سباط الفلوس	73-115
سوق الصباغين	74-77-93
سوق الخرازين	77-80
سوق الحدادين	77
سوق العطارين	77
سوق الغزل	77
سوق التلاغمة	78
سطورة	84
سيدي شقرون	89

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-د-	
دوائر الطابو	2
سيدي غراب	89
ساقية الروم	89
-ش-	
الشركة الإفريقية	118-113-105-57
شعبة الرصاص	89
-ص-	
الصحراء	84-82-81
-ع-	
عين سيدي لغراب	33
عنابة	111-102-85-84
العصافيري	89
عين قجاو	89
علجات القاضي	89
-ف-	
فاس	105-81
فندق الزيت	84
فندق بني نويرة	84
ق-	
القبائل الكبرى	83
القالة	111

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-ك-	
كوشة بن داورك	11
كوشة الجسر	65
كوشة بن الغول	65
-م-	
المنصورة	55
مسجد الفكون	77
مسجد الكتاني	77
مكناس	81
مسيلة	84-83
ميلة	83
-و-	
واد بومرزوق	55
واد الرمال	63-55
واد العثمانية	78

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

رابعا: فهرس الوظائف والصناعات والحرف

الوظيفة	الصفحة
-أ-	
آغا صبايحية	28
الإنجشارية	89-49
أمين الحدادين	50
أمين السراجين	50
أمين الدباغين	73-50
الآغا	50
أمين الأمناء	74-73-72
أمين الكواشين	73
أمين السكة	99
-ب-	
الباي	57-48-47-27-22-16
باش كاتب	28
البرادعي	68
-ت-	
التاجر	120-68
-ج-	
الجلاب	68
الجزار	113
-ح-	
الحياكة	64

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الحدادة	66
الحمالين	79
-خ-	
خوجة	78-24
خوجة الرحبة	51
الخياطة	64
-د-	
الدلالين	79-70-69-27-15
الدباغ	91-75-74-68-63-27
-س-	
السمار	68
السراجين	72
-ش-	
الشواش	55
شيخ العرب	78
-ص-	
الصياغة	
الصباغ	72-68
-ط-	
الطرز	65

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-ع-	
العتالين	69-15
العطارين	72
-غ-	
الغرابلية	69
-ق-	
قائد الدار	73-72-50-28
قائد السوق	51
قائد عزيب	61
قائد مهر الباشا	61
قائد الجلاب	61
القهواجي	69
قائد الباب	78
-ك-	
الكاتب	21-15
كاهية	47-28
الكواش	74-68
-م-	
المفتي المالكي	20-16
المفتي الحنفي	20-16
المخزن	17
المحتسب	28

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملاخ	30
المقدم	50
عدول المحكمة	28
-ن-	
ناظر الأوقاف	28-17-16
ناظر بيت المال	28
نقيب الأشراف	28
النسيج	86-64
-و-	
وكيل بيت المال	28-14
وكيل الحرج	157-28
الوكلاء	
اليولداشي	157

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

خامسا: فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	خاص بمشاركات النساء والرجال في أبرز المعاملات والمبادلات	25
02	خاص بأهم الوظائف الرسمية وأصحابها الموجودة في المعاملات والمبادلات	28
03	الخاص بأنواع العقارات الموجودة في المعاملات والمبادلات	34
04	خاص بأنواع الحيوانات المتداولة في قسنطينة	37
05	خاص بأنواع الملابس المنتشرة في المجتمع القسنطيني	39
06	خاص بأنواع الحلي الواردة في المعاملات والمبادلات	41
07	خاص بالآثاث الظاهر في المعاملات والمبادلات	42
08	أهم المزروعات السائدة في المعاملات والمبادلات	59
09	أهم الصناعات الموجودة في عقود البيع والشراء	68
10	يبين أهم الأسواق الموجودة في مدينة قسنطينة	80
11	أهم العملات الجزائرية السائدة في المعاملات والمبادلات وقيمتها	104
12	يبين قيمة النقود الأوروبية الأكثر شيوعا في الشرق الجزائري	107
13	يبين أسعار الحبوب وتقلباتها خلال الفترة الممتدة بين 1780-1833	112
14	أهم القروض المسجلة بالمحكمة الشرعية	123
15	أهم العائلات الحضرية المشاركة في المعاملات والمبادلات	131
16	أهم مشاركات الإنجشارية في المعاملات والمبادلات الاقتصادية	133
17	أهم العائلات التركية البارزة في وثائق المعاملات والمبادلات	135
18	يبين مشاركات البرانية في المعاملات والمبادلات	137
19	يبين مشاركة الجاليات الموجودة بقسنطينة	139
20	مشاركات أهل الذمة في عقود المعاملات والمبادلات	141

21	أهم ممتلكات محمد ومحمود أبناء إسماعيل بن كوجك علي المسجلة في عقود المعاملات والمبادلات	144
22	أهم المشاركات النسوية في عقود المعاملات والمبادلات	155
23	أهم القضايا المسجلة في المحكمة والتعويضات الناجمة عنها	158

سادسا: فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	توزيع المعاملات والمبادلات الاقتصادية على سجلات المحكمة	
	الشرعية (1202-1249هـ)	5
02	توزيع المعاملات والمبادلات على الشهور الهجرية (1202-1249هـ/1787-1837م)	19
03	توزيع المعاملات والمبادلات بين النساء والرجال	26
04	منحنى بياني يمثل توزيع المعاملات والمبادلات بين الرجال والنساء	26
05	توزيع المعاملات والمبادلات على السنوات الهجرية الممتدة من	
	(1202-1249هـ)	53

سابعا: قائمة المصادر والمراجع

الوثائق غير المنشورة:

1.سجلات المحاكم الشرعية:

بلغ تعداد السجلات اثنا عشرة سجلا محفوظة بالأرشيف الولائي لمدينة قسنطينة، وقد استغلينا منها 10 سجلات لإنجاز هذه الدراسة، وقد غطت الفترة الممتدة من 1202هـ حتى 1249هـ الموافق لـ1787م حتى 1833م، وتحتوي هذه السجلات على مجموعة مختلفة من العقود، منها عقود الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق، والمعاملات المالية كالوصية والعتق، أما المبادلات فكانت تتلخص في عقود البيع والشراء، كذلك الإيجار. وقد تمكنا من جمع 1020 عقدا خاصا بالمعاملات والمبادلات.

2-سجل أوقاف صالح باي:

يحتوي هذا السجل على 70 وثيقة تنص على مجموعة الأوقاف التي أوقفت لصالح المؤسسات الدينية وخاصة مسجد سيدي الكتاني بسوق العصر، وقد انحصرت العقود المسجلة فيه ما بين سنتين (1775-1779م).

3-الملف الثالث من المجموعة رقم 3205 بالمكتبة الوطنية:

هذا الملف يحوي مجموعة من المراسلات التي كانت بين البايات والباشوات، بالإضافة إلى بعض الأوامر التي صدرت من الباشوات إلى الموظفين التابعين لهم، وقد أخذنا من هذا الملف وثيقتين هما:

الأولى: رقم 24 تنص على أمر من عثمان باي إلى العمال والقياد في قسنطينة. مؤرخة أواخر محرم 1216هـ بإعفاء أرض (جنان) محمود بن إسماعيل بن كوجك علي من المطالب المخزنية.

الثانية: رقم 31 وهي عبارة عن أمر صدر من مصطفى باي قسنطينة إلى العمال بتاريخ شوال 1213هـ، يعفي من خلاله جنان محمد بن كوجك علي من المطالب المخزنية.

4-مخطوط قانون الأسواق لمدينة الجزائر:

وهو مخطوط يوجد بالمكتبة الوطنية يحمل رقم 1378 لكاتبه "عبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحات" صاحب رحبة الجزائر، وقد حاولنا الاستفادة منه في معرفة تنظيم الأسواق في مدينة الجزائر بصفتها عاصمة الإيالة في العهد العثماني.

1-المصادر والمراجع باللغة العربية:

أولا: قائمة المصادر:

1. أحمد باي: مذكرات أحمد باي، ترجمة: محمد العربي الزبيري، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1973.
2. حسين حسن عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس، ط2، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، دت.
3. الحفناوي أبو القاسم محمد: تعريف الخلف برجال السلف، ج1، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1982.
4. الزهار أحمد الشريف: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهارنقيب الأشراف الجزائر (1754-1830م)، تحقيق أحمد توفيق المدني، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
5. الزياني أبو القاسم: الترجمانة الكبرى في أخبار المعمورة برا وبحرا، تحقيق: عبد الكريم الفيلالي، دط، عشت، المغرب، 1967.
6. شالر وليام: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، تعريب: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
7. شلوصر فندلين: قسنطينة أيام أحمد باي، ترجمة: أبو العيد دودو، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
8. أبي الضياف أحمد: اتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان، تحقيق لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، دط، تونس، 1963.
9. عبد الرحمن بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، تحقيق: حامد أحمد الطاهر، ط1، دار الفجر للتراث، القاهرة، 2004.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

10. ابـــن عثمان حمدان خوجة : المرآة، تحقيق محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

11. العطـــار أحمـــد بن مبارك: تاريخ قسنطينة، تحقيق: رابح بونار، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دت.

12. العنتري محمد الصالح: تاريخ قسنطينة، تقديم: يحيى بوعزيز، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت.

13. العنـــتري محمـــد الصالح: مجاعات قسنطينة، تحقيق: رابح بونار، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

14. ابن المكون عبد الكريم: منشور الهداية في كشف حال من أدعى العلم والولاية، تحقيق: أبو القاسم سعد الله، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1987.

15. مجهـــول، تاريخ بايات قسنطينة، المرحلة الأخيرة، تحقيق: حساني مختار، دط، مطبعة دحلب، الجزائر ،دت.

16. الورتلاني الحسن بن محمد: نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تحقيق: محمد بن أبي شلب، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1974.

17. الوزان الحسن بن محمد الفاسي: وصف إفريقيا، ترجمة: محمد حاجي، محمد الأخضر، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، 1983.

ثانيا: قائمة المراجع

18. ابن أشنهو عبد الحميد بن أبي زيان: دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، دط، المطبعة الشعبية للجيش، الجزائر، دت.

19. ابـــن أشـــنهو عبد اللطيف: التكون والتخلف في الجزائر، محاولة لدراسة التنمية الرأسمالية في الجزائر (1830-1962)، إشراف: محمد يحيى ربيع، ترجمة: نخبة من الأساتذة، مراجعة: عبد السلام شحاة، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

20. أنـــدري نوشـــي وآخـــرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة: رابح إسطنبولي، منصف عاشور، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

21. بحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

22. البطريق يوسف أحمد، عجمة محمد عبد العزيز: التطور الاقتصادي، دط، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.

23. بكري كامل: مقدمة في الاقتصاد، ط2، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1976.

24. بلحميسي مولاي: الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

25. التميمي عبد الجليل: الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادرها ووثائقها في العهد العثماني، مركز الدراسات والبحوث، تونس، 1986.

26. التميمي عبد الجليل: الحياة الفكرية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، ج1-2، منشورات الدراسات والبحوث المورسكية والتوثيق، دم، 1990.

27. جغلول عبد القادر: تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة: فيصل عباس، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

28. الجيلالي عبد الرحمن بن محمد: تاريخ الجزائر العام، ج3، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

29. حسين محمود الشافعي: النقود بين القديم والحديث، دط، دار المعارف، القاهرة، 1983.

30. ابن حموش مصطفى أحمد: فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري (1549-1830)، ط2، دار البحوث والدراسات الفقهية، الإمارات العربية المتحدة،دبي، 2002.

31. الزبيري محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1972.

32. سبنسر ويليام: الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب: عبد القادر زبادية، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

33. سعد الله أبو القاسم: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

34. سعد الله فوزي: يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، دط، شركة دار الأمة، الجزائر، دت.

35. سـعيدون ناصر الدين: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية –الفترة الحديثة–، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001.

36. سـعيدون ناصـر الدين: ورقات جزائرية، دراسة وأبحاث في تاريخ الجزائر –العهد العثماني، دط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000.

37. سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830)، ط2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

38. سـعيدوني ناصر الدين: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

39. سـعيدوني ناصر الدين، أبو عبدلي المهدي: الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، ج4، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

40. شعبان زكي الدين، الغندور أحمد: أحكام الوصية والميراث والوقف في الشريعة الإسلامية، ط 1، مكتبة الفلاح، الكويت، 1984.

41. الشـمري نـاظم محمد، الشروف محمد موسى: مدخل في علم الاقتصاد، دط، دار زهران، عمان، 1999.

42. صـالح عـباد: الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، دط، دار هومة، الجزائر، 2005.

43. الصـيد سـليمان: نفـح الأزهار عامة في مدين قسنطينة من أخبار، ط1، المطبعة الجزائرية للمجالات، بوزريعة، الجزائر، 1994.

44. عـبد البر محمد زكي: أحكام المعاملات المالية في المذهب الحنفي–العقود، ط1، دار الثقافة، قطر، 1980.

45. عبد الرحيم عبد الرحيم عبد الرحمن: المغاربة في مصر في العصر العثماني (1517-1798)، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

46. عـبد القـادر محمد الجزائري: تحفة الزائر في تاريخ مدينة الجزائر والأمير عبد القادر، تعليق: ممدوح حقي، ج1، ط2، الدار اليقضة العربية للتأليف والترجمة، 1964.

47. عـبد الكـريم يوسف جودت: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع للهجرة (9 10م)، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، دت.

48. العـــروق محمـــد الهـــادي: مدينة قسنطينة دراسة جغرافية العمران، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

49. عطا الله محمود: وثائق الطوائف الحرفية في القدس في القرن السابع عشر، ج1، ط1، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر، نابلس، فلسطين، 19.

50. ابن علي الشغيب محمد المهدي: أم الحواضر في الماضي والحاضر –تاريخ مدينة قسنطينة، دط، دم، دت.

51. الفقي محمد علي عثمان: فقه المعاملات- دراسة مقارنة، دط، دار المريخ، الرياض، 1986.

52. فيكتور مورجان: تاريخ النقود، ترجمة: نور الدين خليل، دط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993.

53. كـــوران أرجمـــند: السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر (1827-1847)، ترجمة: عبد الجليل التميمي، ط2، تونس، 1974.

54. المدني أحمد توفيق: كتاب الجزائر، ط2، دار الكتاب، البليدة، الجزائر، 1963.

55. المـــدني أحمـــد توفـــيق: محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766-1791) سيرته-حروبه-أعماله- نظام الدولة والحياة العامة في عهده، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

56. منير العجلاني: عبقرية الإسلام في أصول الحكم، دار النفائس، بيروت، 1988.

57. الميلي مبارك بن محمد: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، دط، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، دت.

58. وولـــف جون: الجزائر وأوروبا، ترجمة: أبو القاسم سعد الله، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

59. بوضرساية بوعزة: الحاج أحمد باي رجل دولة ومقاومة (1826-1837)، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 19.

60. بولعسل نجاة: مجتمع قسنطينة ما بين الحربين العالميتين 1918-1939، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، 2003-2004.

61. حمـــاش خلـــيفة إبراهـــيم: العلاقات بين الإيالة الجزائرية والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الإسكندرية، 1988.

62. سيســـاوي أحمد: النظام الإداري ببايلك الشرق 1791-1830، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 1987-1988.

63. سيساوي أحمد: فريدة مؤنسة في حال دخول الترك قسنطينة واستيلائهم على أوطانها وذكر ســير بايانهـــا إلى انقطاع دولتهم واحتواء الفرنسيين على مساكنهم، دبلوم الدراسات المعمقة، جامعة قسنطينة، 1980-1981.

64. فـــيلالي الســـايح: العلاقـــات السياســـية الجزائرية التونسية (1800-1830هـــ)، دبلوم الدراسات المعمقة، جامعة قسنطينة، 1983.

65. القشاعي- موساوي فلة: النظام الضريبي بالريف القسنطيني آواخر العهد العثماني (1771-1837)، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 1989-1990.

66. قشي فاطمة الزهراء: قسنطينة المدينة والمجتمع في المنتصف الأول من القرن 13هـــ من أواخر القرن 18م إلى منتصف القرن 19م، رسالة دكتوراه في التاريخ، جامعة تونس الأول، 1998.

67. كســـال درياس يمينة: السكة الجزائرية في العهد العثماني، مذكرة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 1987-1988.

68. معاشي جميلة: الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10هـــ إلى 13هـــ (16-19م)، دراسة اجتماعية سياسية، مذكرة ماجستير في التاريخ، جامعة قسنطينة، 1992.

رابعا: المقالات والدوريات

69. بوعزيـــز يحيى: الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال القرن 19م، مجلة الثقافة، ع80، الجزائر، 1984.

70. بوعزيـــز يحيى: طرق القوافل والأسواق التجارية بالصحراء الكبرى كما وجدها الأوروبيين خلال القرن 19م، مجلة الثقافة، ع59، الجزائر، 1980.

71. التمـــيمي عبد الجليل: الحاج أحمد باي وبايلك قسنطينة (1830-1837)، المجلة التاريخية المغربية، ع15-16، تونس، 1979.

72. جميلة معاشي: اندماج الانكشارية في المجتمع القسنطيني من خلال سجلات الزواج والطلاق، أعمال الملتقى التغيرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور، قسنطينة، 2001-2002.

73. زيادة خالد: السلطة المدنية من خلال وثائق المحكمة الشرعية، المجلة التاريخية المغربية، ع39-40، تونس، 1985.

74. الساحلي خليل: سجلات المحاكم الشرعية كمصدر فريد لدراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، المجلة التاريخية المغربية، ع1، تونس، 1974.

75. سعد الله أبو القاسم: دفتر محكمة المدية أواخر العهد العثماني (1821-1839)، مجلة الثقافة، ع81، الجزائر، 1994.

76. سعيدوني ناصر الدين: مخطوط قانون الأسواق- مدينة الجزائر لعبد الله محمد بن الحاج الشويحات، حوليات جامعة الجزائر، ع5، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990-1991.

77. سعيدوني نصر الدين: الإنسان الأوراسي وبيئته الخاصة، مجلة الأصالة، ع60-61، الجزائر، 1978.

78. الصياغ ليلى: ملاحظات حول دراسة الاقتصاد العربي في العصر العثماني، المجلة التاريخية المعربية، ع37-38، تونس، 1985.

79. عبد الرحيم عبد الرحمن: نشوء الرأسمالية المصرية خلال العصر العثماني (1517-1798) وأثرهما على الحياة الاقتصادية من خلال وثائق المحاكم الشرعية، المجلة التاريخية المغربية، ع37-38، تونس، 1985.

80. عمري الطاهر: بنية الريف والمدينة في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، مقال من أعمال الملتقى التغيرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور، قسنطينة، 2001.

81. غطاس عائشة: سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر -العهد العثماني، مجلة إنسانيات، ع3، الجزائر، 1997.

82. قشي فاطمة الزهراء: الهبة ومؤخر الصداق- ممارسات قسنطينية في القرن 18، مجلة سيرتا، عدد خاص، قسنطينة، 2000.

83. الوليش فتيحة: النساء والسلطة القضائية من خلال عقود الأحباس في مدينة الجزائر خلال القرنين 17-18، مجلة سيرتا، عدد خاص، قسنطينة، 2000.

2-المصادرة والمراجع باللغة الفرنسية:

أولا: قائمة المصادر والمراجع

84. Andrée Raymond : Grandes villes arabes à l'époque ottomane, la bibiothèque arabe, Sindbad, Paris, 1985.

85. Antoine Felix : Constantine, centre Economique, Marché de grains et de tissus, Toulouse, Imprimerie du centre, 1930.

86. Constantine.

87. Ernest Mercier : Histoire de Constantine, Constantine, 1903.

88. Ernest-Picard : La monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830, Jules Carboxel, Alger, 1930.

89. Gaid Mouloud: Chronique des Beys de Constantine, Office des Publication universitaires.

90. Isabelle Grangaud, La ville imprenable, une histoire sociale de Constantine au 18ème siècle, Media.plus, Algérie, 2004.

91. Merouche Lemnouar: Recherches sur l'Algerie a l'époque ottomane Monnaies, Prix et revenus 1520-1830,Edition Bouchene, Paris, 2002.

92. Morelet (M) : les maures de constantine en 1840 ,

93. Mouloud Gaid : L'Algérie sous les turcs, Maison tunisienne de d'édition société nationale d'édition et de Diffusion, Alger, 1974.

94. Nouschi André: enquéte sur le niveau de vie des populations, rirales constantinoises de conquete, jusqu'en 1919, Essai d'histoire économique et sociale, paris 1961.

95. Tamimi (A) : Le Baylek de Constantine et hadj Ahmed bey (1830-1837), Tunis, 1978.

96. Vayssettes Eugène: Histoire de Constantine sous la domination Turque, De 1517 à 1837, éditions Bouchene, 2002, p28.

97. Venture de Paradis : Alger au XVIII[e] siecle, Edite par efagnan, Alger, typographie adolphe jourdan 1898.

ثانيا: المقالات

98. Berbrgger (A) : ''Epoque de l'établissement des Turcs à Constantine'' in R.A, N°1, 1856-1857.

99. Berbrugger (A) : ''Epoque l'établissent des tures à Constantine'', R.A, N°10, 1866.

100. Charles (L), Féraud : ''Les anciens établissements Religieux Muslmans de Constantine '', R.A, N°12, 1868.

101. Cour (A) : ''Constantine en 1802 D'apres une chanson populaire'', R. A, N°60, 1919.

102. Féraud (L) : ''Délivrance d'esclaves nègres dans le Sud de la province de Constantine'', R.A, N°16, 1872.

103. Feraud (L) : ''Les corporations des métiers à Constantine avant le coquette Français'', R.A, N°16, 1972.

104. Feraud(L) : ''Mœurs et coutumes kabyles'', R.A, n°07, 1863.

105. Férauf (L) : ''Province de constantine, Les anciens établissements Religieux Musilmans e Constantine'' , R.A, N°12, 1868.

106. Maurice (Eisembeth) : ''Les juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque turque (1516-1830)'', R.A, Vol 96, 1952.

107. Mercier (E) : ''Constantine au XV[eme] siècle'', R. A-1878.

108. Riché (R), ''La corporation des Bijoutiers à Constantine avant 1830'', R.A, T.G.T .G.V, 1961.

109. S :''Notes chronologiques pour l'Histoire de Constantine'', R. A. N°39, 1895.

110. Souidani Zahia : ''Femmes et protiétés fancières, Numéro spécial'', Cirta, 2000.

111. Vayessettes (E) : ''Histoire des derniers Beys de Constantine depuis 1793 jusqu'à la chute d'Hadj Ahmed'', R.A, 3-4, (1858-1863).

ثالثا: الموسوعات:

112. عـــبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج1، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثامنا: فهرس الموضوعات

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: المعاملات والمبادلات دراسة إحصائية ومقاربة تصنيفية

1-1-لمحة عن أهم المعاملات والمبادلات الموجودة في السجلات..... 6

1-1-1-العقود التي ترد على ملكية (العقود التجارية)..... 6

1-1-2-العقود التي لا بد فيها 8

1-1-3-العقود الواردة عن منافع 10

1-1-4-العقود الناجمة عن عمل مادي .....

1-1-5-عقود المصالحة والقسمة .....

1-2-الأطراف الفاعلة في المعاملات والمبادلات 19

1-2-1-القضاء 19

1-2-2-طرفي المعاملة 22

1-3-الثروات السائدة في المعاملات والمبادلات 29

1-3-1-العقارات 29

1-3-2-الحيوانات 35

1-3-3-الثياب 37

1-3-4-الحلي 39

1-3-5-الأثاث والأواني 41

1-3-6-العبيد 43

1-4-واقع المعاملات والمبادلات في قسنطينة أواخر القرن 18
وبداية القرن 19م..... 45

الفصل الثاني: الواقع الاقتصادي في قسنطينة أواخر العهد العثماني

2-1-الثروة الزراعية 53

2-1-1-الأراضي الزراعية بفحوص المدينة 53

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

2-1-2-المنتوجات الزراعية 56
2-1-3-تربية المواشي 60
2-2-الأنشطة الصناعية والحرفية في قسنطينة 62
2-2-1-أهم الصناعات التي كانت سائدة في المدينة 62
2-2-2-حرف الخدمات 69
2-2-3-الأمانات الحرفية 71
2-2-4-أهمية المنتوجات الصناعية في أسواق التبادل 74
2-3-الحركية التجارية لمدينة قسنطينة 76
2-3-1-أهم المراكز التجارية في المدينة 76
2-3-2-طبيعة السلع المتداولة ومصادرها 80
2-3-3-العوامل المساعدة على نمو أسواق التبادل في المدينة 83
2-3-4-مجالات الاستثماري قسنطينة 88

الفصل الثالث: أنواع العملات والأسعار المتداولة في قسنطينة

3-1-أنواع العملات التي كانت سائدة في قسنطينة 99
3-1-1-العملات الجزائرية 99
3-1-2-العملات العربية والأوربية 104
3-1-3-الحوالات والسفاتج 107
3-2-الأسعار وحركتها 109
3-2-1-الأسعار المتداولة في قسنطينة 110
3-2-2-العوامل المتحكمة في حركة الأسعار في قسنطينة..... 117
3-3-العمليات النقدية ومعوقاتها 120
3-3-1-القروض والقراض 120
3-3-2-الرهون 124
3-3-3-معوقات العمليات النقدية..... 125

الفصل الرابع: بنية المجتمع القسنطيني الاقتصادية

4-1-الفئات الاجتماعية البارزة والمتحكمة في اقتصاد المدينة 129
4-2-العائلات الأكثر ظهور في المعاملات والمبادلات 142
4-2-1-كبار الملاك 143
4-2-2-العائلات المتوسطة الملكية 146
4-3-مكانة المرأة الاقتصادية والاجتماعية في قسنطينة 149
4-4-النزاعات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في قسنطينة 156
الخاتمة 160
الملاحق 164

الفهارس

أولا: فهرس الأعلام 183
ثانيا: فهرس القبائل والعائلات 188
ثالث: فهرس الأماكن 191
رابعا: فهرس الوظائف والصناعات والحرف 195
خامسا: فهرس الجداول 199
سابعا: فهرس الأشكال 200
خامسا: قائمة المصادر والمراجع 201
فهرس الموضوعات 212

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية